



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
جامعة عبد الحفيظ بوالصوف - ميله -
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: العلوم الاقتصادية



المرجع: 2020/.....

الميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

فرع: العلوم الاقتصادية

التخصص: اقتصاد بنكي ونقدي

مذكرة بعنوان:

أثر تغيرات سعر النفط على معدل التضخم في الجزائر

دراسة قياسية (2013-2018)

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية (ل، م، د)

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

تحت إشراف الأستاذ:

مشري فريد

إعداد الطالبين:

راس الجبل شفيق

معوش سعيد

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الجامعة	الصفة
مشري فريد	جامعة عبد الحفيظ بوالصوف ميله	مشرفا ومقررا
طويل حدة	جامعة عبد الحفيظ بوالصوف ميله	رئيسا
رحيم إبراهيم	جامعة عبد الحفيظ بوالصوف ميله	مناقشا

السنة الجامعية: 2020/2019

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات

نحمد الله تعالى ونشكره على ما أعطاه لنا من مقدرة على البحث والتفكير
وهدانا إلى العلم والتقدير، ونتقدم بأسى عبارات الشكر والتقدير
للأستاذ: مشري فريد على إشرافه على هذا العمل المتواضع، كما نتقدم
بجزيل الشكر لكل من الأساتذة: طويل حدة ورحيم إبراهيم على تفضلهما
الكريم على عضوية المناقشة.

"إلى الذين مهدوا لنا طريق العلم والمعرفة"

إلى جميع أساتذتنا الأفاضل الذين أشرفوا علينا و أرشدونا خلال مسارنا
الدراسي بالمركز الجامعي-ميلة -، وكل عمال وموظفي المكتبة المركزية،
ومن وضع بصمته على هذا العمل المتواضع سواءاً من قريب أو من بعيد.

الاهداء



الحمد لله الذي وفقني ومكنني من إتمام هذه
المذكرة فما كان لشيء أن يجري في ملكه إلا
بمشيئته جل شأنه فالحمد لله

أوله وآخره

إلى من بلغ الرسالة و أدى الأمانة

ونصح الأمة

إلى نبي الرحمة ونور العالمين

سيدنا محمد ﷺ

ريحانة الدنيا وبهجتها أمي الغالية حفظها الله

سندي ودافعي أبي حفظه الله

كما أهديها إلى كل الأقارب والأصدقاء أخص

بالذكر منهم زميلي وسندي سعيد معوش حفظه

الله و إلى جميع زملائي في الجامعة وخارجها.

شفيق

الملخص

لقد حاولت الدراسة تقييم أثر تغيرات أسعار النفط على معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (2013-2018) من خلال مرحلتي البحث الاستكشافي والبحث الاستنتاجي، حيث قمنا في البحث الاستكشافي بتعيين المتغيرات المؤثرة في ظاهرة التضخم والتي لها علاقة بالريعي النفطي كما وصفنا اتجاه العلاقات بين تلك المتغيرات بحسب النظرية الاقتصادية وصولاً لصياغة الفرضيات.

أما في البحث الاستنتاجي القياسي حاولنا اختبار مدى تحقق تلك الفرضيات في مجمع الدراسة من أجل تحديد أثر تغيرات أسعار النفط على معدل التضخم قياساً في الجزائر خلال الفترة (2013-2018) ولقد توصلنا إلى وجود علاقة عكسية بين تغيرات أسعار النفط ومعدل التضخم إي عند انخفاض الريعي البترولي يؤدي إلى انكماش العرض الكلي وهذا بدوره يؤثر على الطلب الكلي من خلال تقليص الإنفاق الحكومي من قبل الدولة أيضاً بالنسبة للاستثمار في مجال الريعي البترولي ينخفض وهذا الأخير يتسبب في تسريح عديد العمال وانتشار البطالة ، كذلك يتأثر الاستهلاك من خلال ارتفاع الأسعار.

أما الصادرات والواردات تتأثر ذلك عند انخفاض الريعي البترولي ينخفض العرض الكلي أي بمعنى تراجع في الصادرات مع العلم أن الواردات دائماً في تزايد بحكم أنه لا يوجد إنتاج حقيقي مما يستلزم على الحكومة سياسة الانغلاق الاقتصادي للحد من الواردات وبالتالي زيادة الطلب على السلع المحلية مما يرتفع أسعارها كل هذه المؤشرات تفسر بأن انخفاض أسعار النفط تؤدي إلى ارتفاع معدلات التضخم.

الكلمات المفتاحية

معدل التضخم أسعار النفط ,الرقم القياسي لأسعار المستهلك.

Abstract

The study attempted to assess the impact of oil price changes on the inflation rate in Algeria during the period (2013- 2018) through the exploratory research and deductive research phases, we have assigned the exploratory research the variables affecting the phenomenon of inflation, which have to do with oil rent. We also described the direction of the relationships between those variables according to economic theory, up to the formulation of assumptions.

As for the standard inferential research, we tried to test the extent to which these hypotheses were realized in the study complex for Determine the impact of oil price changes on a record inflation rate in Algeria during (2013- 2018) And we found out The existence of an inverse relationship between changes in oil prices and the rate of inflation, i.e. when petroleum rents decrease, it leads to a contraction of aggregate supply, and this in turn affects aggregate demand by reducing government spending by the state. Also, consumption is affected by rising prices.

As for exports and imports, this is affected when the oil rents decrease, the overall supply decreases, meaning a decline in exports, knowing that imports are always increasing by virtue of that there is no real production, which necessitates the government's policy of economic closure to limit imports and thus increase demand for local goods, which raises their prices every These indicators explain that lower oil prices lead to higher inflation rates.

key words

Inflation rate Oil prices, Consumer Price Index.



فهرس

المحتويات

الصفحة	العنوان
-	الشكر والتقدير.
-	الإهداء.
-	الملخص بالعربية.
-	الملخص بالإنجليزية.
III - I	فهرس المحتويات.
IV	فهرس الجداول.
V	فهرس الأشكال.
VI	فهرس الاختصارات.
VII	فهرس الملاحق.
مقدمة (أ-هـ)	
ب	أولاً: إشكالية الدراسة.
ب	ثانياً: فرضيات الدراسة.
ج	ثالثاً: أهمية الدراسة.
ج	رابعاً: أهداف الدراسة.
ج	خامساً: دوافع اختيار موضوع الدراسة.
د	سادساً: منهج الدراسة.
د	سابعاً: صعوبات الدراسة.
د	ثامناً: الدراسات السابقة.
هـ	تاسعاً: هيكل وخطة الدراسة.
الفصل الأول: الإطار النظري حول تقلبات أسعار النفط ومعدل التضخم (20-50)	
21	تمهيد الفصل.
22	المبحث الأول: ماهية السوق النفطية العالمية.
22	المطلب الأول: نشأة وتطور السوق النفطية العالمية و خصائصها.
22	الفرع الأول: مفهوم السوق النفطية العالمية و خصائصها.
23	الفرع الثاني: نشأة وتطور السوق النفطية العالمية.

30	المطلب الثاني: المفاهيم الأساسية حول النفط والاسعار النفطية.
30	الفرع الأول: مفهوم النفط وأنواعه.
33	الفرع الثاني: أنواع تسعير النفط.
35	المطلب الثالث: العوامل المحددة والمؤثرة في الأسواق النفطية.
35	الفرع الأول: محددات أسعار النفط.
40	المبحث الثاني: الاطار النظري حول ظاهرة التضخم.
40	المطلب الأول: مفهوم التضخم و خصائصه.
40	الفرع الأول: مفهوم ظاهرة التضخم.
41	الفرع الثاني: النظريات المفسرة لظاهرة التضخم.
46	المطلب الثاني: أنواع التضخم.
46	الفرع الأول: حسب تحكم الدولة في جهاز الأسعار.
47	الفرع الثاني: حسب مدى حدة الضغط التضخمي.
49	الفرع الثالث: حسب طبيعة القطاعات الاقتصادية.
50	الفرع الرابع: حسب درجة التشغيل في الاقتصاد.
50	الفرع الخامس: حسب المصادر والأسباب والظروف المساعدة.
53	المطلب الثالث: أسباب التضخم و آثاره.
53	الفرع الأول: أسباب ظاهرة التضخم.
56	الفرع الثاني: الآثار الاقتصادية والاجتماعية لظاهرة التضخم.
	خلاصة الفصل.
الفصل الثاني: أثر تقلبات أسعار النفط على معدل التضخم في الجزائر دراسة قياسية (2013- 2018) (51-111)	
65	تمهيد الفصل.
66	المبحث الأول: ظاهرة التضخم في الجزائر.
66	المطلب الأول: أسباب ظاهرة التضخم في الجزائر.
66	الفرع الأول: التضخم المستورد في الجزائر.
69	الفرع الثاني: ارتفاع الطلب الكلي.

70	الفرع الثالث: الزيادة في التكاليف الإنتاجية.
70	الفرع الرابع: ارتفاع مستوى الأجور.
72	الفرع الخامس: التوسع في الانفاق العام.
72	الفرع السادس: ارتفاع الكتلة النقدية.
73	المطلب الثاني: تطور معدلات التضخم في الجزائر وتقلبات أسعار النفط.
73	الفرع الأول: تطور معدلات التضخم في الجزائر.
77	الفرع الثاني: تقلبات أسعار النفط في الجزائر.
79	المطلب الثالث: آثار ظاهرة التضخم في الجزائر.
79	الفرع الأول: أثر التضخم على الاستهلاك العائلي.
79	الفرع الثاني: أثر التضخم في توجيه رؤوس الأموال الجزائرية.
80	الفرع الثالث: أثر التضخم على الادخار.
80	الفرع الرابع: أثر التضخم على الاستثمار.
81	الفرع الخامس: آثار التضخم على ميزان المدفوعات.
83	المبحث الثاني: تغيرات أسعار النفط في الاقتصاد الجزائري.
83	المطلب الأول: تأثير تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري.
83	الفرع الأول: علاقة حركة أسعار البترول بالنمو الاقتصادي.
85	الفرع الثاني: العوائد النفطية والنمو الاقتصادي في الجزائر.
85	المطلب الثاني: حركة أسعار النفط وتطور معدلات التضخم.
85	الفرع الأول: وجود فائض في السيولة.
86	الفرع الثاني: وجود طلب داخلي متنامي.
86	الفرع الثالث: تقلص العرض الداخلي.
87	الفرع الرابع: أثر سعر النفط على المستوى العام للأسعار والتضخم.
87	الفرع الخامس: انعكاسات حركة أسعار النفط على تطورات معدلات التضخم.
88	المطلب الثالث: مؤشرات قياس معدلات التضخم.
88	الفرع الأول: مؤشر أسعار الاستهلاك (cpi) في الجزائر.
90	الفرع الثاني: الأرقام القياسية للأسعار.

90	الفرع الثالث: الرقم القياسي الضمني (GDP Déflator).
92	المبحث الثالث : الإطار القياسي لأثر تغير سعر النفط على معدل التضخم.
92	المطلب الأول: الإطار النظري لتحليل الانحدار الخطي البسيط و المتعدد.
92	الفرع الأول: مفاهيم حول الانحدار الخطي البسيط.
93	الفرع الثاني: مفاهيم حول نموذج الانحدار الخطي المتعدد.
94	الفرع الثاني: تقدير معالم النموذج.
97	الفرع الثالث: توزيع المعاينة للمقدرات و التقدير المجالي للمعالم.
100	الفرع الرابع: التقدير بطريقة المعقولية العظمى.
102	الفرع الخامس: تحليل التباين و القدرة التفسيرية للنموذج.
104	الفرع السادس: اختبار الفرضيات.
105	المطلب الثاني: الصياغة الرياضية للنموذج.
105	الفرع الأول: تحديد متغيرات النموذج.
106	الفرع الثاني: تحديد الشكل الرياضي للنموذج.
106	الفرع الثالث: تقدير معالم النموذج الخطي المتعدد وتقييمه.
123	المطلب الثالث التحليل الاقتصادي للنتائج القياسية.
124	خلاصة الفصل.
خاتمة (112-114)	
126	نتائج اختبار فرضيات الدراسة.
127	التوصيات و الاقتراحات.
127	آفاق الدراسة.
123 - 115	قائمة المراجع.
140 - 124	قائمة الملاحق.

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
1-1	معدل العام لنسب العناصر المكونة للنفط	19
1-2	الصادرات والواردات وصادرات المحروقات خلال الفترة 2008-2018	54
2-2	تطور معدلات التضخم وكمية النقود في الجزائر خلال الفترة 2008-2018	56
3-2	معدلات التضخم ومعدل الأجور خلال الفترة 2008-2018	58
4-2	تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-1998)	61
5-2	تطور معدلات التضخم خلال الفترة (1998-2013)	62
6-2	تطور معدلات التضخم خلال الفترة (2014-2018)	63
7-2	المتوسط السنوي لأسعار النفط مع معدل التضخم خلال الفترة 2008-2018	65
8-2	تطور معدلات الاستثمار و الادخار ومعدل التضخم خلال الفترة 2008-2018	69
9-2	تطور معدل التضخم مع ميزان المدفوعات خلال الفترة 2008-2018	70
10-2	تطور معدل النمو الاقتصادي مع المتوسط السنوي لأسعار النفط خلال الفترة 2008-2018	72
11-2	تطورات معدل الاستهلاك من الناتج الداخلي الخام مع معدل التضخم خلال الفترة 2008-2018	77
12-2	نتائج تقدير أثر تغيرات سعر النفط على مؤشر أسعار الاستهلاك خلال الفترة 2013-2018	96
13-2	ملخص نتائج تقدير النموذج الخطي المتعدد	96
14-2	تقييم معلمات النموذج	99
15-2	نتائج تقدير أثر تغيرات الكتلة النقدية على مؤشر أسعار الاستهلاك خلال الفترة 2013-2018	102
16-2	ملخص نتائج تقدير النموذج الخطي البسيط.	102
17-2	ملخص نتائج الانحدار الخطي البسيط.	103
18-2	نتائج تقدير أثر تغيرات كمية النفط المصدرة على مؤشر أسعار الاستهلاك خلال الفترة 2013-2018	104
19-2	ملخص نتائج تقدير النموذج الخطي البسيط	105
20-2	ملخص نتائج الانحدار الخطي البسيط.	105
21-2	نتائج اختبار Breusch- Pagan- Godfrey	109

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
1-1	تفسير وجود الفجوات التضخمية	31
2-1	مفهوم الفجوة الانكماشية	32
3-1	مراحل ارتفاع الأسعار	34
4-1	أنواع التضخم حسب حدته	36
5-1	يوضح الكيفية التي ترتفع فيها الأسعار مع زيادة الطلب الكلي	41
1-2	الصادرات والواردات وصادرات المحروقات خلال الفترة 2008-2018	54
2-2	تطور معدلات التضخم وكمية النقود في الجزائر خلال الفترة 2008-2018	57
3-2	معدلات التضخم و معدل الأجور في الجزائر خلال الفترة 2008-2018	59
4-2	يوضح تطور معدلات التضخم خلال الفترة 1999-2014	63
5-2	يوضح تطور معدلات التضخم خلال الفترة 2014-2018	64
6-2	المتوسط السنوي لأسعار النفط مع معدل التضخم خلال الفترة 2008-2018	66
7-2	تطور معدلات الاستثمار والادخار ومعدل التضخم خلال الفترة 2008-2018	69
8-2	تطور معدلات التضخم مع ميزان المدفوعات خلال الفترة 2008-2018	70
9-2	تطور معدل النمو الاقتصادي مع المتوسط السنوي لأسعار النفط خلال الفترة 2014-2019	72
10-2	تطورات معدل الاستهلاك من الناتج الداخلي الخام مع معدل التضخم خلال الفترة 2008-2018	77
11-2	الهدف من طريقة المربعات الصغرى	83
12-2	توزيع المعاينة ل β_1 ثنائي الطرف	87
13-2	توضيح القيم الجدولية للارتباط الذاتي	107
14-2	نتائج اختبار جاك بيرا	108
15-2	منحنى القيم المقدرة والفعلية للنموذج خلال الفترة 2013-2018	110

قائمة الاختصارات

رمز الاختصار	الدلالة
API	المعهد الأمريكي للبترول
BLUE	أفضل تقدير خطي غير متحيز
CPI	مؤشر أسعار الاستهلاك
GDP	الناتج المحلي الإجمالي
M	الواردات
MO	الكتلة النقدية
OCDE	بلدان منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية
OLS	المربعات العادية الصغرى
ONS	الديوان الوطني للإحصائيات
OPEC	منظمة الأقطار المصدرة للنفط
PIB	الناتج الداخلي الخام
PP	أسعار النفط
QP	كمية النفط المصدرة

قائمة الملاحق

الرقم	العنوان	الصفحة
01	تركيبه الواردات والصادرات حسب فوج المنتجات	126
02	الوضعية النقدية	127
03	نفقات الادارة المركزية	128
04	مصادر و استخدامات الموارد بالأسعار الجارية	129
05	ميزان المدفوعات مقدر بالدولار	130
06	الناتج الداخلي الخام	131
07	الكتلة النقدية	132
08	متوسط أسعار بعض النفوط الفورية	133
09	متوسط أسعار بعض النفوط الفورية	134
10	Average monthly spot prices for selected crudes, 2008	135
11	Average monthly spot prices for selected crudes, 2009	136
12	Average monthly spot prices for selected crudes, 2010	137
13	Average monthly spot prices for selected crudes, 2011	138
14	المؤشر الوطني لأسعار الاستهلاك لسنة 2018	139
15	المؤشر الوطني لأسعار الاستهلاك لسنة 2017	139
16	المؤشر الوطني لأسعار الاستهلاك لسنة 2016	139
17	المؤشر الوطني لأسعار الاستهلاك لسنة 2015	140
18	المؤشر الوطني لأسعار الاستهلاك لسنة 2014	140
19	مؤشر أسعار الاستهلاك و سعر النفط وقيمة الواردات و كمية الانتاج و الكتلة النقدية والناتج الداخلي الخام	141

مقدمة

تمهيد:

يعد التضخم من أهم المشاكل الاقتصادية التي تواجه معظم اقتصاديات دول العالم المتقدمة والنامية على حد سواء، نظرا لتأثيره الممتد إلى الأفراد وكذلك القطاع الحكومي وقطاع الأعمال، حيث إن ظاهرة التضخم ليست وليدة العصر بل هي مسايرة لكافة الأنظمة الاقتصادية حيث يزداد تأثير التضخم على اقتصاديات البلدان كلما توافرت البيئة المناسبة التي تساهم في تغذية الضغوط التضخمية في الاقتصاد، والتي تعتمد في تأثيرها على مجموعة من العوامل والمتغيرات التي تساهم في تغذية الضغوط التضخمية ودفع مستويات الأسعار المحلية نحو الارتفاع، فقد عانت البيئة الاقتصادية لكثير من الدول من مشكلة التضخم، وهذه الظاهرة تعددت وتنوعت تفسيراتها وأسبابها وبالمقابل تعددت آثارها البالغة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي.

إن بين أهم النقاط الملفتة للنظر خلال مراحل تطور الاقتصاد الجزائري ظاهرة التضخم ، وما تسببه هذه الأخيرة من آثار تلقي بضلالها على الصاعدين الاقتصادي والاجتماعي ويعتبر التضخم أحد أهم المؤشرات الرئيسية لمدى تحكم الدولة في أوضاع الاقتصاد الكلي، كونه حالة مرضية لصيقة بالحياة الاقتصادية للدول المتقدمة والمتخلفة، ولا سيما الجزائر التي عانت من الأبعاد والانعكاسات الخطيرة لهذه الظاهرة ، المتمثلة في صورة ارتفاعات الأسعار التي صاحبت الأسواق الوطنية خاصة في بداية تسعينيات القرن الماضي.

إن اعتماد الاقتصاد الجزائري على الموارد البترولية كمصدر رئيسي للعملة الأجنبية يترتب عنه آثار على الاقتصاد الكلي جعلت من نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي مرهونا بتقلبات أسعار النفط الدولية، التي كان لها تأثيرات كبيرة على قيمة الصادرات والإيرادات العمومية ومدى توفر النقد الأجنبي، كما كان لها أيضا تأثير مباشر على إدارة الإنفاق العام، إذ أن أسعار النفط المتزايدة في أغلب الأحيان أدت إلى حدوث زيادة دائمة في الموارد المالية، قادت إلى مستويات عالية من الإنفاق العام كان من الصعب خفضها.

وتعتمد الجزائر على النفط كمصدر مهم للمداخيل في تعزيز جهودها التنموية، ويرجع ذلك بشكل أساسي لعائداته السريعة و ربحيته العالية، إلا أن ما تعرضت له السوق البترولية من هزات متتالية منذ سنة 1986 إلى يومنا هذا، هي حصيلة لعوامل متعددة انعكست في النهاية على تقلبات حادة في أسعار النفط هبوطا وارتفاعا تقضي إلى حالة من عدم الاستقرار، وتنتج آثار اقتصادية تختلف باختلاف سلوك تلك الأسعار

هكذا يبدو جليا هشاشة تركيبة الاقتصاد الجزائري وارتباطه الوثيق بقطاع النفط خاصة في ظل فشل مختلف السياسات الاقتصادية المنتهجة خلال ما عرف بفترة الإصلاحات في تقليص درجة تبعية الاقتصاد الوطني لهذا القطاع، مما أدى إلى مروره بعدة تقلبات أسهمت في ظهور أوضاع تتراوح بين الضغوط التضخمية، وحالات البطالة، وانخفاض معدلات النمو الاقتصادي.

أولا. إشكالية الدراسة.

على ضوء ما سبق جاءت هذه الدراسة لتبين أثر تغيرات أسعار النفط على معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة الممتدة من جانفي 2013 إلى ديسمبر 2018.

ويمكن صياغة إشكالية الدراسة على النحو التالي:

- ما مدى تأثير تغيرات أسعار النفط على معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة الممتدة من جانفي 2013 إلى ديسمبر 2018؟

وللإجابة عن هذه الإشكالية قمنا بطرح مجموعة من الأسئلة الفرعية التالية:

- كيف تؤثر تقلبات الربيع النفطي على معدل التضخم في ظل ثبات العرض الكلي؟
- كيف تؤثر تقلبات الربيع النفطي على معدل التضخم في ظل انكماش العرض الكلي؟

ثانيا. فرضيات الدراسة.

للإجابة على إشكالية الدراسة، والتساؤلات الفرعية نقترح الفرضيات التالية:

1- الفرضية الرئيسية: تؤثر تغيرات أسعار النفط على معدل التضخم خلال الفترة الممتدة من جانفي 2013 إلى غاية ديسمبر 2018 وذلك وفق علاقة عكسية.

2- الفرضيات الفرعية:

- الفرضية الأولى: تؤدي تقلبات الربيع النفطي إلى تقلبات في معدل التضخم بنفس الاتجاه عن طريق تقلبات الطلب الكلي في ظل ثبات العرض الكلي.
- الفرضية الثانية: تؤدي تقلبات الربيع النفطي إلى تقلبات معدل التضخم في الاتجاه المعاكس في ظل انكماش العرض الكلي.

ثالثا. أهمية الدراسة.

- تبرز أهمية البحث في دراسة ظاهرة اقتصادية جد مهمة ألا وهي التضخم وما يسببه من مشاكل للاقتصاد الوطني ومحاولة ربط هذه الظاهرة بأسعار النفط ودراسة العلاقة بينهما في الاقتصاد الجزائري.

- الوقوف على مشكلة ارتباط الاقتصاد الجزائري بهيكل تصديري وحيد يجعل من الاقتصاد الوطني هشاً وعرضة للصدمات و الأزمات الاقتصادية.
- إن معرفة آثار تقلبات أسعار النفط على أهم المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر تعتبر ضرورة ملحة لاستشراف آفاق المستقبل و احتمالاته.

رابعاً. أهداف الدراسة.

يمكن تلخيص أهداف الدراسة في النقاط التالية:

- معرفة سير السوق النفطية وكيفية تحديد الأسعار فيها.
- تسليط الضوء على التضخم في الجزائر ومعرفة أسبابه وآثاره.
- محاولة إبراز طبيعة العلاقة بين تذبذبات أسعار النفط ومعدلات التضخم بالإضافة إلى تحليل وتقييم تلك العلاقة.

خامساً. دوافع اختيار موضوع الدراسة.

تكمن دوافع اختيار الموضوع في جملة من الدوافع الموضوعية والذاتية نذكرها كما يلي:

1- الدوافع الذاتية.

- تتدرج هذه الدراسة ضمن تخصص الطلبة :اقتصاد نقدي وبنكي.
- رغبة شخصية في الدخول إلى البحث في عالم البترول التي تتسم بنوع من الحيوية والديناميكية.
- القيمة العلمية للموضوع وتعلقه بالواقع ومواكبته هذا العصر.

2- الدوافع الموضوعية.

- أن الاقتصاد الوطني يعتمد كله على ما يجنيه من قطاع النفط وأن تقلباته تنعكس بالإيجاب والسلب على مختلف القطاعات الاقتصادية الأخرى.
- تعتبر ظاهرة التضخم من أخطر الظواهر التي تهدد الإستقرار الاقتصادي ورفاهية المجتمع لذا فهي تحتاج إلى دراسات تهتم بمعرفة وتحليل أسبابها وآثارها، ومن ثم احتوائها أو التخفيف منها وبالتالي تحقيق نمو واستقرار اقتصادي.
- الانخفاض الكبير الذي عرفته أسعار النفط مؤخراً (في جوان 2014) في السوق البترولية العالمية وتزايد الاهتمام بهذا الموضوع في الآونة الأخيرة.

سادسا. منهج الدراسة.

للإجابة على صحة الفرضيات من عدم صحتها قمنا بتطبيق كلا من المنهج الوصفي والمنهج التحليلي والإحصائي، حيث استخدمنا المنهج الوصفي في تجميع المعلومات، والتعريف ببعض المفاهيم الخاصة بالجانب النظري للدراسة، أما المنهج التحليلي والإحصائي فقد تم استخدام أدوات القياس الاقتصادي، محاولين تقدير العلاقة بين تقلبات أسعار النفط ومعدل التضخم بالاستعانة بالإحصائيات و البيانات المتاحة على مواقع بعض الهيئات الدولية الرسمية.

سابعا. صعوبات الدراسة.

- تباين و تعارض الإحصائيات والبيانات الخاصة بالدراسة الصادرة عن الهيئات المختلفة.
- عدم توفر إحصائيات معدلات التضخم الشهرية للجزائر في مختلف المواقع الإحصائية.
- صعوبة الحصول على المراجع وذلك بسبب غلق المكتبات العامة و الجامعية في ظل الظروف الصحية.
- قلة التواصل مع الأستاذ المشرف منذ توقف الدراسة.

ثامنا. الدراسات السابقة.

1- دراسة سعد الله داود: الجزائر بين إشكاليات أسواق النفط والانتقال لاقتصاد الطاقة المتجددة، أطروحة دكتوراه، تخصص: تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2016/2015، حيث كانت إشكالية الباحث كالتالي: ما هي الصعوبات والقيود التي قد تواجه مبادرات التحول لاقتصاد الطاقة المتجددة في الجزائر في ظل إشكاليات أسواق النفط المتعلقة بمكانيزمات تحديد الأسعار وتزايد أهمية المصادر غير التقليدية للطاقة؟

وتناولت بشكل عام الإطار النظري لصناعة النفط من خلال التطرق إلى اتجاهات السيطرة على أسواق النفط وكذا السياسات السعرية للأوبك وانعكاساتها على استقرار الأسواق وقد أوضح الباحث اتجاهات الطلب ومستقبل الإمدادات النفطية، كما أشار الباحث إلى ميكانيزمات تحديد أسعار النفط في أسواق الطاقة من خلال التطرق إلى ظروف أسواق النفط الحالية وكذا المفاهيم الأساسية لأنظمة تسعير النفط والإشكاليات السوقية للطاقات المتجددة.

2- دراسة عيسى مقلبد: قطاع المحروقات الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية، رسالة ماجستير، تخصص اقتصاد تنمية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2008/2007 وتتبلور إشكالية الدراسة في مايلي: إلى أي مدى يمكن للدولة الجزائرية أن تفقد سيطرتها ورقابتها على ثرواتها النفطية في ظل التحولات

الاقتصادية وفتح مجال المحروقات للشركات العالمية مما قد يجعل مستقبل قطاع النفط الجزائري معرضا لمشاكل حقيقية في ظل هذا التوجه؟

حيث تناول الباحث أهمية الطاقة والإمكانات النفطية الجزائرية من خلال التطرق إلى الاحتياطات من المحروقات وتطور شبكة نقل المحروقات وميزات خاصة للمحروقات الجزائرية، كما أشار الباحث إلى خصائص الاقتصاد الجزائري والاعتماد على المحروقات وكذا التحولات الاقتصادية وانعكاساتها على قطاع المحروقات.

3- دراسة قويدر قویشح بوجمعة: انعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر، مذكرة ماجيستر، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف، الجزائر، 2008/2009.

تعني هذه الورقة البحثية على إبراز مدى تأثير تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر، و ذلك من خلال التطرق إلى أهم الصدمات النفطية التي شهدتها العالم باعتماد على طريقة المربعات الصغرى (OLS) و معرفة تأثيرها على بعض المتغيرات الاقتصادية المتمثلة في الميزان التجاري و الناتج الداخلي الإجمالي و الميزانية العامة للدول.

4- دراسة داود سعد الله: أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر خلال فترة 2000-2010، مذكرة ماجيستر، جامعة الجزائر، الجزائر، 2011/2012. وقد تم طرح الإشكالية التالية: ماهي علاقة التقلبات الحادة لأسعار النفط في الأسواق الدولية باستقرار السياسة المالية الوطنية في ظل أداء صندوق ضبط الإيرادات خلال الفترة 2000-2010 ؟

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة مدى تأثير تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر خلال فترة الممتدة من 2000 - 2010، انطلاقا من دراسة الاقتصاد الوطني و أسباب التذبذبات التي شهدتها أسعار النفط باعتماد على المنهج التحليلي و القياسي باستخدام نموذج (VAR) لقياس درجة تأثير تقلبات أسعار النفط على بعض المتغيرات الاقتصادية منها معدل النمو و التضخم و معدل الفائدة و النفقات العمومية.

5- دراسة أسامة عيدة والساسي حمدي: أثر تغيرات أسعار النفط على معدل التضخم في الجزائر دراسة قياسية 2010-2016.

وتتبلور إشكالية الدراسة في ما يلي: ما مدى تأثير تغيرات أسعار النفط على معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة 2010-2016. وتهدف هذه الدراسة إلى معرفة سير السوق النفطية وكيفية تحديد الأسعار فيها وكذلك تسليط الضوء على التضخم في الجزائر ومعرفة أسبابها وأثارها بالإضافة إلى محاولة إبراز طبيعة العلاقة بين تذبذبات أسعار النفط ومعدلات التضخم من خلال تحليل وتقييم تلك العلاقة.

تاسعا. هيكل وخطة الدراسة.

للإجابة على إشكالية الدراسة والتساؤلات الفرعية واختبار صحة الفرضيات، تم تقسيم الدراسة إلى فصلين:

الفصل الأول: الإطار النظري ما بين تقلبات أسعار النفط ومعدل التضخم.

حيث سنتطرق فيه إلى النظريات والمفاهيم العامة حول تقلبات أسعار النفط ومعدل التضخم، والذي تم تقسيمه إلى بحثين حيث خصص المبحث الأول إلى ماهية السوق النفطية العالمية أما المبحث الثاني فقد تم تناول تحليل ظاهرة التضخم.

الفصل الثاني: أثر تقلبات أسعار تالنفط على معدل التضخم في الجزائر دراسة قياسية (2013-2018).

حيث سنتناول فيه أثر تقلبات أسعار النفط على معدل التضخم الشهري في الجزائر في الفترة الممتدة من جانفي 2013 إلى غاية ديسمبر 2018 ، و تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث، حيث تناولنا في المبحث الأول ظاهرة التضخم في الجزائر، أما المبحث الثاني تم التطرق لتقلبات أسعار النفط في الاقتصاد الجزائري، في حين أن المبحث الأخير قد خصص حول الإطار القياسي لأثر تغير سعر النفط على معدل التضخم، بالاعتماد على مؤشر أسعار النفط كمرجع قياسي لقياس معدل التضخم.

المفصل الأول

الإطار النظري حول تقلبات أسعار النفط

ومعدل التضخم

تمهيد الفصل:

لقد أصبح النفط عماد النهضة الصناعية وعصب الاقتصاد بكل ما تحمله الكلمة من معنى، وبات استخدامه ومشتقاته غير مقتصر على مجتمع دون آخر، أو دولة دون غيرها، فالدول المتقدمة تحتاج إلى النفط لأنه ببساطة كان ولا يزال يشكل قاعدة نموها الاقتصادي، وتفوقها الصناعي والتكنولوجي، في حين تحتاجه الدول النامية بغية تحقيق تقدمها وتنميتها الاقتصادية واللاحق بركب الحضارة المعاصرة، وفي ظل هذه الأهمية التي اكتسبها النفط كمادة وسلعة استراتيجية متعددة الاستخدامات لا يمكن الاستغناء عنها، تظل أسعاره المتقلبة المحرك والمحدد الأساسي للأداء الاقتصادي العالمي، ومادة دسمة للباحثين الاقتصاديين الذين خصصوا جزء كبيراً من دراستهم وأبحاثهم لتحليل علاقة تقلبات أسعار النفط وربطها بالتقلبات التي تطرأ على مختلف المتغيرات الاقتصادية الكلية.

حيث إن التبعية المفرطة للنفط في تمويل الاستثمارات، وضعت الدول التي يعتمد اقتصادها على الربيع البترولي في موقع تواجه فيه تحديات اقتصادية كبيرة وهكذا أصبحت هاته الأخيرة في حيرة من أمرها أمام الإجراءات اللازمة لمواجهة أبرز المشكلات التي تعترض اقتصادها ألا وهو ظاهرة التضخم والذي يشكل خطراً حقيقياً على النشاط الاقتصادي ككل، وقد خص هذا الموضوع بالكثير من البحث والتحليل طيلة عقود من الزمن، فتعددت المدارس التي حاولت شرح الظاهرة وتفسيرها ووضعها في إطار رياضي، كما تعددت السياسات والأساليب الموجهة لمواجهة هذه الظاهرة واحتوائها والحد من آثارها وسلبياتها والقضاء عليها، ومن خلال هذا الفصل سنحاول التعرف على الثروة النفطية والتطرق إلى الجانب النظري لظاهرة التضخم من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: ماهية السوق النفطية العالمية

المبحث الثاني: الإطار النظري حول ظاهرة التضخم

المبحث الأول: ماهية السوق النفطية العالمية.

إن البترول هو مادة غير متجددة، يعتبرها البعض أم المواد الأولية، حيث يتبوأ من هذا المنظور مكانة الصدارة ضمن العلاقات الاقتصادية الدولية ونظرا لخصوصيته وأهميته في الأسواق العالمية، فهو ليس له بديل فكان بذلك سوق النفط غير خاضع لآليات العرض والطلب فقط كباقي الأسواق الأخرى، وإنما لاعتبارات عديدة.

المطلب الأول: نشأة وتطور السوق النفطية العالمية وخصائصها.

سنتطرق فيه إلى مفهوم السوق النفطية و أهم خصائصها، نشأتها وتطورها عبر المراحل التاريخية إضافة إلى ذلك سنحاول إبراز أهم المفاهيم العامة حول منظمة الأوبك.

الفرع الأول: مفهوم السوق النفطية العالمية وخصائصها.

أولاً: مفهوم السوق النفطية.

هو المكان الطبيعي أو الوهمي مكانيا أو جغرافيا لحدوث عملية تبادل السلعة النفطية، خاصة الخام منها بين الأطراف المتبادلة.

هي السوق التي يتم فيها التعامل بمصدر مهم من مصادر الطاقة ألا وهو النفط، يحرك هذه السوق قانون العرض والطلب مع بعض التحفظات بالإضافة إلى العوامل الاقتصادية التي تحكم السوق، هناك عوامل أخرى كالعوامل السياسية، العسكرية، المناخية، وتضارب المصالح بين المستهلكين والمنتجين والشركات النفطية.¹

ثانياً: خصائص السوق النفطية.

تتميز الأسواق النفطية من حيث العرض والطلب بخصائص مهمة هي²:

- 1- ارتفاع نسبة التركيز الاحتكاري: أخذت مختلف دول العالم تتركز في شكل منظمات تسعى من خلالها للدفاع على مصالحها، كالدول المنتجة والمصدرة للنفط من خلال منظمة الأوبك (OPEC)، الدول الصناعية المستوردة للنفط من خلال منظمة التعاون والإنماء الاقتصادي (OCDE)؛

¹ - أسامة عيدة ، الساسي حمدي، " أثر تغيرات أسعار النفط على معدلات التضخم في الجزائر"، مذكرة ماستر أكاديمي تخصص تجارة دولية، جامعة الوادي، الجزائر، 2016/ 2017، ص: 3 .

² - سمية موري، " اثار تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية دراسة حالة الجزائر"، مذكرة ماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات، تخصص مالية دولية جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2009/2010، ص: 92.

2- عدم مرونة الطلب في فترة الأجل القصير: يتميز الطلب في الأجل القصير بعدم مرونته، فالصناعات المبنية على أساس استخدام النفط لا يمكنها التحول عنه إلى مصدر آخر بسبب ارتفاع أسعاره، مثلاً، ذلك لأن هذه العملية تتطلب بعض الوقت للتحويل إلى مصادر الطاقة البديلة أو ترشيد استخدام الطاقة؛

3- تأثر السوق النفطية بالأسواق ذات الصلة الوثيقة: تتأثر السوق العالمية للنفط بصورة مباشرة بسوق الناقلات وتكاليف الشحن والتي تتأثر بتقلبات الطلب العالمي على النفط؛

وبصورة عامة تتميز الأسواق النفطية بخصائص مهمة تتمثل في¹:

4- أنها سوق أكثر تنافسية: حيث تتميز السوق بحرية بيع وشراء البترول أين أصبح السعر هو المسيطر في السوق ولم يفرض من قبل الشركات الاحتكارية، كما أنه يتميز بمرونة أكثر حيث تكون الشركات والدول المنتجة والمستهلكة في منافسة مباشرة في الصفقات؛

5- أنها سوق شفافة : أصبحت السوق البترولية العالمية أكثر شفافية بسبب ظهور وتطور الصفقات لأجل، حيث أصبح من الضروري توفير المعلومات اللازمة حول العرض والطلب من أجل تقليل المخاطر الناجمة عن تذبذب الأسعار؛

6- أنها سوق غير مستقرة : يرجع عدم استقرار السوق البترولية إلى تنامي أهمية البترول في الاقتصاد العالمي نظراً للاعتماد الكلي عليه في كل المجالات من جهة، ومن جهة أخرى عدم استقرار الأسعار بسبب تغيرات العرض والطلب، ففي الوقت الذي يزداد فيه إنتاج البترول ويزداد المعروض منه نجد أن الأسعار تزداد ارتفاعاً كما تتفاقم التقلبات في السوق بسبب العوامل السياسية، المضاربات والتلاعب في السوق النفطية والتي تترك أثراً واضحاً على الأسعار. ولهذا الأمر أسباب كثيرة أهمها:

- انتقال سلطة تسعير النفط إلى السوق المستقبلي الذي يعيش على وقع المضاربات والتلاعب وغيرهما؛

- إن للتأثير النفسي والعوامل السيكلوجية دوراً أكبراً من أساسيات العرض والطلب ودون أسباب منطقية، وقد يصل هذا التأثير أحياناً إلى حد بلوغ التغيرات اليومية في الأسعار أكثر من دولارين في اليوم.

الفرع الثاني: نشأة وتطور السوق النفطية العالمية.

أولاً: المراحل التاريخية التي عرفتھا سوق النفط العالمية.

يمكن تقسيم التطورات في سوق النفط في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية إلى عدد من المراحل منها:

¹ - سمية موري، مرجع سبق ذكره، ص: 93.

1. فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية (1950-1973)

امتدت هذه المرحلة من بداية اكتشاف النفط في أواخر القرن التاسع عشر إلى عام 1973، وقد أتمت بسيطرة شبه تامة للدول الصناعية المتقدمة ولا سيما الولايات المتحدة الأمريكية من خلال شركاتها الكبرى الشقيقات السبع والشركات المستقلة وشركات أخرى، فتضاعف الإنتاج العالمي ليصل إلى 22 م ب/ي عام 1960 ثم 47.8 م ب/ي عام 1970، تميزت بظهور منظمة الأوبك، كما تميزت هذه المرحلة بالتوسع السريع، و هي الفترة المرتبطة بتعمير الضواحي في الولايات المتحدة وبالانتعاش الاقتصادي في أوروبا و اليابان و تحول النفط من وقود أمريكي إلى وقود عالمي، و إن كان لا يزال مقتصرًا إلى حد كبير على بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCDE) حينذاك و ذلك خلال الفترة الممتدة ما بين (1950-1970).

2. فترة الاضطراب في سوق النفط العالمية

شهدت السوق النفطية خلال هذه الفترة موجة من الاضطرابات صاحبها خوف من حدوث خلل في تدفق الإمدادات ووصول الإنتاج النفطي إلى ذروته، وارتفاع النفط بنحو (10) أضعاف، والركود الاقتصادي العالمي، وتغيير ملكية الموارد النفطية من الشركات النفطية العالمية الكبرى إلى البلدان المضيفة، وشهدت هذه الفترة معارضة "أوبك" لسياسات الشركات النفطية الكبرى في تسعير النفط، ولجوء بلدان "أوبك" إلى تأمين الثروة النفطية وفرض الحظر النفطي بعد نشوب حرب أكتوبر 1973.

3. الفترة في أواخر السبعينيات إلى منتصف الثمانينيات

والتي تميزت بانتهاء الطلب على النفط في بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCDE) وعودة ظهور الإنتاج من خارج أوبك، وعدم قدرة أوبك المحافظة على الارتفاع في مستويات الأسعار والإبقاء على الحد الأدنى المقبول من حصة السوق، وقد امتدت هذه المرحلة حتى بداية الثمانينات حينما اضطرت "أوبك" تحت ضغط أوضاع السوق النفطية وسياسات المستهلكين إلى بداية اللجوء لما يسمى بحصص وسقف الإنتاج.¹

4. الفترة من منتصف الثمانينيات إلى أوائل عام 2002

لم تكن أسعار النفط خلال معظم هذه الفترة مرتفعة جدا بحيث تؤثر سلبا على الطلب، و ليست منخفضة بالدرجة التي قد تحد من الاستثمارات، و ابتداء من عام 1986 انهارت أسعار النفط ثم حصلت زيادة تدريجية في حصة أوبك من السوق النفطية، و شهدت الطاقة الإنتاجية الإضافية انخفاضا في مستوياتها، و قد امتدت هذه المرحلة من عام 1984 حتى عام 1988 حيث اتسمت بسيطرة شبه تامة من

¹ - أسامة عيدة، الساسي حمدي، مرجع سبق ذكره، ص: 3.

قبل الدول المستهلكة، كما شهدت أيضا تدهور نفوذ "أوبك" و انخفاض الأسعار إلى مستويات قريبة من تلك السائدة قبيل حصول الحظر النفطي جراء نشوب حرب أكتوبر 1973 ، و أضحي يطلق على السوق النفطية في هذه المرحلة بسوق المستهلكين.¹

5. الفترة من عام (2002 - 2013)

وتميزت هذه الفترة بالاهتمام المتزايد بنمو الطلب على النفط في آسيا، خصوصا في الصين والهند وظهور الاختناقات في كامل سلسلة الإمدادات النفطية، ويتوقع أن تتميز هذه المرحلة بوصول إنتاج النفط غير التقليدي من خارج أوبك إلى ذروته، فيما يتوقع وصول إنتاج أوبك هو الآخر إلى ذروته.

وبدأت إرهابات هذه المرحلة مع مستهل العام 1999 حيث استعادت "أوبك" الكثير من نفوذها المفقود دون السعي إلى تأجيج الخلاف مع الدول المستهلكة، ولعل هذه السمة هي الأبرز لهذه المرحلة حيث نشهد في العموم حالة توازن للقوة بين المنتجين والمستهلكين بعيدا عن أي تقرد من أي طرف في إقرار سياسات الإنتاج أو الأسعار على النحو الذي يرغب فيه.

وقد كانت التحولات التي عرفتها السوق النفطية أواخر التسعينات وما صاحبها من إنهيار للأسعار في أواخر 1998 و أوائل 1999 بمثابة الحافز لدول "أوبك" لوضع سياسة نفطية جديدة لا تخص دول المنظمة وحدها و إنما بالتنسيق مع المنتجين والمصدرين الرئيسيين الآخرين في العالم، حتى يتم ضبط السوق والعودة بالأسعار عن اتجاهها الذي كان مستمرا في الانخفاض منذ عام 1997.

وفي نفس السياق، ساهم تغير العوامل التي كانت سببا في نجاح الدول المستهلكة في بسط سيطرتها على السوق النفطية و لعل أبرزها وصول سياسات ترشيد الطاقة المعتمدة من قبل الدول المستهلكة إلى نهايته، في مقابل النمو المطرد في استهلاك النفط من قبل بعض الدول التي شهدت نموا سريعا خلال حقبة الثمانينات و التسعينات إلى يومنا هذا مثل الصين و الهند، فضلا عن الترنح في الجهود الرامية إلى تطوير بدائل النفط واقتصادها بشكل كبير على الغاز الطبيعي باعتباره أقل تلويثا للبيئة بالإضافة إلى بلوغ محاولات الدول المستهلكة للنفط و مساعيها في محاولة تكثيف البحث عن النفط و الاكتشاف في بلدان خارج "أوبك" إلى نهايتها حيث لم يتم اكتشاف النفط بكميات يعتد بها طوال العقدين الأخيرين سوى في منطقة آسيا الوسطى، و هو ما يبقي "أوبك" تستحوذ على حوالي 40 % من إجمالي المعروض العالمي من النفط.

ومنذ عام 2002 وحتى عام 2013 لم نشهد انهيار لأسعار النفط للعديد من الأسباب، ربما تأتي على رأسها أن سوق النفط قد شهدت تغيرات جوهرية نتيجة عودة "أوبك" لتصبح طرفا رئيسيا فيها بعد فترة غياب

¹ - خليل دعاس، "مستقبل السوق البترولية وآفاق الطاقات المتجددة"، أطروحة دكتوراه، تخصص تخطيط جامعة الجزائر 3 ، الجزائر، 2012 / 2013، ص: 53.

طويلة تقلصت خلالها قوتها، حيث كانت السوق خلال هذه الفترة سوق مشترين لا سوق بائعين وعليه يمكن القول بأن السوق النفطية شهدت ابتداء من نهاية سنة 1999، نوعا من التوازن في القوى بين كل من المنتجين لا سيما دول "أوبك"، والمستهلكين الذي سيطروا على السوق لفترة تقارب 15 عاما، من 1974 إلى 1999.¹

6. الفترة من عام (2013 إلى 2015)

تميزت هذه الفترة بانخفاض أسعار النفط العالمية خلال عام 2015 بشكل ملحوظ ، لتصل إلى أقل مستوياتها منذ عام 2005 ، حيث تراوحت المعدلات الشهرية لسعر سلة خامات أوبك ضمن نطاق واسع تراوح ما بين 33.6 و 62.2 دولار للبرميل خلال أشهر السنة، وبلغ المتوسط السنوي للسلة 49.5 دولار للبرميل مشكلا بذلك انخفاضا بحدود 46.7 دولار للبرميل، أي ما يعادل نسبة انخفاض 48.5 % بالمقارنة مع عام 2014 وشهد النصف الأول من عام 2015 تحسنا نسبيا للأسعار تجاوزت خلاله المعدلات الشهرية لسعر سلة أوبك حاجز 60 دولار للبرميل، بالمقارنة مع النصف الثاني من العام الذي شهد عودة تراجع الأسعار إلى ما دون حاجز 40 دولار للبرميل.²

7. الفترة من عام (2015 إلى غاية 2018)

شهد المعدل الشهري لأسعار سلة خامات أوبك خلال شهر جانفي 2017 ارتفاعا بمقدار 0.7 دولار للبرميل مقارنة بأسعار الشهر السابق، أي بنسبة 1.4 % ، ليصل إلى 52.4 دولار للبرميل، مسجلا بذلك ارتفاعا بنحو 25.9 دولار للبرميل، أي بنسبة 97.7 % مقارنة بمعدله المسجل خلال الشهر المماثل من العام الماضي.

وقد كان لقرار خفض الإنتاج الذي توصلت إليه الدول الأعضاء في أوبك خلال اجتماعها رقم 171 بمدينة فيينا بالنمسا، بالإضافة إلى اتفاق دول منظمة أوبك مع عدد من الدول المنتجة للنفط من خارجها على خفض إنتاجها، اعتبارا من الأول من شهر يناير 2017 ، دورا رئيسيا في ارتفاع الأسعار خلال شهر يناير 2017 لتصل إلى أعلى معدلاتها منذ شهر يوليو 2015 ، وذلك بالرغم من المخاوف بشأن ارتفاع إنتاج الولايات المتحدة الأمريكية من النفط الخام، وضعف البيانات التجارية للصين.³

ويعود البطء في تحسن أسعار النفط، إلى نشاط في إنتاج النفط الصخري من جانب الولايات المتحدة، ما دفع إلى ضغط على المعروض العالمي.

¹ - أسامة عيدة، الساسي حمدي، مرجع سبق ذكره، ص: 6.

² - التقرير الشهري لمنظمة الأوبك شهر نوفمبر .

³ - التقرير الشهري لمنظمة الأوبك شهر جانفي.

و في نهاية النصف الأول 2017، بلغ خام برنت 56 دولارا للبرميل، وصعد إلى حدود 61 دولارا في نهاية الربع الثالث من ذات العام، مع إعلان لجنة مراقبة الإنتاج المؤلفة من أعضاء في "أوبك"، وآخرين مستقلين، تراجع معروض النفط في السوق.

ومع مواصلة "أوبك" اجتماعاتها لتحقيق أسعار عادلة لكل من المنتجين والمستقلين، ظلت أسعار الخام تحوم حول 65 دولارا للبرميل حتى نهاية 2017.

ثانيا: منظمة الأوبك (OPEC).

أولاً: مفهوم منظمة الأوبك (OPEC) Organization of Petroleum Exporting Countries

تأسست منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) يوم 14 سبتمبر 1960 بمبادرة من الدول الخمس الأساسية المنتجة للنفط (السعودية، إيران، العراق، الكويت، وفنزويلا). وبذلك أصبحت أوبك أهم منظمة أنشئت من طرف الدول النفطية النامية لرعاية مصالحها. وكان السبب الأساسي لهذه المبادرة هو " التكتل في مواجهة شركات النفط الكبرى " ¹، وانضمت قطر لهذه المنظمة عام 1961، ثم إندونيسيا وليبيا عام 1963 والإمارات 1967 والجزائر 1969، ونيجيريا 1971، الإكوادور و الغابون 1973، إلا أن الدولتين الأخيرتين انسحبتا على التوالي عامي 1992 و 1996، كما أعلنت دولة قطر انسحابها أيضا في 2019. ²

ثانيا: نشأة منظمة الأوبك (OPEC).

تجمعت مجموعة من العوامل المختلفة أدت في النهاية إلى حتمية تكتل الدول المصدرة للبترول في منظمة تتسق سياساتهم وتوحد كلمتهم في موقف تفاوضي واحد أو متجانس غير متنافس في مواجهة الاحتكارات العالمية التي سيطرت على صناعة البترول، حيث دعت الحكومة العراقية إلى اجتماع يضم الدول الكبرى المصدرة للبترول، و انعقد الاجتماع في بغداد في الفترة من 10 إلى 14 سبتمبر 1960 بحضور ممثلين عن كل من إيران والعراق والكويت والسعودية وفنزويلا.

وقد انبثق عن الاجتماع عقد اتفاقية إنشاء الأوبك كمنظمة دائمة ذات كيان دولي أعضائه المؤسسون هم الدول الخمسة التي حضرت اجتماع بغداد، وتم تسجيلها في الأمم المتحدة في نوفمبر 1960، واختيرت جنيف (سويسرا) مقرا لها ثم انتقل مقرها فيما بعد إلى فيينا (النمسا)، وأعلن أن كل بلد يصدر كميات مهمة من البترول الخام يستطيع أن يصبح عضوا جديدا إذا وافق على انضمامه بإجماع الأعضاء المؤسسين، على أن تكون مصالحه متشابهة مع مصالح الدول الأعضاء، ثم انضمت إليها بالتدرج 8 دول أخرى هي قطر 1961، ليبيا وإندونيسيا 1962، الإمارات العربية المتحدة 1968، ثم الجزائر 1969 والإكوادور 1973 ونيجيريا 1981 والغابون 1985. ثم انسحبت كل من الإكوادور والغابون في ديسمبر 1992 و جانفي 1995، على التوالي ليستقر أعضاء المنظمة حاليا على 12 عضوا حيث انضمت أنغولا

¹ - محمد خيتاوي، " الشركات النفطية المتعددة الجنسيات وتأثيرها في العلاقات الدولية "، دار مؤسسة رسلان، دمشق، سوريا، ص: 331.

² - سالم بوغرارة، " السياسة التسعيرية لمنظمة الأوبك وانعكاسها على سوق النفط العالمي "، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي، تخصص اقتصاد وتسيير بترولي، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2012/2013، ص: 4.

في فيفري 2007¹. وأعلنت دولة قطر الأول من يناير 2019 عن انسحابها من عضوية منظمة الدول المصدرة للبترول أوبك وذلك بعد مرور ما يقرب من ستين عامًا على عضويتها بالمنظمة.²

ثالثًا: أهداف منظمة الأوبك (OPEC).

إن هدف المنظمة في البداية هو مواجهة تدهور الأسعار الذي سبق وصاحب فترة معينة، ولكن في الواقع للمنظمة أهداف رئيسية التي تتلخص فيما يلي:³

- تنسيق وتوحيد وتطوير السياسات النفطية للدول الأعضاء وتحديد أفضل السبل لحماية مصالحهم منفردين أو مجتمعين؛

- المشاركة الفعالة في وضع السياسات التسعيرية، التي تضمن تحقيق استقرار الأسعار في الأسواق العالمية، وتجنب التقلبات الضارة في إيرادات النفط؛

- تحقيق عائد عادل في استثمارات العاملين في الصناعة النفطية؛

- المشاركة الفعالة في وضع السياسات الإنتاجية على نحو يتميز بالانتظام والاقتصاد والكفاءة التي تضمن مصالح الدول المنتجة والمستهلكة؛

- التعاون البناء بين الدول الأعضاء وتوحيد الجهود لتحقيق أفضل السبل لتطوير الصناعة البترولية في شتى مجالاتها والاستفادة من مواردها وإمكانياتها لإقامة المشاريع المشتركة وخلق صناعة بترولية متكاملة؛

- استمرار السوق النفطية الدولية وسبل السيطرة على المعروض النفطي العالمي؛

- مواجهة الاحتكارات للشركات النفطية العالمية الكبرى في السوق الدولية؛

- العمل على ضمان دخل ثابت من النفط الخام وضمان حقوق الدول الأعضاء؛

- ضمان مصالح الشركات الأجنبية؛

- المشاركة في عقود الامتياز القائمة وتحسين شروطها؛

- إسقاط نفقات التسويق ورفع معدل الضريبة على الدخل وإيجاد الطريق للتعويض على الآثار السلبية التي يتعرض لها الدخل الحقيقي للبرميل، نتيجة التطورات النقدية العالمية تجاه معدلات التضخم.¹

¹ - الأمين شعبي، فاطمة الزهراء بوضياف، " دور منظمة الدول المصدرة للبترول opec في ضبط السوق الدولية للنفط"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ليسانس أكاديمي، تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، 2018/2017، ص: 36-37.

² - بوابة اخبار اليوم، متاح على الموقع: <https://akhbarelyom.com/>، تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2020/03/08، على الساعة: 15:30.

³ - سالم بوغرارة، مرجع سبق ذكره، ص: 05.

لم تتحقق بشكل واضح إلا خلال السبعينات وذلك بسبب دور OPEC بالرغم من أن أهداف منظمة الذي لعبته الشركات النفطية العالمية الكبرى والحكومات الغربية في الحد من دور منظمة الأوبك إلا أن الأوبك قد استطاعت فعلا خلال الستينات أن تمنع إجراءات احتكارية كانت قد اتخذتها شركات الكارتل بهدف إحداث تخفيضات أخرى على الأسعار المعلنة للنفط.²

المطلب الثاني: المفاهيم الأساسية حول النفط والاسعار النفطية.

يعتبر النفط سلعة استراتيجية ذات أهمية بالغة يحتوي على أنواع عديدة ومختلفة ويتم تسعيره وفق آلية محددة في الأسواق العالمية.

الفرع الأول: مفهوم النفط وأنواعه.

أولاً. مفهوم النفط: البترول Petroleum كلمة من أصل لاتيني تتكون من مقطعين أولهما هو petr وتعني صخر والثانية oleum وتعني زيت، وعلى ذلك فالكلمة كلها تعني زيت الصخر، لأن الانسان القديم كان يراه طافيا فوق الصخور أو خارجا منها، ولأنه كمادة يتمتع بقدر متفاوت من اللزوجة، وأحيانا أيضا يسمى بالإنجليزية petroil وهي تسمية صحيحة لأن oleum باللاتينية تعادل oil بالإنجليزية.³

البترول في الأساس عبارة عن مخاليط معقدة وغير متجانسة من مركبات عضوية هيدروكربونية وذات تركيبات جزئية متنوعة وخواص طبيعية كيميائية مختلفة، ويحتوي البترول الخام على بعض الشوائب وخاصة الكبريت والأكسجين والنيتروجين والماء والأملاح المعدنية ويحتوي كذلك على بعض المعادن وخاصة الفناديوم والحديد والصوديوم، ومن الجدير بالذكر فإن هذه الشوائب تعتبر أمرا غير مرغوب فيه وتسبب الكثير من المشاكل في عمليات المعالجة والتكرير.

ويلاحظ أن عنصري الكربون والهيدروجين يمثلان أهم العناصر من ناحية الوزن و تكوين البترول كما يتضح من الجدول التالي:

¹ - حاتم القرشي، "اقتصاديات النفط"، مكتب بغداد للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، بغداد، العراق، 2020، ص: 167.

² - سالم بوغزارة، مرجع سبق ذكره، ص: 06.

³ - عبد المطلب عبد الحميد، "اقتصاديات البترول والسياسة السعرية البترولية"، الدار الجامعية، الطبعة الأولى، الإسكندرية، مصر، ص: 15.

الجدول رقم (1-1): معدل العام لنسب العناصر المكونة للنفط

النسب المئوية بالوزن	العنصر
87-82	الكربون
15-11	الهيدروجين
4-0.2	الكبريت
1	الأكسجين
أقل من 1%	الفسفور
0.1	المازوت
0.11-0.05	الرماد

المصدر: محاضرات حول مدخل الى لاقتصاد البترولي (اقتصاد النفط)، الجزء الأول، ص:8.

مادة سائلة لها رائحة خاصة ومتميزة، ولونها متنوع بين الأسود والاحضر والبني والاصفر... الخ. كما أنه مادة لزجة وهذه اللزوجة مختلفة بحسب الكثافة النوعية لمادة البترول الخام وهذه الكثافة النوعية متوقفة ومتجددة بمقدار نسبة ذرات الكربون فكلما زادت هذه النسبة كلما ازدادت كثافة النوعية أو ثقله والعكس بالعكس.¹

ثانيا: أنواع البترول.

تتواجد مكونات خام البترول بالحالة السائلة (مشتقات البترول) الحالة الغازية (الغازات)، المعادن الثقيلة والمواد الأخرى.

هنالك عدة أنواع من مشتقات البترول السائلة وأغلبها خطرة على الصحة إذا ازدادت عن تركيز الحد المسموح.²

ويصنف البترول (البترول الخام) إلى ثلاثة أنواع وإن كانت تتقارب فيما بينها وهي:

- 1- البترول البارافيني: الذي يحتوي على شمع البارافين ويعطي فدار طيبا من هذا الشمع ومن الزيوت الممتازة.
- 2- البترول الأسفلتي: الذي يحتوي على قدر قليل من شمع البارافين ونسبة عالية من المواد الإسفلتية.
- 3- البترول الخليط: الذي يحتوي على كميات كبيرة من شمع البارافين والمواد الإسفلتية.

¹ - محمد رفيق دو، " أثر انتاج وتصدير البترول على النمو الاقتصادي"، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، تخصص تجارة دولية، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، 2014/2015، ص:7.

² - بيوار خنسي، " البترول، أهميته، مخاطره وتحدياته"، دار تارس للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، أربيل، كردستان، العراق، 2006، ص: 12.

وكما أن الزيوت تختلف من حيث نسبة الشوائب العالقة بها، فهي تختلف أيضا من حيث كثافتها النوعية إذ تتراوح هذه الكثافة في أنواع البترول الخام المختلفة بين 6.56 و 6.15 ، وكلما قلت درجة الكثافة النوعية للزيت كلما ازدادت فيه نسبة المقطرات الخفيفة ذات الاستعمالات الهامة كوقود السيارات والطائرات والعكس صحيح،¹ وتستخرج الكثافة النوعية بالاعتماد على المعادلة التي وضعها معهد البترول الأمريكي (A.P.I) كما يلي:

$$\text{درجة (API)} = \frac{141.5}{131.5 - \text{درجة الكثافة النوعية عند حرارة } 60^\circ \text{ف}}$$

والحقيقة أن التباين النوعي للنفط الخام لا ينحصر في رقعة الدول جغرافيا فحسب بل يمتد إلى الحقل الواحد في تلك الرقعة وإلا أبعد من ذلك أن النفط الخام المنتج قد يتباين ضمن البئر الواحد المنتج تبعا لطبيعة الطبقات الحاملة للزيت.²

إن درجات الكثافة النوعية للبترول تتصنف إلى ثلاثة أصناف عادة هي كالاتي:

الدرجات العالية: وهي رمز للبترول الخفيف والذي يتحصل منه على نسبة عالية من المنتجات الخفيفة، تكون من 35° فما فوق؛

الدرجات المنخفضة: وهي رمز للبترول الثقيل والذي يتحصل منه على نسبة عالية من المنتجات الثقيلة تكون من 28° فما دون؛

الدرجات المتوسطة: هي رمز للبترول المتوسط مثل: زيت الغاز، زيت الديزل، وتكون مدى الدرجات النوعية ما بين 28° و 35°.³

¹ - عبد الرحمن دخلي، "أثر تذبذبات أسعار النفط على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في الجزائر"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص علوم مالية، جامعة يحي فارس، المدينة، الجزائر، 2014/2015، ص: 9.

² - عبد المنعم عبد الوهاب وآخرون، "جغرافية النفط والطاقة"، دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، العراق، 1981، ص: 67.

³ - عبد الرحمن دخلي، نفس المرجع السابق، ص: 9.

الفرع الثاني: أنواع تسعير النفط.

أولاً: تعريف سعر النفط.

يعتبر السعر البترولي تلك القيمة النقدية التي تعطى للسلعة البترولية خلال فترة زمنية محددة نتيجة تأثير عدة عوامل اقتصادية، سياسية، اجتماعية، مناخية، بالإضافة إلى طبيعة السوق السائدة حينها¹.

ثانياً: آلية تسعير النفط.

البعض يعتقد بأن تسعير النفط عملية سهلة بينما الأمر ليس كذلك إذ أنها تخضع لعدد من المعايير والعمليات المعقدة بالإضافة إلى الظروف الاقتصادية فالسعر الذي يعلن يومياً في وسائل الإعلام هو للبيع الفوري في أسواق البيع ولا يعكس بالضرورة واقع البيع الفعلي للنفط المتعاقد عليه سلفاً. ويقسم العالم إلى ثلاثة أسواق لبيع النفط وهي نايمكس وست تكساس في الأسواق الأمريكية وبرنت لأوروبا وعمان أو دبي لأسواق شرق آسيا وعلى ضوء هذه الأسواق تتم تسعيرة النفط. والبترول عادة ما يسعر في ثلاثة مواقع لخمس أنواع من النفط فعلى سبيل المثال يسعر العربي الثقيل في السوق الأمريكية بـ 7 إلى 10 دولارات للبرميل عن سعر نايمكس أو وست تكساس ويسعر في سوق أوروبا بـ 5-7 دولارات للبرميل عن سعر برنت بينما يسعر في سوق شرق آسيا بـ 2-4 دولارات للبرميل، فيما يسعر الزيت العربي الخفيف الممتاز وهو أعلى أنواع النفط في السوق الأمريكية بـ 1-2 دولار للبرميل عن سعر نايمكس أو وست تكساس ويسعر في سوق أوروبا بـ 2-4 دولارات للبرميل عن سعر برنت فيما يسعر في سوق شرق آسيا بـ 3-4 دولارات للبرميل. وهكذا بالنسبة لبقية أنواع النفط، ويتم تغيير الأسعار حسب العقود ووفقاً لظروف السوق النفطية.²

1. السعر المعلن Posted price : هو السعر الذي يتم إعلانه من قبل الشركات البترولية في السوق البترولية ، و قد ظهرت هذه الأسعار لأول مرة في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1880م أين تميزت السوق آنذاك بوجود عدد كبير من المنتجين وسيطرة شركة واحدة على عمليات إنتاج النفط هي (ستاند رد وايل) ، وقد كان يحدد السعر المعلن من قبل الشركات النفطية الاحتكارية وفقاً لمصالحها ومصالح الدول التي تنتمي إليها، وما يميز السعر المعلن أنه سعر نظري لا يجسد تفاعل قوى العرض والطلب، كما أن الدول المنتجة لم يكن بها أي دور يذكر في تحديده، وقد أستخدم السعر المعلن كأساس لاحتساب عوائد الدول المنتجة للنفط وتحديد الضرائب على الأرباح.³ وبالنسبة إلى شركات النفط والحكومات المضيفة، كانت أهم استخدامات

¹ - عبد الرحمن دخلي، مرجع سبق ذكره، ص: 51.

² - تم الاطلاع عليه بتاريخ 2020/04/18 على الساعة 20:14 <http://www.alriyadh.com/2007/10/22/article288300.html>

³ - مريم طرشي، حدة مسخر، "أثر تقلبات أسعار النفط على الميزانية العامة للدولة"، دراسة حالة، مذكرة تخرج الاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومؤسسات مالية، جامعة 8 ماي 1954، قالمة، الجزائر، 2016/2017، ص: 20.

السعر المعلن هي تحديد حصة الحكومة من عوائد النفط من جهة وتحديد الكلفة الاجمالية للنفط للشركات صاحبة الامتياز من جهة أخرى.¹

2. السعر المتحقق Realized price : هو عبارة عن السعر المتحقق لقاء تسهيلات أو حسومات متنوعة يوافق عليها الطرفان البائع و المشتري، كنسبة مئوية كخصم من السعر المعلن أو تسهيلات في شروط الدفع ،وهو فعليا عبارة عن السعر المعلن ناقصا الحسومات أو التسهيلات المختلفة الممنوحة من طرف البائع للمشتري أو هذه التسهيلات تشمل وتعود للطرفين.

3. سعر الإشارة Referance price : هو عبارة عن سعر النفط الخام والذي يقل عن السعر المعلن ويزيد عن السعر المتحقق، إي أنه سعر متوسط بين السعر المعلن والسعر المتحقق. وإن هذا السعر أخذت به وطبقته العديد من الدول النفطية.

4. سعر الكلفة الضريبية Tax cost price : يتعامل بهذا السعر شركات النفط الأجنبية العاملة في العديد من بلدان ومناطق العالم النفطية. وهو السعر المعادل لكلفة إنتاج النفط الخام مضاف له قيمة ضريبة الدخل والريع بصورة أساسية العائدة للدول النفطية مانحة اتفاقيات استغلال الثروة النفطية على تنوع تلك الاتفاقيات.

5. السعر الفوري Spot Price : هو سعر الوحدة النفطية المتبادلة آنيا أو فوريا في السوق النفطية الحرة، وهذا السعر معبر أو مجسد لقيمة السلعة النفطية نقديا في السوق الحرة للنفط بين الأطراف العارضة و المشتري وبصورة فورية وآنية.²

6. السعر الرسمي أو الإداري Price Official : هذا السعر يعبر عن قيمة الوحدة النفطية الخام في زمن محدد بوحداث نقدية معلومة ومحددة من قبل طرف أو جهة رسمية حكومية أو إدارية برز هذا السعر مع بداية فترة السبعينات من القرن العشرين للدلالة على أسعار بلدان منظمة الأوبك المعلنة رسميا من قبلها في تلك الفترة حيث اعتمدت المنظمة سلة أسعار مختلف خامات الدول الأعضاء في المنظمة، مع العلم أن هذا السعر مرتبط حاليا بالتطورات التي تسجلها السوق الفورية للنفط.

7. السعر الترجيعي Price Arrangement Back N : يقصد به التعبير عن قيمة الوحدة النفطية الخام في زمن معلوم وبوحداث نقدية معلومة ومحددة على أساس متوسط أسعار المنتجات النفطية المتفق عليها مطروحا منها كلفة التكرير وهامش ربح التكرير وكلفة نقل النفط ، مع العلم أن هذا النوع من السعر

¹ - علي أحمد عتيقة، "الاعتماد المتبادل على جسر النفط والمخاطر والفرص"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، 1991، ص: 95.

² - خولة عدنان، حسناء أقاسم، عبد الجليل مقدم، "أثر تقلبات أسعار النفط العالمية على معدلات النمو الاقتصادي"، دراسة حالة الجزائر وقطر، مجلة البشائر الاقتصادية، العدد الثاني، الجزائر، أوت 2019، ص: 251.

ظهر في السوق الفورية لتبادل السلعة النفطية في أوساط الثمانينات من القرن العشرين بين العديد من الأطراف النفطية المتعاملة في هذه السوق¹.

المطلب الثالث: العوامل المحددة والمؤثرة في الأسواق النفطية.

تتحدد أسعار النفط في الأسواق النفطية العالمية بجملة من العوامل والمحددات التي تخضع بشكل كبير إلى آلية العرض والطلب على مستوى الاقتصاد الكلي.

الفرع الأول: محددات أسعار النفط.

من البديهيات و المعروف اقتصاديا أن سعر أي سلعة يتحدد في الغالب نتيجة للتفاعل بين قوة عرض وطلب هذه السلعة ، حيث أن هذا التفاعل هو الذي يؤدي في النهاية إلى التوصل إلى سعر محدد تتساوى عنده الكمية المطلوبة مع الكمية المعروضة من هذه السلعة وهذا ما يسمى اقتصاديا بحالة التوازن².

ويتحدد السعر البترولي من خلال مجموعة من العناصر الأساسية المكونة للسوق البترولي كما يتأثر بمجموعة من العوامل وهي كالتالي:

أولاً: الطلب على النفط.

1. تعريف الطلب على النفط: الطلب البترولي يقصد به مقدار الحاجة الإنسانية المنعكسة في جانبها الكمي والنوعي على السلعة البترولية كخام أو منتجات بترولية، عند سعر معين وفي خلال فترة زمنية محدودة بهدف إشباع وسد وتلبية تلك الحاجات الإنسانية، سواء كانت لأغراض استهلاكية كالبنزين لتحريك السيارة، أو الكيروسين (النفط الأبيض)، النفط الأبيض للإنارة أو التدفئة..الخ.

كما يعرف الطلب النفطي بأنه طلب مشتق من الطلب على السلع والخدمات، ويعتمد على مجموعة من العوامل تتمثل في: معدل النمو السكاني والاقتصادي، وعلى أسعار النفط، وأسعار مصادر الطاقة البديلة، إضافة لسياسات ترشيد استهلاك النفط سواء قطاع النقل، أو القطاع الصناعي، أو قطاع توليد الكهرباء³.

¹ - نبيل بوفيلح، " دور صناديق الثروة السيادية في تمويل اقتصاديات الدول النفطية الواقع والأفاق مع الإشارة إلى حالة الجزائر"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص نقود و مالية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2010، 2011/3، ص: 85 - 86.

² - محمد بن بوزيان، عبد الحميد لخديمي، " تغيرات سعر النفط والاستقرار النقدي في الجزائر، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد الثاني، 2013.

³ - منال بلقاسم، " أثر تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الدول الصناعية دراسة مقارنة بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه ل م د في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد مالي، جامعة باتنة، باتنة، الجزائر، 2018/2019، ص: 45.

2. العوامل المؤثرة في الطلب على النفط.

يتحدد الطلب على الطاقة عموما بعدة عوامل أهمها:

أ- متوسط دخل الفرد

يؤثر مستوى دخل الفرد على استهلاك الطاقة تأثيرا كبيرا كلما ارتفع دخل الفرد ارتفع حجم استهلاكه من الطاقة بحيث أصبح استهلاك الفرد من الطاقة يعتبر مؤشرا لمستوى المعيشة ويتضح ذلك من مقارنة أرقام استهلاك الفرد من الطاقة في كل دولة من الدول الصناعية.

ب- أسعار الطاقة

يرتبط الطلب على الطاقة مثل أي سلعة أخرى بعلاقة عكسية مع سعر الطاقة، إلا أن أثر السعر على الطلب يتوقف على عاملين بدائل الطاقة، ومرونة الطلب السعرية ويلاحظ أن هذين العاملين يكون تأثيرهما أكبر في الفترة الطويلة حيث يصعب في الفترة القصيرة إحلال مصدر للطاقة محل آخر.

ت- هيكل الناتج القومي

إن الدول الصناعية تستهلك نحو عشرة أضعاف ما تستهلكه الدول النامية من الطاقة ويرجع ذلك أساسا إلى احتلال الصناعة مركزا هاما في هيكل الناتج في هذه الدول مع ما تتميز به من استهلاك كثيف للطاقة، خاصة صناعة الحديد والصلب والألمنيوم والكيماويات والبتر وكيماويات ومواد البناء، بالمقارنة هيكل إنتاج الدول النامية الذي يتميز بسيطرة القطاعات الأولية عليه، مثل الزراعة والاستخراج التي ينخفض استهلاكها للطاقة.

ث- النمو الاقتصادي العالمي

إن زيادة النمو الاقتصادي دائما تصاحبه زيادة في الاستهلاك النفطي، خاصة في ظل التطور التكنولوجي الهائل الذي يعتمد بنسبة كبيرة على النفط مقارنة بمصادر الطاقة الأخرى، كما أن انخفاض النمو الاقتصادي يسمح لكميات الطلب بالتقلص، وهذا كله من شأنه أن يؤثر على النمو الاقتصادي ولهذا فإن العلاقة بين هذين العاملين متداخلة، فكل عامل يؤثر في الآخر.

ج- المناخ

يعتبر عامل المناخ عاملا ثانويا لكون تأثيره على الطلب البترولي قليل نسبيا وينجم هذا التأثير عن مقدار تغير درجة الحرارة على مدار السنة، يرتفع استهلاك الطاقة في البلاد التي يزداد فيها البرد في الشتاء

بطبيعة الحال عن البلاد معتدلة المناخ وفي حالة الكوارث الطبيعية كإعصار كاترينا الذي ضرب الولايات المتحدة الأمريكية سنة 2005 كان له الأثر الكبير على الطلب العالمي من البترول¹.

ثانيا: العرض النفطي.

1. تعريف العرض النفطي: العرض النفطي هو عبارة عن تلك الكميات الممكن عرضها وتبادلها في

السوق بين الأطراف المتبادلة (بائعين، مشترين) خلال فترة زمنية محددة ومعلومة.

2. العوامل المؤثرة في العرض النفطي.

العرض النفطي كأى فعالية ونشاط اقتصادي يتأثر بالعديد من العوامل المختلفة التي تتباين في أهميتها وقوة تأثيرها على العرض النفطي، سواء كان ذلك التأثير مباشر خاصة وبصفة إيجابية أو سلبية أي بالتزايد والارتفاع أو التناقص أو الانخفاض والتدني، وهذه العوامل كالآتي:

أ- السياسة البترولية أو سياسة الإنتاج

لهذا العامل قوة تأثير كبير على عرض السلعة النفطية، وتتمثل في السياسة النفطية أو سياسة الإنتاج في مجموعة إجراءات تتخذها جهة معينة في كيفية استغلال النفط من خلال التحكم في هذا الأخير بصورة عامة وفي عرضه بصورة خاصة.²

ب- مقدار الطلب على النفط

العلاقة بين الطلب والعرض هي علاقة طردية أي كلما كان الطلب كبيرا ومتزايدا في معدلات نموه فإن تأثيره إيجابي على تطور عرض السلعة النفطية وبصورة واسعة ومضطربة، وهذا هو واقع حال الطلب النفطي في عالمنا المعاصر، وإذا كان الطلب صغيرا أو محدودا أو متناقصا فإن تأثيره سلبي على العرض النفطي.

ت- مقدار السعر للسلعة النفطية

إن مقدار ومستوى السعر للسلعة النفطية من العوامل المؤثرة بصورة كبيرة وأساسية على العرض فارتفاع السعر وتزايد عموما حافز مؤثر على زيادة العرض، وعكس ذلك في حالة تناقص أو انخفاض

¹ - عبد الرؤوف عبادة ، " محددات سعر نفط منظمة أوبك في ظل سوق النفط العالمي دراسة تحليلية وقياسية 1970-2008 " ، ماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص نمذجة اقتصادية ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة، الجزائر ، 2010/2011 ، ص: 123-124.

² - علي العمري ، " دراسة تأثير تطورات أسعار النفط الخام على النمو الاقتصادي-دراسة حالة الجزائر-(1970-2006) " ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، جامعة الجزائر 3، الجزائر ، 2011/2012، ص: 35.

السعر بدوره يؤدي إلى تناقص و انخفاض العرض مع الملاحظة في هذا الشأن التغييري للسعر وما يؤديه بالتالي تغيير الكمية النفطية المنتجة والمعرضة، المدى الزمني وكذلك طبيعة وشكل السوق السائدة.

ث - سعر السلع البديلة

قبل اكتشاف النفط كمادة يعتمد عليها في الحياة البشرية كانت هنالك مصادر أخرى للطاقة مثل الفحم، وبالنظر لتكاليفها العالية وصعوبة استخراجها تم اللجوء للنفط باعتباره أقل مصادر الطاقة تكلفة، لكن مع مرور الزمن ووقوع أزمات نفطية أصبح اهتمام الدول المصنعة التفكير في مصادر طاقة جديدة مثل الطاقة الشمسية، الذرة، الفحم، بعدما تم إهماله سابقا فأصبحت تنافس النفط وهذا بالرغم من قلة بعضها (كالذرة) و اختلاف خصائصها وفوائدها وكذا استغلالها اقتصاديا وصناعيا¹.

ج - المنافسة بين المنتجين للنفط

إن السوق النفطي يتكون من عدد من المنتجين و تحاول كل دولة أو شركة نفطية الحصول على أكبر حصة من السوق و على أرض الواقع فإن هذه المنافسة موجودة بين دول منظمة أوبك ودول غير أعضاء في المنظمة، و كل طرف يحاول الظفر بأكثر حصة من السوق النفطي، إضافة إلى ذلك فإن المنافسة يمكن أن نجدها بين دول أعضاء منظمة أوبك نفسها، و هي بالتقريب قائمة بين دول الخليج العربي التي تمتلك احتياطي ضخمة و هائل من النفط، و التي تحاول بيع أكبر كمية ممكنة من النفط فهي لا تهتم بالأسعار لأنها لا تعاني من مشاكل اقتصادية و مالية، أما الدول الضعيفة و المتوسطة فهي ترغب في بيع كمياتها بسعر مرتفع و ذلك نظرا للمشاكل الاقتصادية و المالية التي تعاني منها و بالتالي يصعب على أوبك في بعض الأحيان فرض حصص الإنتاج لكل دولة عضوه².

بالإضافة الى العوامل السالفة الذكر يمكن إضافة بعض العوامل غير المباشرة التي لها الأثر على تقلب الأسعار النفطية من أهمها:

1. العوامل الجيوسياسية

التي تؤثر في أسعار النفط، من خلال تأثيرها في حجم الانتاج، وكميات المعروض العالمي، وفي مستوى الطلب أيضا، ذلك أن الكوارث الطبيعية والحروب والنزاعات التي تهدد أماكن الانتاج، أو طرق النقل والتوزيع، أو أماكن الاستهلاك تؤثر في أسعار النفط. كما تتأثر الاسعار بدرجة الاستقرار السياسي في الدول المنتجة للنفط وبعض الدول الرئيسية المستهلكة له، وعلى الصعيدين الاقليمي والعالمي، بحيث أن حدوث أي نوع من الاضطرابات السياسية على أي من تلك الأصعدة من شأنه ان يؤثر في مستويات أسعار النفط.

¹ - عبد الرحمان دخلي، مرجع سبق ذكره، ص ص: 56-57.

² - عبد الرؤوف عباد، مرجع سبق ذكره، ص ص: 53-54.

2. العوامل السلوكية

ونعتقد أنها ذات شأن مهم جدا في تقلبات أسعار النفط كونها تتعلق بسلوك العملاء الاقتصاديين والمستثمرين الماليين في ما يخص قرارات شراء عقود النفط والغاز أو بيعها (المتعددة الآجال)، اعتمادا على عوامل الثقة والتوقع والمضاربة والرغبة في تحقيق الارباح . وغالبا ما تتأثر هذه القرارات بالأوضاع الجيوسياسية وبالتوقعات حول اتجاه تغيرات الاسعار صعودا أو هبوطاً¹.

3. متغيرات الاقتصاد الكلي (انخفاض الدولار)

من العوامل العديدة التي في كثير من الأحيان يكون لها أثر مباشر على ارتفاع أسعار النفط الانخفاض المستمر للدولار الأمريكي على مدى السنوات الخمس الماضية. ففي حين أن العلاقة بين أسعار النفط والدولار معقدة ولا تخدم مصالح أطراف السوق في معظم الأحيان، نجد أن انخفاض قيمة الدولار ستؤدي إلى ارتفاع في سعر النفط بالدولار والعكس بالعكس². فمنذ ان تم اعتماد النفط بالدولار الأمريكي يفترض أن انخفاض سعر صرف الدولار سيخفض بذلك تسعير النفط في السوق ومن ثم سيزيد الطلب عليه. وفي حال ترك السوق يتوازن وفقا للظروف الجديدة، انخفاض الدولار مع افتراض ثبات العوامل الأخرى سيرتفع سعر النفط بالدولار.³

4. عامل الندرة

كون النفط سلعة ناضبة فإن تأثير ذلك في الأسعار أمر طبيعي، وقد بدأت الأسواق مؤخرا تتحسس هذا الأمر، فالعمر التقليدي لهذه السلعة الاستراتيجية غير محدد على وجه الدقة .⁴

¹ - أسامة نجوم، " قراءة في أسباب انخفاض النفط "، سلسلة: تحليل سياسات، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، قطر، مارس 2015، ص: 4 - 5.

² - سعد الله داود، " تشخيص المتغيرات الجديدة في سوق النفط وأثرها على استقرار الأسعار"، (2008 - 2010)، مجلة الباحث، العدد 09، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2011، ص: 216.

³ - براهيم بلقطة، " تطورات أسعار النفط وانعكاساتها على الموازنة العامة للدول العربية خلال الفترة (2000-2009) "، مجلة الباحث، العدد الثاني عشر، جامعة الشلف، الجزائر، 2013، ص: 11.

⁴ - عماد الدين محمد المزيني، " العوامل التي أثرت على تقلبات أسعار النفط العالمية "، مجلة جامعة الأزهر ، سلسلة العلوم الإنسانية ، المجلد 15 ، العدد الأول، غزة، فلسطين، 2013، ص: 340.

المبحث الثاني: الاطار النظري حول ظاهرة التضخم.

تختلف تفسيرات ظاهرة التضخم نتيجة اختلاف الظروف الاقتصادية السائدة خلال الفترات الزمنية المختلفة مما أدى لظهور عدة نظريات ومفاهيم لا تتناقض فيما بينها وإنما تسعى لتقديم مفهوم شامل وواسع للتضخم كما سعت إلى تحليل ظاهرة التضخم.

المطلب الأول: مفهوم التضخم و خصائصه.

سنحاول في هذا المطلب التطرق إلى ظاهرة التضخم من خلال مفهومه والنظريات المفسرة له وأنواعه، إضافة إلى تناول الفجوات التضخمية، ثم التطرق إلى أسباب ظاهرة التضخم و الآثار المترتبة عنه.

الفرع الأول: مفهوم ظاهرة التضخم.

لا يزال مفهوم التضخم عرضة إلى الاختلاف بين المدارس الفكرية الاقتصادية، ويرجع سبب ذلك إلى أن نظرية التضخم قد مرت بتطورات عديدة تبعا لتطور الفكر، لذلك فقد عرف التضخم بطرق مختلفة وقد تم التوصل إلى أن هنالك ثلاث اتجاهات لتعريف التضخم أولهما يعرف التضخم بناءا على مسبباته والثاني يعرفه بناءا على أسبابه والثالث يعرف التضخم بناءا على مظاهره وأسبابه وكما يلي:

1. الاتجاه الأول: يعرف التضخم بناءا على مسبباته، إذ يؤكد الاقتصادي فريدمان M. Friedman بأن التضخم هو ظاهرة نقدية دائما كذلك يرى Goulborn التضخم بأنه قدر كبير من النقود تطارد قليلا من السلع، وهذا ما يؤكد بأن التضخم ظاهرة نقدية صرفة من خلال إيجاد العلاقة بين كمية النقود كسبب والأسعار كنتيجة.

2. الاتجاه الثاني: يهتم بأسباب التضخم ومظاهره الخارجية، يعرف الاقتصادي (Emie.J Memes) يعرف التضخم بأنه حركة صعوديه للأسعار تتصف بالاستمرار الذاتي تنتج عن فائض الطلب الزائد عن قدرة العرض وهذا الاتجاه في الغالب يميز وجهة النظر الكينزية عموما وفي هذا الإطار يعرفه كينز (Keynes) بأنه ضالة مرونة العرض أمام الزيادات الحاصلة في الطلب، ويعرفه (Lerner) ليرنر بأنه زيادة الطلب على العرض أي أن مؤيدو هذا الاتجاه أبدوا أراءهم في تعريف التضخم بالنظر إلى مصادره الرئيسة، كما يرى أنصار هذا الاتجاه أيضا أن الطلب يزداد بزيادة العرض النقدي أو الطلب الحقيقي على السلع والخدمات المتوافرة في حين أن العرض يقل نتيجة نشوء الاحتكارات أو تشوه هيكل الإنتاج أو بفعل العوامل الخارجية كالحروب.

3. الاتجاه الثالث: يعرف التضخم بالتركيز على خصائص ومظاهر التضخم والآثار الناتجة عنه وهو الاتجاه السائد حاليا بين معظم الاقتصاديين حيث يصف التضخم بأنه الارتفاع المستمر والملموس في المستويات العامة للأسعار خلال فترة معينة من الزمن ومن هؤلاء الاقتصاديين Robinson روبنسون الذي

يعرفه بأنه (ارتفاع الأسعار) بينما يعرفه فلامان Flaman بأنه (حركة الارتفاع العام بالأسعار) وقد أيد الكثير من المفكرين الاقتصاديين هؤلاء في تعريفهم للتضخم بأنه الارتفاع بالأسعار حتى أصبح هذا التعريف شائعاً بين الجميع، وقد اشترط البعض في هذا التحليل الدوام والاستمرارية في الارتفاع ولهذا لا يمكن تسمية الارتفاع المؤقت بأنه تضخماً.

لكن يبقى السؤال المطروح قائماً حول متى يمكن اعتبار ارتفاع الأسعار مستمراً أو مؤقتاً أي ما هي المدة اللازمة لاعتباره مؤقتاً أو مستمراً وما هو المعدل المطلوب الذي تصل إليه الأسعار في ارتفاعها لكي يعتبر معدلاً تضخيمياً مقبولاً.

في ضوء هذه الاتجاهات الثلاث فإنه يمكن تعريف التضخم بأنه (كل زيادة في الطلب الكلي الفعال عن العرض الكلي للسلع والمنتجات في فترة زمنية معينة تؤدي الى زيادة في المستوى العام للأسعار)، أي أن التضخم يمثل ضغط الطلب الكلي على السلع والخدمات بحيث يتجاوز العرض الكلي المتاح من الناتج من هذه السلع والخدمات، وفي مثل هذه الحالة فإن الزيادة في الطلب الكلي (إنفاق المستهلكين وإنفاق الدولة على السلع والخدمات ستترجم الى ارتفاع في المستوى العام للأسعار).

الى جانب ذلك لابد من التأكيد بأنه ليس كل ارتفاع بالأسعار يعتبر تضخماً فقد يحصل ارتفاع في أسعار سلعة معينة أو مجموعة سلع كالسلع والمنتجات الزراعية مثلاً لأسباب تسويقية أو إنتاجية محصورة بتلك السلع كتأثير العوامل المناخية على الإنتاج، أو قد تكون لأسباب موسمية كارتفاع الطلب على السلع والخدمات الاستهلاكية خلال مواسم معينة كالأعياد مثلاً، مثل هذه التغيرات السعرية لا تعتبر تضخماً ومن هنا فإنه يمكن تعريف التضخم على أنه الارتفاع بالمستويات العامة للأسعار الذي يتصف بالاستمرارية والشمول لجميع السلع والخدمات.¹

الفرع الثاني: النظريات المفسرة لظاهرة التضخم.

تحتل ظاهرة التضخم مكانة متميزة في الفكر الاقتصادي باختلاف مذاهبه و اتجاهاته لذا تعددت النظريات المفسرة للظاهرة وفي ما يلي نذكر أهم هذه النظريات:²

أولاً: النظرية الكلاسيكية

يُرجع الاقتصاديون الكلاسيك التضخم النقدي أساساً إلى ظاهرة نقدية خالصة، تتمثل في ارتفاع معدل الطلب كنتيجة لزيادة كمية النقود في الاقتصاد، مما يترتب عليه ارتفاع مستويات الأسعار؛ نظراً لثبات حجم

¹ - مشكور سعود جايد ، " محاسبة التضخم بين النظرية والتطبيق "، الطبعة 02، دار زهران للطباعة والنشر والتوزيع ، عمان ، الاردن ، 2014 ، ص: 12.

² - أسامة عيدة، الساسي حمدة، مرجع سبق ذكره ، ص: 27.

الإنتاج وسرعة دوران النقود، وهو نفس ما ذهبت إليه النظرية العامة لكينز، حيث تتبلور ماهية التضخم في وجود فائض في الطلب يفوق المقدرة الحالية للطاقات الإنتاجية.¹

ثانياً: النظرية الكينزي

تفسر هذه النظرية التضخم بدفع الطلب (Demand-Pull-Inflation) حيث ينشأ التضخم وفقاً لتحليل المدرسة الكينزية عندما يرتفع الطلب الكلي أكبر من العرض الكلي عندما يكون الناتج عند مستوى التشغيل الكامل أو قريب منه مما يسبب ارتفاع المستوى العام للأسعار، ولكن ينبغي علينا التمييز بين حالتين:²

1. المرحلة الأولى

لا تكون فيها المواد الإنتاجية للاقتصاد الرأسمالي مستقلة هذه الحالة عند زيادة إنفاق الحكومة مثلاً : فإن ذلك سيؤدي إلى زيادة الدخل وبالتالي يزيد الإنفاق على الاستهلاك أي يزيد الطلب الكلي فينعكس ذلك على زيادة الإنتاج، مما يسبب ارتفاعاً بسيطاً في الأسعار لأن فائض الطلب يمتص التوظيف والإنتاج ولن يؤدي بالضرورة إلى ظاهرة التضخم فالتشغيل غير الكامل يعني مرونة الجهاز الإنتاجي وقدرته على الاستجابة للتغيرات في الطلب.³

2. المرحلة الثانية

وهي مرحلة التوظيف الكامل، حيث تكون الطاقات الإنتاجية قد وصلت إلى أقصى حد في تشغيلها. وهنا إذا افترضنا حدوث زيادة في الطلب الكلي فإن هذه الزيادة لا تتجح في إحداث أي زيادة في الإنتاج أو العرض الكلي للسلع والخدمات حيث تكون مرونة العرض الكلي قد بلغت الصفر. فالزيادة في الطلب الكلي عند المستوى الثابت للناتج القومي تخلق فائض طلب يعكس نفسه انعكاساً كاملاً في رفع الأسعار. ويستمر الارتفاع في الأسعار طالما استمر وجود قوى تضخمية متمثلة في (فائض طلب) يدفع بها إلى أعلى. ويطلق كينز على هذا النوع من التضخم (التضخم البحت) pure inflation ومن الجدير بالذكر يمكن أن يطلق على هذا التضخم (التضخم الناشئ عن جذب الطلب) demand pull inflation.⁴

¹ - مصطفى نور أحمد ، " مفهوم التضخم "، كلية الهندسة المدنية، قسم الإدارة الهندسية والانشاء، جامعة البعث، دمشق، سوريا، ص: 4.

² - محمد أحمد الأفندي، " النقود والبنوك "، الطبعة الأولى ، دار الكاتب الجامعي، صنعاء، اليمن، 2009، ص: 316.

³ - أسامة عيدة، الساسي حمدي، مرجع سبق ذكره، ص: 28.

⁴ - صبحي تادرس قريصة، " النقود والبنوك "، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1984، ص: 239.

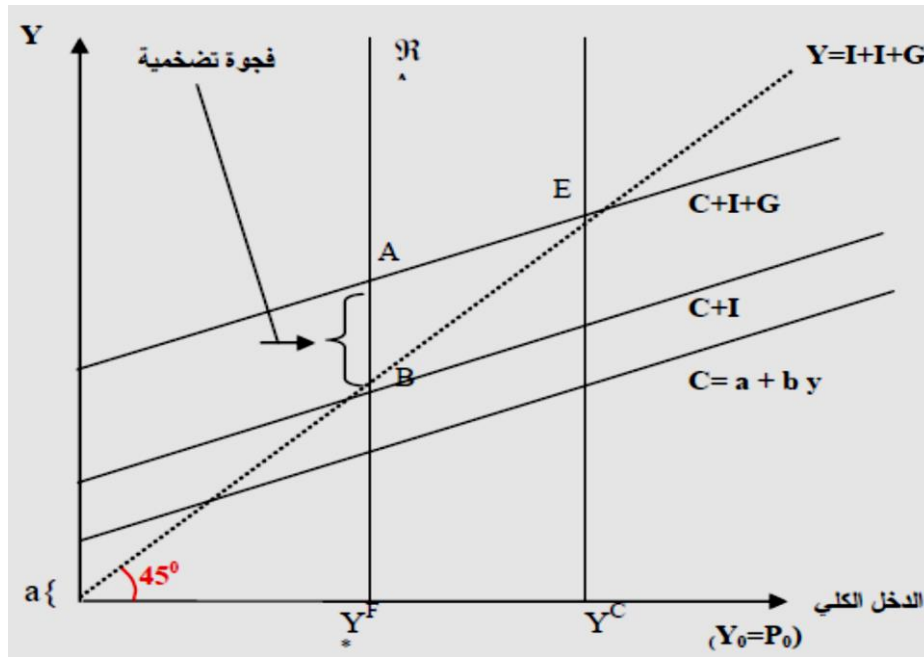
3. الفجوة التضخمية.

يعتبر كينز أول من تكلم عن مفهوم (الفجوة التضخمية) في كتابه كيف يتم تسديد نفقات الحرب (the war haw to pay for) ويؤخذ بهذا المفهوم لتحليل فائض الطلب الكلي $(C+I+G)$ على العرض الكلي Y_f عند مستوى الاستخدام التام.

• تعريف الفجوة التضخمية.

هو ذلك المقدار الذي يعبر عن زيادة الإنفاق الحكومي، الاستهلاكي، أو الطلب الكلي على حجم الناتج الوطني الحقيقي (العرض الكلي) عند مستوى الاستخدام التام، والتي تفسر الزيادة في الأسعار وعلى ذلك يمكن تعريفها بفائض القوة الشرائية.

الشكل رقم (1-1): تفسير وجود الفجوات التضخمية



المصدر: سعيد هتهات، دراسة اقتصادية وقياسية لظاهرة التضخم في الجزائر، رسالة ماجستير، تخصص: دراسات اقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2005 / 2006، ص: 61.

في الشكل أعلاه عندما نسقط المستقيم R على النقطة YF فإنه يصبح يعبر عن مستوى الدخل عند التشغيل التام ومنه فإن مستوى الناتج الحقيقي (العرض الكلي) يتحدد عند مستوى YF و من ثم فإن الدخل الحقيقي لا يمكن أن يزيد على هذا المستوى ونلاحظ أن منحني الطلب الكلي $(C+I+G)$ يقطع خط الدخل 45 درجة مع العمود (R) ومنه يتضح وجود فجوة تضخمية تتمثل في المسافة الواقعة بين نقطتي التقاطع A, B حيث A هي نقطة تقاطع منحني الطلب الكلي $(C+I+G)$ مع خط الدخل (R) .

يتضمن الشكل دالة الاستهلاك معبرا عنها بخط الاستهلاك $C = A + BY$ حيث الاستهلاك دالة خطية في الدخل وكذلك الاستثمار I ودالة الإنفاق G على افتراض أنهما يتحددان خارج النموذج وبذلك تصبح دالة الطلب الكلي دالة خطية موازية لخط الاستهلاك.

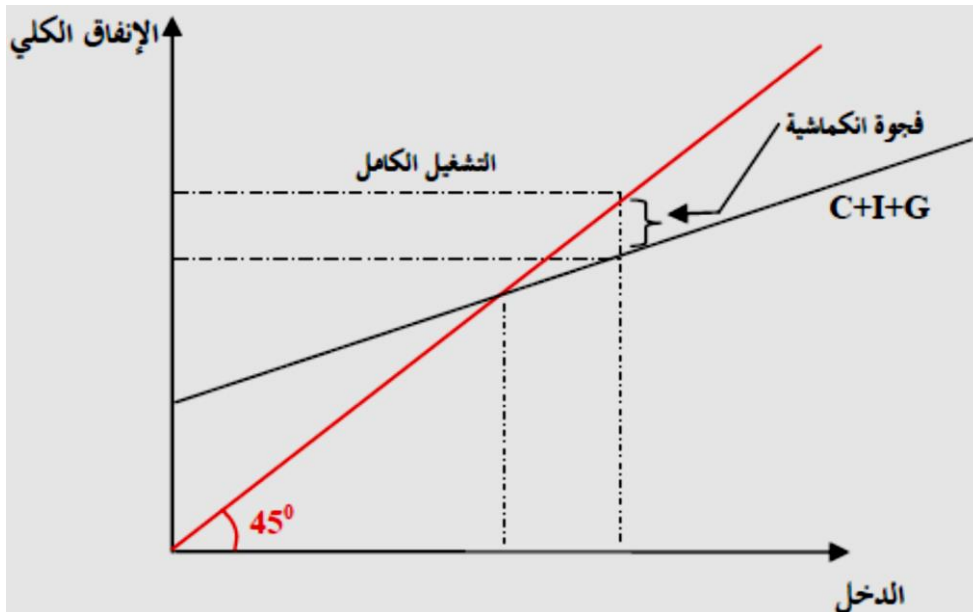
ويؤدي وجود الفجوة التضخمية AB إلى رفع المستوى العام للأسعار ، إذ لا يمكن التخلص منها إلا بزيادة الدخل النقدي الكلي من YF إلى YC ومنه استخدام مضاعف الاستثمار يمكن أن يحصل على قيمة الدخل التوازني الجديد كالآتي:

$$YC = YF + \text{المضاعف } X \text{ الفجوة التضخمية}$$

• الفرق بين الفجوة التضخمية والفجوة الانكماشية.

تحدث الفجوة الانكماشية على عكس الطريقة التي تحدث بها الفجوة التضخمية ، ويمكن تعريفها بأنها المقدار الذي يتدنى به الإنفاق الكلي على مستوى اللازم لاستهلاك الناتج الوطني عند الإستخدام الكامل لعوامل الإنتاج وهو ما يعبر عنه الشكل الآتي:

الشكل رقم (1-2): مفهوم الفجوة الانكماشية



المصدر: سعيد هتهات، دراسة اقتصادية وقياسية لظاهرة التضخم في الجزائر، رسالة ماجستير، تخصص دراسات اقتصادية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2005/2006 ، ص: 62.

من خلال الشكل رقم: (02- 01) نلاحظ أنه يوجد فجوة انكماشية تعبر عن مقدار التغير في عجز الأنفاق الكلي لاستهلاك كل ما ينتج من خلال الاستخدام الكامل وفي هذه الحالة يمكن تخفيض الضرائب على الاستهلاك وقطاع الأعمال الأمر الذي من شأنه أن يبقي بين أيدي المستهلكين دخلا أكبر وبالتالي يتيح الفرصة إلى مستوى الأعلى المطلوب لإغلاق الفجوة¹.

ثالثا: النظرية النقدية الحديثة.

وصاحب هذه النظرية هو الاقتصادي "ميلتون فريدمان" وهو يرجع أسباب التضخم إلى زيادة كمية النقود الناشئ عن زيادة المعروض النقدي في المجتمع حيث يوضح في كتاباته بأن (التضخم دائما وفي أي مكان ظاهرة نقدية).

على الرغم من اتفاق "كينز" مع النقديين على أن التضخم ظاهرة نقدية إلا أنه أرجع زيادة كمية النقود إلى التقلبات في الإنفاق الكلي (انفاق القطاع العائلي والانفاق الاستثماري والحكومي وصافي الانفاق الخارجي) ويرى أن زيادة الطلب الكلي وزيادة كمية النقود يؤثران تأثيرا إيجابيا على الاقتصاد طالما يعمل المجتمع عند مستوى أقل من مستوى التوظيف الكامل لأن زيادة الطلب الكلي وزيادة كمية النقود في المجتمع في هذه الحالة سوف يساهمان في تحفيز الإنتاج وزيادة الأرباح والنمو الاقتصادي.

أما بعد الوصول إلى مرحلة التوظيف الكامل يصبح الجهاز الإنتاجي غير مرن ولا يستجيب لزيادة في الطلب الكلي فترتفع الأسعار ويحدث التضخم².

رابعا: نظرية التضخم الهيكلي.

وهذا النوع ينطبق على الدول النامية التي ترغب في تحسين و تحديث اقتصاداتها، ويكون ناتج عن تغيرات داخلية في تركيب العرض الكلي والطلب الكلي في الاقتصاد، ويفسر وجود قطاعات اقتصادية تكون فيها الأجور والأسعار مرنة ارتفاعا وغير مرنة انخفاضاً. ويكون التغير في الطلب الكلي ناتج ربما عن تغير في أذواق المستهلكين وعوامل أخرى.

وإذا ما حدث ارتفاع في الطلب الكلي في قطاع معين ينعكس على باقي القطاعات حيث ترتفع الأسعار من قطاع إلى آخر³.

¹ - سعيد هنتات، "دراسة اقتصادية وقياسية لظاهرة التضخم في الجزائر"، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص دراسات اقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2006/2005، ص، ص: 61-62.

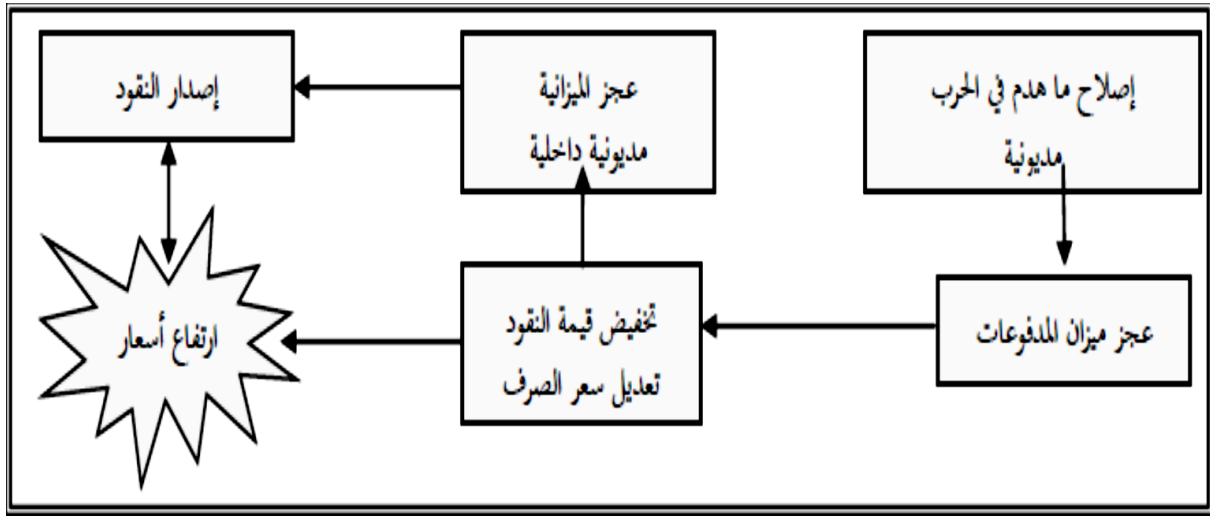
² - نجلاء محمد البكر، "اقتصاديات النقود والبنوك"، جامعة القاهرة، القاهرة، مصر، ص، ص: 133-134.

³ - محمد حسين الوادي، آخرون، "النقود والمصارف"، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2010، ص: 83.

خامسا: نظرية ميزان المدفوعات.

بعد الدمار الذي أصاب ألمانيا خلال الحرب العالمية الأولى، عرفت أزمات تضخمية نتجت عن ميزان المدفوعات وتغير في معدل الصرف و قد أظهرت هذه النظرية في حالات العجز في ميزان المدفوعات أو المديونية، والشكل التالي يوضح المراحل التي تؤدي إلى ارتفاع الأسعار.¹

الشكل رقم (1-3): مراحل ارتفاع الأسعار



Source : Céla melfarb, " Libéralisme et Hyperinflation " in (Revue Tiers-monde N°129, 1992), P: 107.

المطلب الثاني: أنواع التضخم.

للتضخم أنواع عديدة مرتبطة بجملة من المتغيرات الاقتصادية و يتم تقسيم التضخم على أساس معايير متعددة يمكن استعراض البعض منها فيما يلي:

الفرع الأول: حسب تحكم الدولة في جهاز الأسعار.

تتحدد بعض أنواع الاتجاهات التضخمية بمدى تحكم الدولة في جهاز الأسعار، ومراقبتها لتحركات المستويات العامة للأسعار والتأثير فيها، حيث ينطوي تحت ظل هذا المعيار ثلاث أنواع من الاتجاهات التضخمية.

¹Célia Himelfarb ، Libéralisme et Hyperinflation• Revue Tiers-monde N°129, 1992, P: 107.

أولاً: التضخم المكبوت Suppressed inflation.

وهو شكل من أشكال التضخم الذي لا يظهر فيه ارتفاع محسوس بالأسعار بفعل سياسة الدولة في فرض الرقابة على الأسعار و كذا القيود المباشرة التي تتحكم من خلالها بالتسعير، وتلجأ الدولة إلى مثل هذه الأساليب في حالة عجز عرض السلع و الخدمات أمام حجم الطلب الكبير الذي يتولد عنه فائض الطلب.¹

ثانياً: التضخم المطلق Open inflation.

يحدث عندما ترتفع الأسعار بصورة مستمرة استجابة لزيادة كمية النقود وسرعة تداولها، وأيضاً استجابة لفائض الطلب دون أن يعترضها أي عائق لتحقيق التعادل بين العرض والطلب، وذلك دون تدخل من الدولة ولهذا يطلق على هذا النوع أيضاً التضخم الصريح أو المكشوف حيث يتسم بارتفاع ملحوظ في مستويات الأسعار لدرجة قد يصعب معها السيطرة عليه.²

الفرع الثاني: حسب مدى حدة الضغط التضخمي.

أولاً: التضخم الزاحف Creeping inflation.

في ظل هذا النوع من التضخم يتزايد معدل التغير في الأسعار ببطء شديد غير ملموس، فترتفع أسعار السلع و الخدمات تدريجياً و بمعدلات منخفضة وعادة ما ينشأ التضخم البطيء في أعقاب خروج النشاط الاقتصادي من مرحلة الكساد، وتتزايد معدلات الأسعار كلما اتجه النشاط الاقتصادي إلى الانتقال إلى مرحلة الرواج أو التوسع.³

ثانياً: التضخم الجامح Hyper inflation.

وهو الذي ترتفع فيه الأسعار بشكل كبير جداً وتزداد فيه سرعة تداول النقود، فإذا استمر ذلك فإنه يؤدي إلى انهيار النظام النقدي وتتهار معه قيمة الوحدة النقدية،⁴ لأجل هذا يمكن اعتبار هذا النوع أشد الأشكال ضرراً على الاقتصاد الوطني يصعب على السلطات التحكم فيه، غير أن الرأسماليين أصحاب

¹ - علو مسعودة ، يوسف مرزوق، " أثر تغيرات سعر الصرف على التضخم - دراسة قياسية لحالة الجزائر "، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر،

الشعبة: علوم اقتصادية، التخصص بنوك مالية وتسيير المخاطر، جامعة الدكتور الطاهر مولاي، سعيدة، الجزائر، 2016/2015، ص: 45.

² - أمينة دبات، " السياسة النقدية واستهداف التضخم بالجزائر "، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية

تخصص الاقتصاد القياسي البنكي والمالي، جامعة أبي بكر بلقايد ، تلمسان، الجزائر، 2014/2015، ص: 70.

³ - عزت قناوي، " أساسيات في النقود والبنوك "، دار العلم للنشر والتوزيع، الفيوم، مصر، ص: 64.

⁴ -سمية بلجيلية ، " أثر التضخم على عوائد الأسهم دراسة تطبيقية لأسهم مجموعة من شركات المسعرة في بورصة عمان للفترة (1996-2006)

"، مذكرة تدخل ضمن نيل شهادة الماجستير، جامعة منتوري ، قسنطينة، الجزائر، 2010/2009 ، ص: 136، 137.

المشروعات الصناعية الكبرى والمضاربين يحققون أرباحا طائلة ، وراء هذا النوع من التضخم وهو لا يتحقق في التاريخ إلا مرات قليلة.¹

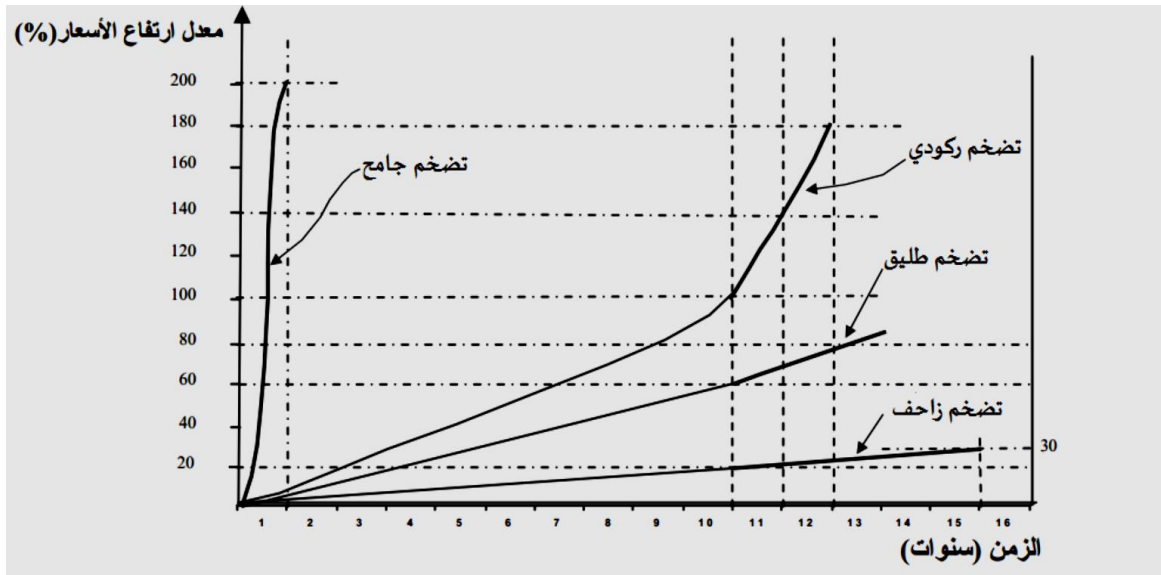
ثالثا: التضخم الماشي.

يتميز التضخم الماشي بالأسعار التي ترتفع ببطء وبشكل متوقع. قد نحدد هذا على أنه معدلات تدفق سنوية مكونة من رقم واحد. عندما تكون الأسعار مستقرة نسبياً، يثق الناس بالمال لأنه يحتفظ بقيمته من شهر لآخر ومن عام لآخر. الناس على استعداد لكتابة عقود طويلة الأجل من حيث المال لأنهم واثقون من أن الأسعار النسبية للسلع التي يشترونها ويبيعونها لن تصل إلى أبعد الحدود. شهدت معظم البلدان انخفاض معدل التضخم خلال العقد الماضي.²

رابعا: التضخم الراكض.

في هذا الصنف تكون نسبة ارتفاع الأسعار اكبر بكثير من سابقه، مثل حالات التضخم التي واجهتها الهند في السنوات 1993، 1979، 1974، حيث ارتفعت الأسعار بنسبة 26 %، 25 %، 19 %، على الترتيب.³

الشكل رقم (1-4): أنواع التضخم حسب حدته



المصدر: حسن عبد الله إسحق عبد الله، استخدام نماذج GARCH في تقدير تباين التضخم في السودان (1990-2015)، بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد التطبيقي (قياسي)، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان، 2017، ص: 41.

¹ - غولمة ليلي، "محاولة تقدير العلاقة بين البطالة والتضخم وفق منحني فليبس - حالة الجزائر -"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمي، الشعبة: علوم اقتصادية، تخصص اقتصاد عمومي وتسيير المؤسسات، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، 2014/2015، ص: 21.

² - Paul A. Samuelson، William D. Nordhaus، economics، Nineteenth Edition، new York، Usa، p 611 .

³ - سعيد هتهات، مرجع سبق ذكره، ص: 38.

الفرع الثالث: حسب طبيعة القطاعات الاقتصادية.

أولاً: التضخم في أسواق السلع.

1. التضخم السلعي: هو التضخم الذي يحصل في قطاع صناعات الاستهلاك حيث يعبر عن زيادة نفقة إنتاج سلع الاستثمار على الادخار.

2. التضخم الرأسمالي: وهو التضخم الذي يحصل في قطاع صناعات الاستثمار، حيث يعبر عن زيادة قيمة سلع الاستثمار على نفقة إنتاجها، وكنيجة لتقشي هذه الاتجاهات التضخمية فإن أرباحا كبيرة تتحقق في كلا قطاعي الاستهلاك و الاستثمار¹.

ثانياً: التضخم في أسواق عوامل الإنتاج.

1. التضخم الربحي: يرتبط بكل من التضخم الاستهلاكي والتضخم الاستثماري فارتفاع أسعار السلع الاستهلاكية والاستثمارية ينجم عنه زيادة الأرباح المحققة من قبل منتجي هذه السلع مما يعني حصول تضخم في الأرباح².

2. التضخم الدخلي: يحدث هذا النوع من التضخم عندما ترتفع نفقات الإنتاج خاصة أجور العمال ويحصل ذلك من وجهة نظر الاقتصادي كينز إذا انحراف التوازن في سوق الاستثمار لصالح نفقات الإنتاج وعلى حساب سلع الاستثمار³.

الفرع الرابع: حسب درجة التشغيل في الاقتصاد.

اعتماداً على هذا المعيار يصنف التضخم إلى:

أولاً: التضخم غير الحقيقي.

يحدث عندما تكون الزيادة في الأسعار ناتجة عن زيادة الطلب الفعلي، و في نفس الوقت يزيد الإنتاج لأن الاقتصاد يحتوي على طاقات عاطلة غير مشغلة، كما أن الظروف الاقتصادية تمكن من زيادة الإنتاج و بالتالي فإن التضخم في هذه الحالة ليس ضاراً لأنه يشجع على زيادة الاستثمار وزيادة التوظيف.

¹-حميد مقراني، " أثر الإنفاق الحكومي على معلمي البطالة و التضخم في الجزائر (1988-2012)"، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص اقتصاد كمي، جامعة محمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2014/2015، ص: 41-42.

²-أريج دحماني، " أثر السياسة النقدية في التضخم في الجزائر دراسة اقتصادية خلال الفترة 1980-2017"، مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، جامعة ألكلي محند الحاج، البويرة، الجزائر، 2018/2019، ص: 33.

³-خديجة حمادي، " علاقة التضخم بالأجور في الجزائر خلال الفترة (1970-2005) دراسة قياسية اقتصادية"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص الاقتصاد الكمي، جامعة الجزائر، الجزائر، 2008/2009، ص: 24.

ثانيا: التضخم الحقيقي.

يكون في الحالة التي لا تؤدي فيه أي زيادة في الطلب إلى زيادة في الإنتاج، وإنما الزيادة في الطلب تقابلها زيادة في الأسعار.¹

الفرع الخامس: حسب المصادر والأسباب والظروف المساعدة.

أولاً: التضخم الطبيعي الاستثنائي.

هو غير اعتيادي ينشأ نتيجة ظروف طبيعية كالزلازل، البراكين، انتشار الأوبئة، أو الفيضانات، الأعاصير، فهذه الظروف قد تكون حافزا لظهور الضغوط التضخمية واستفحالها.²

ثانيا: التضخم الناشئ عن جذب الطلب Demand inflation.

هو التضخم الذي ترتفع فيه الأسعار، سواء في سوق السلع أو سوق عوامل الإنتاج، نتيجة لوجود فائض في الطلب (Excess demand) الذي بدوره يحدث نتيجة ارتفاع في انفاق العائلات والمؤسسات الممول عن طريق القروض أو استخدام الأصول المالية أو الارتفاع في الطلب الخارجي، أي أن هذا النوع من التضخم ينشأ بسبب زيادة الدخل النقدية لدى الأفراد والمشروعات دون أن يقابل هذه الزيادة في الدخل زيادة في الإنتاج أو زيادة غير كافية لتغطية هذا الطلب، تقتض هذه الحالة أن تكون الأسعار قابلة للتغير بحيث ترتفع مع زيادة الطلب، فهناك عدة عوامل ينشأ عنها فائض الطلب سيتم التطرق لها بالتفصيل عند دراسة أسباب التضخم.³

ثالثا: التضخم الناشئ عن دفع التكاليف Cost inflation.

وهو زيادة تكاليف إنتاج السلع والخدمات، بسبب ضغوط العمال لرفع أجورهم.

وبيان ذلك أنه بسبب ارتفاع تكاليف المعيشة فإن العمال يطالبون بأجور أعلى لمقابلة هذا الارتفاع، وهذه المطالبة برفع الأجور ستؤدي إلى رفع تكاليف الإنتاج، والاستجابة لهذه المطالب تقضي إلى ارتفاع تكاليف

¹ - سمية بلجبلية، مرجع سبق ذكره، ص: 137.

² - سمية بلقاسمي، " إشكالية العلاقة بين البطالة والتضخم مع التطبيق الإحصائي على الاقتصاد الجزائري"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه ل. م. د في العلوم الاقتصادية، شعبة إقتصاد مالي، جامعة باتنة 1، باتنة، الجزائر، 2016/2017، ص: 92.

³ - عبد العزيز طيبة، " سياسة استهداف التضخم كأسلوب حديث للسياسة النقدية دراسة حالة الجزائر للفترة 1994-2003"، مذكرة تدخل ضمن متطلبات تحضير شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقد ومالية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2004/2005، ص: 12.

الإنتاج فيقوم ارباب العمل برفع أسعار منتجاتهم لمواجهة هذا الارتفاع، فيولد هذا التلاحق في ارتفاع الأسعار حالات تضخمية خطيرة.¹

رابعاً: التضخم المستورد.

يعرف هذا التضخم المستورد على انه الزيادة المتسارعة والمستمرة في أسعار السلع والخدمات النهائية المستوردة من الخارج ، إي تستورد الدول وخاصة الدول النامية، فعند ارتفاع مثلاً أسعار النفط بعد سنة 1973 نتيجة لذلك ارتفعت جميع أسعار السلع في الدول المتقدمة مما كان لها الأثر على الدول النامية التي تستورد سلع كثيرة من الدول المتقدمة تكون مرتفعة الأسعار.²

خامساً: التضخم المصدر.

ينشأ نتيجة لتأثير حركة الأسعار الداخلية في دولة ما على الأسعار العالمية ويظهر هذا النوع من التضخم بصورة واضحة في حالة الو.م.أ التي تصدر التضخم إلى كل دول العالم من خلال الدولار الأمريكي المستخدم كعملة عالمية، إذ تقوم الدولارات الأمريكية بمغادرة اقتصادها الوطني إلى دول العالم المختلفة طلباً للبضائع، وتبقى خارج الو.م.أ بعد أن تكون قد قامت بإنعاش اقتصادها، لذلك تقوم الو.م.أ بإصدارات نقدية جديدة تطرح مجدداً في السوق الأمريكية والعالمية فيما بعد، ويؤثر أيضاً على كميات النقد المصدرة في الدول المتلقية للدولار، كون الدولار الأمريكي يستخدم كاحتياطي نقدي في معظم دول العالم.³

سادساً: التضخم الذاتي.

و هو تضخم تلقائي خاص بالمجتمعات الرأسمالية، لا يرجع لعوامل فائض الطلب، إنما إلى ارتفاع معدلات الأجور بالنسبة إلى معدلات الكفاءة الإنتاجية، كما حصل هذا في الولايات المتحدة ما بين 1957م-1960م حيث شهدت هذه الفترة ارتفاعات متوالية لمعدلات الأسعار و الأجور دون أن يكون هناك فائض الطلب في الأسواق.⁴

¹ - خالد بن عبد الله المصلح، " التضخم النقدي في الفقه الإسلامي "، جامعة القصيم، القصيم، المملكة العربية السعودية، ص: 89، 90.

² - كنزة دحان ، كريمة سلوكي ، " فعالية السياسة النقدية في معالجة التضخم دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2000-2015 " ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة أحمد دراية، ادرار، الجزائر، 2016/2017، ص: 12.

³ - كمال بن دقل ، " مؤشرات التضخم في الجزائر - دراسة تحليلية -"، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية- دراسات اقتصادية-، العدد تسعة عشر، الجزائر، 2012، ص: 350.

⁴ - وليد عمران ، " دور السياسة النقدية في مكافحة التضخم -دراسة حالة الجزائر -"، مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير تخصص: مالية و تأمينات و تسيير المخاطر، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 2013/2014، ص: 60.

سابعا: التضخم الدوري.

ويعتبر هذا النوع من احدى سمات النظام الرأسمالي بحيث يعبر عن حركات الظواهر الرأسمالية المتجددة كالأزمات الاقتصادية والتي عادة ما يحدث بين فترة وأخرى.

وفي الأخير يمكن القول أن تعدد المفاهيم الخاصة لكلمة التضخم أدى إلى وجود أنواع متعددة لها، غير أن ذلك لا يعني أنه لا توجد علاقات أو روابط بين هذه الأنواع بمظاهر وسمات خاصة شديدة الصلة ببعضها كتفسير ظاهرة التضخم بأنها عجز النقود المتداولة عن القيام بواجبها ووظائفها بصفة كاملة وعن السر الحقيقي لأنواع التضخم يقتضي ان يكون بناءا على المعايير المختلفة في تحديد مفهوم كلمة التضخم.¹

ثامنا: التضخم المشترك Mixed Inflation.

قد ينشأ التضخم نتيجة سحب الطلب ودفع النفقة (الكلفة) سويا، بمعنى أن ينشأ بسبب زيادة حجم النقود المتداولة، بدون تغير في حجم الإنتاج، وأن يتوافق ذلك مع زيادة في تكاليف عناصر الإنتاج من أجور وخلافها.

ولعلاج ذلك لابد من إتباع توليفة من السياسات تكافح التوسع النقدي وتسعى إلى زيادة الإنتاجية والإنتاج في آن واحد.²

المطلب الثالث: أسباب التضخم وآثاره.

رغم تعدد أسباب التضخم إلا أن معظم النظريات المفسرة للتضخم تقوم على فكرة أساسية تتمثل في التفاعل بين الطلب الكلي والعرض الكلي، كما أصبح من الواضح أن ارتفاع الأسعار لا يمثل سببا للتضخم، وإنما يعتبر نتيجة طبيعية له، ولقد ظهرت آراء كثيرة تحاول تفسير التضخم وإرجاع أسبابه لعوامل متعددة.

الفرع الأول: أسباب التضخم.

أولاً: التضخم الناشئ عن الطلب.

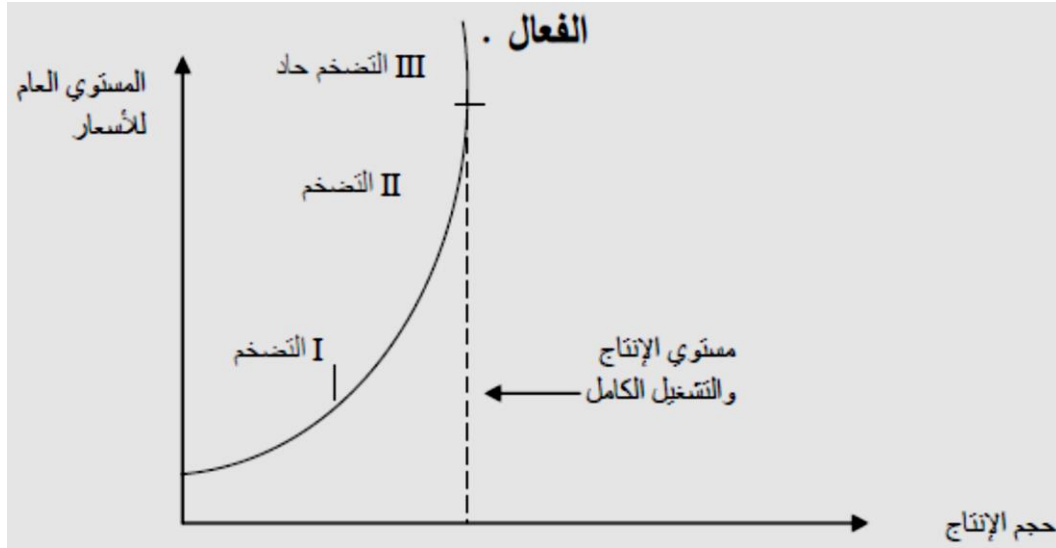
يميل المستوى العام للأسعار نحو الارتفاع كلما زاد الطلب الكلي الفعال أو حجم الإنفاق الكلي في المجتمع خلال فترة زمنية محددة مع بقاء العوامل الأخرى على حالها ، وعليه فأن هذا النوع من التضخم يحدث عندما يرتفع الطلب الكلي الإجمالي لقطاع المستهلكين والمستثمرين في المجتمع في الوقت الذي

¹ - حيلة فراج ، عقيلة ميدونة ، " دراسة تحليلية وتنبؤية على المدى القصير لظاهرة التضخم في الجزائر 1970 - 2012 "، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، جامعة ألكلي محند الحاج ،البويرة، الجزائر، 2014/2013، ص: 16.

² - خالد واصف الوزني، أحمد حسين الرفاعي، " مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق "، الطبعة الحادية عشر، دار وائل للنشر والتوزيع ، الأردن، عمان، 2014، ص: 259 - 260.

يظل فيه العرض متاح من السلع والخدمات ثابتا نظرا لان الموارد الاقتصادية أصبحت كلها مستغلة بالكامل ، أو لأنه يمكن زيادة الإنتاج بالسرعة الكافية لمواكبة الزيادة في الطلب.

الشكل رقم (1-5): يوضح الكيفية التي ترتفع فيها الأسعار مع زيادة الطلب الكلي



المصدر: ليلي على القشاطر دفع السيد، قياس أثر السياسة النقدية على التضخم في السودان خلال الفترة من (1994-2012)، بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد، 2015، ص: 49.
من الشكل السابق نجد أن التضخم الناشئ عن الطلب يمر بثلاثة مراحل تتمثل في الآتي:

المرحلة الأولى: هي المرحلة التي لا يحدث فيها أي تضخم ، وذلك لأن الموارد الاقتصادية لا تكون مستغلة بكاملها، وبالتالي فإن أي زيادة في الإنفاق القومي تؤدي إلى زيادة مماثلة في التوظيف وتشغيل الموارد الاقتصادية المعطلة في الإنتاج بينما تحافظ الأسعار على مستواها ثابتاً.

المرحلة الثانية: في هذه المرحلة يقترب الاقتصاد القومي لمستوى التشغيل الكامل والإنتاج الكامل ، بمعنى انه مع استمرار زيادة الإنفاق القومي تصبح بعض الموارد الاقتصادية أكثر ندرة وبالتالي ترتفع أسعارها وتصبح ذات تكلفة إنتاج عالية، هذه المرحلة تشهد قدراً معقولاً من التضخم والارتفاع العام في الأسعار.

المرحلة الثالثة: في هذه المرحلة يصل الاقتصاد إلى مستوى التشغيل الكامل والإنتاج الكامل ، وبالتالي يصبح من الصعب زيادة الإنتاج لذا فإن أي زيادة في الإنفاق العام أو الطلب الكلي الفعال ينعكس في زيادة الأسعار مما يؤدي إلى نشوء ما يسمى بالتضخم الحاد أو الجامح¹.

¹ - ليلي على القشاطر دفع السيد، " قياس أثر السياسة النقدية على التضخم في السودان خلال الفترة من (1994-2012) "، بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد، جامعة شندي، السودان، 2015، ص: 49 - 50.

ثانيا: التضخم الناشئ عن التكاليف.

ينشأ هذا النوع من التضخم بسبب ارتفاع تكاليف الاستغلال في المؤسسات الاقتصادية، كرفع أجور ومرتبات العاملين، والذي يأتي بسبب مطالبة نقابات العمال برفع الأجور¹.

ثالثا: زيادة الكتلة النقدية.

تساهم زيادة الكتلة النقدية في استفحال الفجوة التضخمية، فارتفاع الأسعار ينتج من الزيادة في المداخل المصاحبة للزيادة في كمية النقد وسرعة دورانه بالإضافة إلى أن زيادة كمية النقود تساهم في خفض معدل الفائدة الذي بدوره يساهم في ارتفاع الاستثمار وبالتالي ارتفاع الطلب الكلي إلى حد غير مرغوب فيه والذي يعتبر من مسببات حدوث الفجوة التضخمية.²

رابعا: تضخم ناشئ عن ممارسة الحصار الاقتصادي.

نتيجة لممارسة الحصار الاقتصادي تجاه دولة من قبل قوى خارجية، وفي حالة الحصار الكلي ينخفض الاستيراد والتصدير للسلع، مما يؤدي إلى ارتفاع معدلات التضخم وبالتالي ارتفاع الأسعار.³

خامسا: الأسباب النقدية.

أولى الأسباب التي أرجئ إليها التضخم هو زيادة المعروض النقدي عن حد التوازن. ويمكن أن نعزي زيادة المعروض النقدي إلى أسباب عدة منها:

- زيادة الاصدار النقدي لتمويل عجز الموازنة ما يؤدي إلى زيادة المعروض النقدي عن حد التوازن بين الناتج وكمية النقد ما ينعكس سلبا على قيمة النقود أي ارتفاع الأسعار؛
- زيادة الاقتراض ما يحرك عجلة الاستثمار والاستهلاك فيؤدي إلى زيادة الطلب الكلي وبالتالي ارتفاع الأسعار (عندما لا يستطيع العرض تلبية الطلب بالسرعة المطلوبة)؛
- زيادة سرعة دوران النقود في مرحلة الانتعاش الاقتصادي حيث يتم تحويل المدخرات نحو الاستثمار ما يؤدي إلى زيادة الدخل و بالتالي زيادة مخصصات الإنفاق الاستهلاكي وبالتالي زيادة الطلب ومنه إلى ارتفاع الأسعار؛¹

¹ تم الاطلاع عليه يوم، 2020/04/26، على الساعة: 13:47 <http://www.onefd.edu.dz/>

² عز الدين تمار، "دراسة قياسية لأثر التضخم على النمو الاقتصادي حالة بعض الدول العربية للفترة ما بين (1990-2013)"، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، الطور الثاني في ميدان علوم اقتصادية والتسيير وعلوم تجارية فرع علوم اقتصادية، تخصص إقتصاد قياسي، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2015/2014، ص: 7.

³ حسن عبد الله إسحق عبد الله، "استخدام نماذج GARCH في تقدير تباين التضخم في السودان (1995-2015)"، بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد التطبيقي (قياسي)، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان، 2017، ص: 48.

- انخفاض سعر الفائدة: حيث يشجع انخفاض معدل سعر الفائدة على فتح باب الاعتمادات، مما يزيد من فرص الاقتراض فتزيد الكميات النقدية المتداولة؛²
 - سعر الصرف: يؤثر سعر صرف العملة على التضخم بشكل كبير، فكلما كانت قيمة العملة المحلية أقل من قيمة العملات الأجنبية، سوف تكون أسعار السلع والبضائع المستوردة مرتفعة للغاية، ومكلفة للمستهلكين في الدولة؛
 - زيادة الضرائب: حين تفرض الحكومة المزيد من الضرائب مثل ضريبة القيمة المضافة أو الرسوم الجمركية، فسوف يؤدي ذلك إلى ارتفاع الأسعار.
- سادساً: الدين الوطني.**
- يؤدي الدين الوطني إلى التضخم، ويرجع ذلك إلى أن الحكومات لا يكون أمامها لسداد الدين الوطني سوى زيادة الضرائب، أو طبع المزيد من الأموال؛
 - عند زيادة الضرائب سوف تضطر الشركات إلى رفع أسعارها، لتعويض معدل الضرائب المفروض عليها وبالتالي يحدث التضخم؛
 - وفي الحالة الثانية المتعلقة بطباعة النقود، سوف يزيد المعروض النقدي، وبالتالي يحدث تضخم.³

الفرع الثاني: الآثار الاقتصادية والاجتماعية لظاهرة التضخم.

تسبب ظاهرة التضخم العديد من الآثار الاقتصادية والاجتماعية السيئة، والتي تؤثر بصورة مباشرة أو غير مباشرة على التنمية والنمو الاقتصادي، كما تؤدي هذه الظاهرة إلى تفكك النسيج الاجتماعي وازدياد الفوارق الاجتماعية بين مختلف طبقات وشرائح المجتمع.

أولاً: الآثار الاقتصادية للتضخم

تتمثل أهم الآثار الاقتصادية للتضخم فيما يلي:

1. أثر التضخم على الاستثمار.

الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار لا يصيب فقط السلع الاستهلاكية والخدمات، بل يشمل مجموعة من السلع الرأسمالية والوسيلة والتي يمثل الإنفاق عليها نسبة كبيرة من التكاليف الكلية للمشروعات

¹ - ميس توفيق مسلم، " استخدام أسلوب استهداف التضخم في الدول النامية وإمكانية تطبيقه في سورية "، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد، جامعة تشرين، اللاذقية، سوريا، 2015، ص: 31.

² - تم الاطلاع عليه يوم، 2020/04/28، على الساعة: 16:40 <https://political-encyclopedia.org/dictionary>

³ <https://www.argaam.com/> تم الاطلاع عليه يوم، 2020/05/02، على الساعة: 17:20

الاستثمارية والجديدة ، وهذا بدوره يؤثر سلبا على قدرة الكثير من رجال الأعمال والمستثمرين على تنفيذ مشروعات استثمارية جديدة أو عمل توسعات في الطاقة الإنتاجية القائمة فعلا.

لذا نجد أن كثيرا منهم لجأوا إلى الاستثمار في الأنشطة التي تتسم بسرعة دوران رأس المال ، مثل المضاربة في الأراضي والعقارات وتخزين السلع ، فضلا عن توجيه الاستثمارات إلى إنتاج السلع والخدمات الترفيهية والكمالية التي يطلبها ذوي القوة الشرائية المرتفعة ، وأيضاً يؤدي التضخم إلى ضعف قدرة الدولة على جذب الاستثمارات الأجنبية ، وكل هذه الأمور تعوق عمليات الاستثمار وتعرقل عمليات التنمية في المجتمع.¹

2. أثر التضخم على العملة الوطنية.

يؤدي الارتفاع المستمر في الأسعار إلى تدهور في القدرة الشرائية لهذه النقود، مما يضعف ثقة الافراد في العملة الوطنية وفقدان لوظيفتها كمستودع للقيمة، ويؤدي هذا الأمر إلى إضعاف الحافز على الادخار، فينخفض الميل للادخار مقابل زيادة الميل للاستهلاك، كما قد يتجه الافراد إلى تحويل الأرصدة النقدية الزائدة عن حاجات الاستهلاك إلى ذهب وعمليات أجنبية مستقرة، أو تستخدم هذه الأرصدة في اقتناء سلع معمرة، كالأراضي والعقارات.

3. أثر التضخم على الاستهلاك والادخار.

إن انخفاض المداخيل الحقيقية خلال فترة التضخم سيؤدي إلى انخفاض الادخار، لأن معظم الدخل النقدي سينفق على استهلاك السلع التي تتزايد أسعارها، ويؤدي هذا إلى عدم كفاية المدخرات لتمويل الاستثمارات اللازمة لمواجهة الطلب المتزايد على السلعة والخدمات الاستهلاكية، كما يؤدي التضخم إلى حالة من الادخار السلبي، وذلك من خلال استخدام الافراد لمدخراتهم التي تم تجميعها سابقا قبل حدوث ارتفاعات الأسعار في الإنفاق على السلع الاستهلاكية، وهذا من أجل المحافظة على نفس مستوى الاستهلاك.²

4. أثر التضخم على الثروة.

يؤثر التضخم على توزيع الثروة بسبب الاختلافات في الأصول والخصوم التي يمتلكها الناس في المقام الأول. عندما يدين الناس بالمال، فإن الارتفاع الحاد في الأسعار هو مكسب مفاجئ لهم.³

¹ - ليلي على القشاط دفع السيد، مرجع سبق ذكره، ص: 59.

² - ساعد مرابط ، " التوقع بمعدل التضخم الأساسي في الجزائر "، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس ، سطيف، الجزائر، 2018/2017، ص: 33-34.

³ - Paul A. Samuelson، William D. Nordhaus، **economics**، p 614

في أوقات التضخم تتخفص القيمة الحقيقية للثروة التي يحتفظ بها الافراد في صورة نقود سائلة أو تلك التي يتم الاحتفاظ بها في صورة ودائع في البنوك، فعلى الرغم من حصول أصحاب هذه الودائع على فائدة مقابل هذه الودائع إلا ان الفائدة تكون عادة أقل من معدلات التضخم.

5. أثر التضخم على (الصادرات و الواردات).

يؤثر التضخم سلبيا على احتياطي الدولة من العملات الأجنبية من خلال أثره السلبي على صادرات وواردات الدولة، ففي أوقات التضخم تصبح الأسعار المحلية أغلى نسبيا من الأسعار في الدول الأخرى . حيث تصبح صادرات الدولة أغلى نسبيا من وجهة نظر الأجانب مما يؤدي إلى انخفاض الطلب الخارجي عليها وبالتالي تتخفص حصيلة الصادرات من العملات الأجنبية (في حالات معينة)، ومن ناحية أخرى تصبح السلع المحلية أغلى نسبيا بالمقارنة بالدول الأخرى مما يشجع على زيادة الاستيراد واستنزاف قدر كبير من العملة الأجنبية.¹

6. أثر التضخم على المديونية.

يعتبر التضخم له أثر كبير على المديونية في أي اقتصاد فانه يساهم في تفشى قدر كبير من عدم اليقين حول المستوى الفعلي للمديونية ، ويمكن أن يهدد هيكل الاقتصاد المحلي، والقطاع المالي بأكمله، ومن ناحية أخرى ، يمكن السيطرة عليه ضمن حدود معينة ، من خلال تصميم أدوات مالية لتجنب بعض الآثار السلبية، فإن الارتفاع المستمر في الأسعار يفيد المدين ويضر الدائن، لأن المدين يقترض مبالغ محددة التي يلتزم بتسديدها بدون زيادة أو نقصان، وفي انخفاض الأسعار يستفيد الدائن ويضر المدين، لأن الدائن يلتزم باستلام مبالغ محددة بدون زيادة أو نقصان.²

7. اختلال ميزان المدفوعات.

يؤدي ارتفاع معدلات التضخم السنوية في الاقتصاد الوطني إلى التأثير سلبًا على ميزان المدفوعات، حيث يؤدي التضخم إلى ارتفاع أسعار السلع المنتجة محليا، الأمر الذي يقلل من القدرة التنافسية للمنتجات المحلية في الأسواق الدولية، مما يؤدي إلى انخفاض في حجم صادراتها، ليس هذا فحسب بل إن زيادة أسعار السلع المنتجة محليا نتيجة التضخم، يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع المستوردة وذلك لانخفاض أسعارها مقارنة بأسعار السلع المماثلة لها المنتجة محليا، بحيث ينجم عن الزيادة في حجم الواردات مع انخفاض حجم الصادرات إلى تحقيق عجز في الميزان التجاري، يؤدي بدوره إلى تفاقم العجز في ميزان

¹-أحلام بكري ، سلمى أحمد ، " أثر التوسع في الانفاق العام على التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000-2016)"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة

الماستر في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2018/ 2019، ص ص: 20-21.

²- محمد كمال حسين رجب، أثر السياسة الانفاقية في التضخم في فلسطين، قدم هذا البحث استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الاقتصاد، جامعة الأزهر، القاهرة، مصر، 2011، ص: 19.

المدفوعات، ويزداد تأثر ميزان المدفوعات عند قيام الحكومة بوضع عدد من الإجراءات التي تحاول منع تسرب المزيد من القوة الشرائية وذلك من خلال وضع ضوابط تحد من الزيادة على الاستيراد والذي يؤدي بدوره إلى تفاقم الضغوط التضخمية، وحدث ارتفاعات متوالية في مستويات أسعار السلع المحلية، في ظل محدودية الكميات المعروضة منها.¹

8. أثر التضخم على التجارة الخارجية.

عن الآثار السابقة للتضخم وما يحدث من عجز في ميزان المدفوعات، يمكن ان يحدث اختناق في مراكز الإنتاج الداخلية عندما لا تتوفر الموارد النقدية الخارجية (العملة الصعبة)، وهذا ما سوف ينعكس على التجارة الخارجية والنظم النقدية الداخلية لكافة البلدان المتكاملة في الاقتصاد العالمي، من خلال تحركات رؤوس الأموال او من خلال المشاريع الدولية، بحيث يمكن ان تنتقل المظاهر التضخمية من دولة إلى أخرى عن طريق المبادلات الدولية، عندما ترتفع تكاليف الإنتاج الداخلي بارتفاع أسعار المواد الأولية المستوردة، وبالتالي ارتفاع أسعار المنتجات المحلية.

9. أثر التضخم على أسعار الفائدة.

تتحد بعض الاجراءات لأجل تشجيع أصحاب الديون (المقرضون) المتضررون من التضخم على تقديم أموالهم الى المؤسسات المالية، من بينها آلية تحديد سعر الفائدة باعتبار معدل التضخم المتوقع، وذلك من خلال إضافة ما يعرف بعلاوة التضخم الي سعر الفائدة بهدف تعويض الخسارة، ومن هنا يجب التمييز بين سعر الفائدة الاسمي وسعر الفائدة الحقيقي، ويمكن ان يحسب هذا الأخير حسب معادلة فيشر كما يلي²:

$$R=I-F$$

R: معدل الفائدة الحقيقي. **I:** معدل الفائدة الكلي. **F:** معدل التضخم الفعلي

¹ - أحمد محمد صالح الجلال، " دور السياسات النقدية والمالية في مكافحة التضخم في البلدان النامية دراسة حالة الجمهورية اليمنية (1990-2003) "، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006/2005، ص: 34.

² - حسن عبد الله إسحق عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص، ص: 60 - 61.

10. فقدان النقود لوظيفتها كمخزن للقيمة.

حيث تؤدي الارتفاعات المستمرة في الأسعار إلى فقدان النقود لقوتها الشرائية ما يؤثر على ثقة الأفراد بعملةهم الوطنية ويفقدها وظيفتها كمخزن للقيمة ، ويتحول الأفراد نحو اختزان الذهب أو العملات الأجنبية ذات القيمة الثابتة نسبياً عوضاً عن مدخراتهم النقدية التي يتوقعون قرب انخفاض قيمتها بفعل التضخم.¹

11. أثر التضخم على هيكل الإنتاج.

إن ما يترتب على التضخم من ارتفاع في مستويات الأسعار والأجور والأرباح في القطاعات الإنتاجية المخصصة للاستهلاك، سوف تؤدي إلى انجذاب رؤوس الأموال والعمالة إلى تلك القطاعات على حساب الأنشطة الإنتاجية والاستثمارية، والتي هي أساسية لتحقيق النمو الاقتصادي، مما يترتب عليه عجز في الطاقة الإنتاجية لبعض القطاعات الصناعية الإنتاجية، والتي سوف تعمل بمعدلات تشغيل متواضعة، في حين أن القطاعات الصناعية الاستهلاكية و قطاعات الخدمات سوف تعاني من الطاقة الزائدة، وكون القطاعات الصناعية في الإنتاج الحديث هي قطاعات متشابكة و مترابطة ويعتمد بعضها على البعض الآخر، فسوف تحدث مراكز اختناق في الجهاز الإنتاجي تنعكس على كافة القطاعات الاقتصادية، الأمر الذي يؤدي إلى بطء معدلات النمو الاقتصادي.

كما أن التضخم يؤدي إلى تنشيط الدورة التجارية والمضاربة حيث يجد الأفراد أن الاستثمار في أصول أخرى كالذهب والعقارات والتحف الفنية تحقق أرباحاً أفضل من الاستثمار في النشاطات الاقتصادية، كما يعمل التضخم في الحد من رغبة رجال الأعمال في الاستثمار طويل الأجل بسبب صعوبة التنبؤ بما سوف تكون عليه الأسعار في المستقبل.²

12. أثر التضخم على توزيع الدخل القومي.

لعل من أسوأ الآثار الاقتصادية التي تنتج عن حدوث التضخم في أي اقتصاد قومي يعتمد على حد كبير على قوى السوق، هو ذلك الأثر الذي يباشره على حالة توزيع الدخل القومي بين الطبقات و الفئات الاجتماعية المختلفة. فالتضخم يصادر جزءاً من ثروة الجماعة لمصلحة بعض أفرادها، فهناك طائفة معينة من الدخول تتسم ببطئ التغيير عندما تتجه الأسعار نحو الارتفاع، وهذه الفئة تضم أصحاب الدخول الثابتة كالموظفين أصحاب المرتبات و الأجور بالجهاز الحكومي .أولئك الذين تتحدد مرتباتهم بشكل مسبق و طبقاً لقوانين و قواعد محددة، حيث يصعب تغييرها بسرعة لملاحقة التغير في الأسعار، و أيضاً من يعتمدون على

¹ - ميس توفيق مسلم، مرجع سبق ذكره، ص: 33.

² - بن يوسف نوة، " تأثير التضخم على المتغيرات الاقتصادية الكلية دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1970-2012"، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد تطبيقي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2015/2016، ص:

فوائد السندات وودائع التوفير و أصحاب المعاشات أو الاعانات الاجتماعية، فهؤلاء الافراد يواجهون بارتفاع الاسعار في السلع و الخدمات و في الوقت نفسه يكون دخلهم النقدي ثابتا مما يؤدي إلى فقدان دخلهم الحقيقي.¹

13. أثر التضخم على النمو الاقتصادي.

اختلفت الآراء حول أثر التضخم على النمو الاقتصادي، إذ يرى فريق من الاقتصاديين أن التضخم يخلق حالة من عدم اليقين حول الأوضاع الاقتصادية المستقبلية، الأمر الذي يؤثر على قرارات الاستثمار ويؤخرها، كما يؤثر على الحافز على الادخار وإنتاجية العمال وحماهم نتيجة انخفاض دخولهم الحقيقية، بينما يرى فريق آخر أن التضخم قد يكون دافعا لعملية النمو الاقتصادي، حيث يتوقع أن ارتفاع الأسعار لفترة يعمل على زيادة الأرباح فتزيد الاستثمارات ويزيد التشغيل وتخفض البطالة، وتتوقف صحة أي من الرأيين على نوع وحدة التضخم، فالتضخم الشديد والسريع سيضر بالنمو الاقتصادي، بينما قد يكون التضخم البطيء والمعتدل دافعا للنمو إذا ما صاحبه سياسات اقتصادية حكيمة.²

14. أثر التضخم في هيكل التسويق والتوزيع.

فالتضخم يؤدي إلى تنشيط الدورة التجارية والمضاربة، فهذا القطاع يزدهر في حالات التضخم وتزداد قنوات التسويق. وتنفق الزيادة في أسعار التجزئة الزيادة في أسعار الجملة أو الإنتاج، ويتجاوز الربح التجاري الربح الصناعي ويتعدد الوسطاء وترتفع نفقات التسويق، ويزيد ذلك من تضخم الأسعار، فالإقتصاد الذي يعاني من التضخم يولد بين طياته قطاع تجاري طفيلي مكلف لا يضيف قيمة لحجم السلع، ولكنه يرفع من القيم النقدية لأسعار السلع. وهو بصفة عامة ذو كفاءة اقتصادية متواضعة.³

ثانيا: الآثار الاجتماعية لظاهرة التضخم.

الأثر الاجتماعي الذي لا يمكن إغفاله هو أن الغلاء المستمر يؤدي إلى تقشي الرشوة والتكسب غير المشروع وإلى ذلك من معاملات فاسدة، حيث يلجأ الناس إلى هذه الأمور كخط دفاع لمواجهة التدهور المستمر الذي يحدث في دخولهم الحقيقية ومن ثم في مستوى معيشتهم ولهذا فغالبا ما تكون البلاد المصابة بالتضخم هي أكثر البلاد تعرضا للفساد.

¹ - مصطفى وائل مصطفى أبو رمضان، " العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي في فلسطين دراسة قياسية للفترة 2000-2015 "، قدم هذا البحث استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في برنامج اقتصاديات التنمية، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2016، ص: 25-26.

² - أسماء مخاليف، " محددات التضخم في الجزائر مع مقارنة بدوال الاستهلاك، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه LMD "، تخصص اقتصاد مالي، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2016/2017، ص: 74.

³ - حكيمة بن علي، " العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة (1990-2013) "، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه LMD، تخصص اقتصاد مالي، جامعة باتنة 1، باتنة، الجزائر، 2017/2018، ص: 56.

وضع تقييم جديد للثروة وبالتالي ترتيب جديد للمكافحة الاجتماعية (الحماية الاجتماعية)، فنتيجة تدهور القوة الشرائية تتزايد قيم ثروات الفئات الاجتماعية التي تملك أصولا مادية وحقيقية بينما تتدهور وقتها قيم ثروات الفئات والشرائح الاجتماعية التي تملك مالا ونقدا، يرتبط بهذه النقطة ظهور فئات وشرائح اجتماعية تفرض ثقافتها وأخلاقها على المجتمع، هذه الفئة التي غالبا ما تتبنى مواقف سياسية أقل ما توصف أنها تمثل انقلابا على مواقف الفئات التي سبقتها.

يعمق التضخم التفاوت في توزيع الدخل والثروات ويخلق موجة من التوتر والتذمر الاجتماعي بدرجة تهدد جسور الاستقرار الاجتماعي والسياسي الضروري لدفع عجلة التنمية الاقتصادية.

اجتياح الموجات التضخمية وارتفاع الأسعار وعدم مواكبة الأجور والمرتبات هذا الارتفاع، يدفع أصحاب هذه الأخيرة وخريجي الجامعات إلى الهجرة خارج البلاد أين تتوفر لهم إمكانية الحصول على مرتبات مرتفعة حقيقة مقارنة بما كانوا يحصلون عليه في بلدهم، وبالتالي تفكك الأسر وانحلال الروابط العائلية.¹

¹ - هجيرة ديلمى، "تأثير السياسة الميزانية على التضخم إشارة لحالة الجزائر خلال الفترة (1988-2007)"، تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه تخصص تسيير المالية العامة، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2010/2011، ص: 25-26.

خلاصة الفصل:

من خلال دراسة الفصل الأول والذي خصصناه ليكون كمدخل عام لاقتصاديات البترول، و من ثم ظاهرة التضخم اتضح لنا بأن النفط هو أهم المصادر الطاقوية في العالم وهذا ما جعله سبب الصراعات الحاصلة فوق الكرة الأرضية، أما في ما يخص التضخم فهو احد اكبر الآفات الاقتصادية التي تواجهها معظم اقتصاديات العالم وقبل الشروع في الفصل الثاني وبغية وصل كل سابق بلحق، ارتأينا التذكير بأهم ما ورد في الفصل الأول وسيكون هذا من خلال النقاط التالية:

- سوق النفط غير خاضع لآليات العرض والطلب فقط كباقي الأسواق الأخرى وإنما لاعتبارات عديدة؛
- مرت السوق النفطية العالمية بعدة م راحل تاريخية منذ 1950 إلى غاية يومنا هذا؛
- للنفط خصائص وأنواع كثيرة، الأمر الذي يساهم في اختلاف جودته ونقاوته من الكبريت، وبالتالي التأثير على سعره؛
- النفط سلعة استراتيجية، ومصدر أساسي للطاقة، يتأثر بالعوامل الاقتصادية والسياسية؛
- أن منظمة الأوبك عبارة عن تنظيم رسمي لمجموعة من الدول المنتجة والمصدرة للنفط هدفها الرئيسي الحفاظ على استقرار أسعار النفط ومواجهة تدهورها؛
- أن تسعيرة النفط ليس كباقي السلع أو المواد الأولية الأخرى بل هي عملية معقدة وصعبة تخضع لعدة معايير؛
- لأسعار النفط أنواع عديدة ومنها الأسعار المعلنة والأسعار المتحققة والأسعار الآنية وأسعار الإشارة....الخ؛
- أن الجزائر تعتبر من البلدان النفطية التي يعتمد اقتصادها أساسا على العوائد النفطية فان هناك علاقة تشابكية بين الاقتصاد الوطني وقطاع المحروقات؛
- التضخم هو ظاهرة اقتصادية نقدية لها تأثير سلبي على الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، وله عدة تعاريف حيث تتوفر حالة التضخم عندما تصبح الزيادات في الدخل النقدي أكبر من الزيادات في كمية الإنتاج المحققة بواسطة عناصر الإنتاج؛
- للتضخم آثار سلبية كبيرة على جميع متغيرات الاقتصاد الكلي، ويمكن معالجتها عن طريق السياسة المالية أو السياسة النقدية الكمية؛
- كما أن تذبذبات أسعار النفط من ارتفاعا وانخفاض ينتج آثار سلبية و يحدث أزمات ولمعرفة المزيد عن آثار تقلبات السعر وأثرها على معدل التضخم سنتطرق إلى الدراسة القياسية من خلال الفصل الثاني.

المفصل الثاني

أثر تقلبات أسعار النفط على معدل التضخم في

الجزائر دراسة قياسية (2013 - 2018)

تمهيد الفصل:

هذا الفصل هو بمثابة الجزء التطبيقي والقياسي للدراسة، والذي سنحاول من خلاله إبراز العلاقة التي تجمع بين أسعار النفط و معدلات التضخم في الجزائر، وهذا بالاعتماد على الأدوات والأساليب الإحصائية والقياسية، حيث أن هذه الأخيرة أمر ضروري لكل باحث و في شتى المجالات المختلفة إذا اعتمد في بحثه على الأسلوب العلمي، وهي الأداة التي تساعد على تفسير الظواهر التي يدرسها، وتوضيح النتائج ودلالات البيانات والأرقام التي يحصل عليها.

لقد اختلفت تأثيرات الأزمات النفطية على الاقتصاد الجزائري سواء بالسلب أو الإيجاب، فأدى ذلك إلى تغيير السياسة الاقتصادية من خلال محاولة فصل العلاقة التي كانت تربط الاقتصاد الوطني بحركة أسعار النفط، بحيث هدفت الإصلاحات الاقتصادية في بداية التسعينات إلى تغيير بنية الاقتصاد الكلي، إلا أنها لم تستطع تحريره من هيمنة البترول في حقيقة الأمر، بالنظر إلى الضعف المسجل في مستويات نمو باقي القطاعات من جهة، ومن جهة أخرى إلى وتيرة النمو التي سجلها قطاع المحروقات منذ أواخر التسعينات إلى النصف الأول من سنة 2014، ومع بداية تراجع أسعار النفط والذي أدى إلى التأثير على الدول النامية المنتجة والمصدرة للنفط، والجزائر من الدول التي تعتمد بصفة كلية على عوائد المحروقات في تمويل مختلف المشاريع التنموية والاقتصادية، إلا أن انهيار أسعار البترول أثر تأثيرا كبيرا على تمويل مختلف المشاريع المسطرة، مما ساهم في تجميدها، تأجيلها أو إلغائها في إطار سياسة ترشيد النفقات، مما أثر في مختلف المتغيرات الاقتصادية النقدية، المالية والتجارية والكمية والاجتماعية وأهمها معدلات التضخم، الميزانية العامة وميزان المدفوعات. ومن خلال هذا الفصل سنقوم بدراسة تحليلية وقياسية للمعلومات النظرية معتمدين في ذلك على مجموعة من المعطيات الإحصائية، ومدى ارتباط المؤشر المستقل " أسعار النفط" والمؤشر التابع معدلات التضخم، ولمعرفة فيما إذا كانت هاته الدراسة الإحصائية ستوافق مع النظرية الاقتصادية، وبغية الإلمام بأهم جوانب البحث قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: ظاهرة التضخم في الجزائر

المبحث الثاني: تغيرات أسعار النفط في الاقتصاد الجزائري

المبحث الثالث: الإطار القياسي لأثر تغير سعر النفط على معدل التضخم

المبحث الأول: ظاهرة التضخم في الجزائر

إن تلك الخلفية النظرية تعتبر الأساس العلمي الذي يعتمد عليه لدراسة ظاهرة التضخم من الناحية التطبيقية في واقع الاقتصاد الجزائري، الذي عرف ضغوطا تضخمية لأسباب متعددة أدت بدورها إلى اختلاف أنواع التضخم في الاقتصاد الوطني، نتج عنها آثار جسيمة سواء على المستوى الاقتصادي أو الاجتماعي، لكن السلطات الجزائرية حاولت وبشتى الطرق المتاحة لديها البحث في السبل الفعالة لمعالجة ظاهرة التضخم، فتبنت العديد من الإجراءات و السياسات كالسياسة النقدية، والسياسة المالية وغيرها.¹

المطلب الأول: أسباب ظاهرة التضخم في الجزائر.

من خلال هذا المطلب سنتطرق إلى أسباب ظاهرة التضخم في الجزائر.

الفرع الأول: التضخم المستورد في الجزائر.

إن هذا المصدر الخارجي هو انعكاس للتطور الذي حدث في حجم التجارة الخارجية ودرجة الانفتاح الاقتصادي في الجزائر، من حيث أن هذين العاملين عرضا السياسات الاقتصادية الداخلية الجزائرية للتأثير بالتطورات الاقتصادية الدولية عبر قنوات التجارة الخارجية، وما ساعد على ذلك أيضا طبيعة العادات الاستهلاكية وأنماط التنمية المتبعة، حيث نلاحظ أن الجزائر مثلا تعتمد بأكثر من ربع على المنتجات الفرنسية كونها مستعمر قديم لها كما أن فرنسا تعتبر أول دولة موردة للجزائر في العالم، وعلى الرغم من بروز منتجات في دول أخرى (مثل آسيا) منافسة للسلع والخدمات الفرنسية من ناحية الجودة والسعر بشكل كبير، إلا أن المستورد الجزائري مازال يفضل دائما السلع الفرنسية لعدة اعتبارات منها العوامل الثقافية، قرب المسافة، فأسعار هذه المنتجات تلعب دورا كبيرا في التأثير على مستوى الأسعار المحلية خاصة إذا تعلق الأمر بسلع التجهيز والإنتاج.

إذن من أجل اقتفاء آثار التضخم المستورد في الجزائر، لابد من تبيان الأهمية النسبية للواردات في الاقتصاد الوطني.²

وما يمكن قوله عن التضخم المستورد هو أنه موجود مادام هناك تبادل تجاري دولي من جهة ووجود قطبي عالم متقدم وعالم متخلف من جهة أخرى.¹

¹ - أسامة عيدة وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص: 52.

² - سعيد هتهات، مرجع سبق ذكره، ص، ص: 242-243.

ومما سبق ذكره يمكن أن نسلط الضوء على تطور أرقام المبادلات من سنة 2008 إلى غاية سنة 2018:

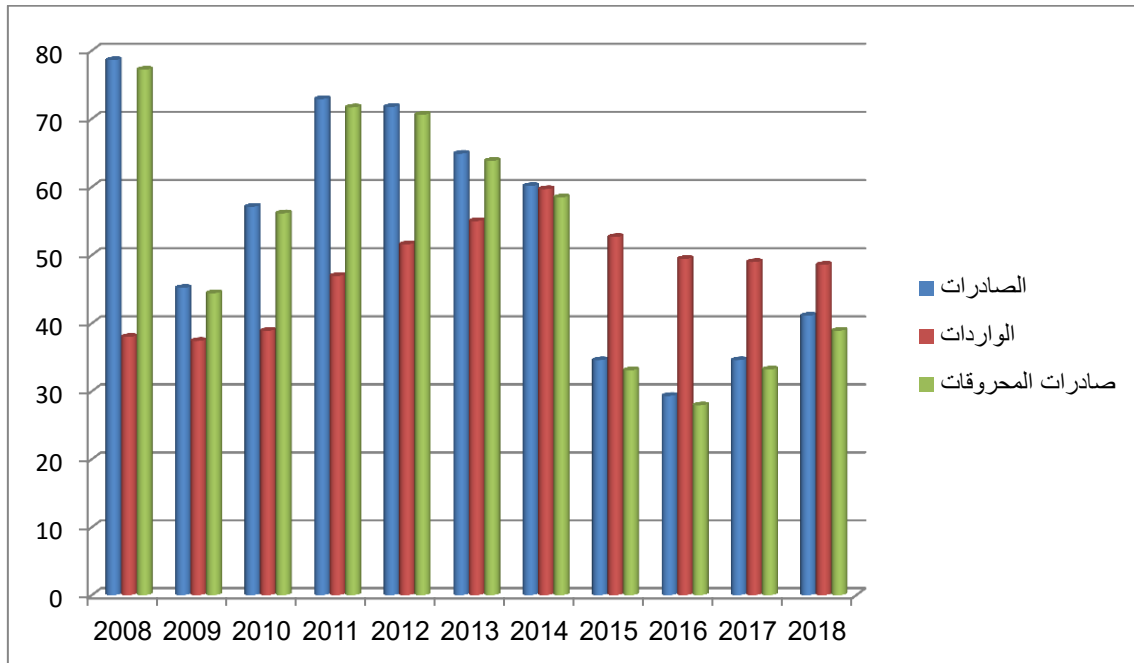
الجدول رقم (1-2): الصادرات والواردات وصادرات المحروقات خلال الفترة 2008-2018

الوحدة (بالمليار دولار أمريكي)

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
الصادرات	78,59	45,18	57,09	72,888	71,736	64,867	60,129	34,566	29,309	34,569	41,110
الواردات	37,99	37,40	38,89	46,927	51,569	54,987	59,670	52,649	49,437	48,981	48,570
صادرات المحروقات	77,19	44,41	56,12	71,661	70,583	63,815	58,462	33,081	27,918	33,202	38,900

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على التقرير السنوي لبنك الجزائر 2012-2018.

الشكل رقم (1-2): الصادرات والواردات وصادرات المحروقات خلال الفترة 2008-2018



المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على برنامج Excel 2010.

¹ - دليلة عامر، مرجع سبق ذكره، ص: 58.

نلاحظ من خلال الشكل رقم (2-1) أن صادرات الجزائر من المحروقات هي الكمية الطاغية على إجمالي الصادرات حيث شهدت هذه الكمية تذبذبا إذ أنها ترتفع وتنخفض حسب ارتفاع وانخفاض أسعار المحروقات، وهذا يدل أن الاقتصاد الجزائري لا يزال اقتصادا ريعيا قائما بالدرجة الأولى على تصدير المحروقات، وأن التصدير خارج المحروقات لا يزال محدود وكميات قليلة جدا رغم جهود الدولة من أجل الاستثمار خارج المحروقات، أما الواردات فهي أيضا تشهد تذبذبا ملحوظا حيث كانت كميتها سنة 2008 تقدر ب 37,99 مليار دولار أمريكي ثم ارتفعت بوتيرة مختلفة خلال السنوات 2010، 2011، 2012، 2013، إلى غاية سنة 2014 لتبلغ 38,89 مليار دولار، 46,927 مليار دولار، 51,569 مليار دولار، 54,987 مليار دولار، ثم 59,670 مليار دولار، ويرجع نمو الواردات خلال هذه الفترة إلى:

- ارتفاع أسعار المواد الغذائية، حيث تعتبر الجزائر من أكبر المستوردين للقمح والسكر والحليب؛
- برامج الاستثمارات العامة الضخمة التي اعتمدت منذ سنة 2001؛
- الزيادات في أجور العمال والموظفين أدت إلى زيادة الطلب بشكل كبير على السلع المعمرة كالسيارات مثلا؛
- زيادة الطلب نتيجة زيادة عدد السكان، وضعف القطاع الفلاحي وعجزه عن تلبية الحاجيات المتزايدة، وكما تمثل سلع التجهيز نسبة كبيرة من القيمة الإجمالية للواردات وهو ما يفسر بمحاولة الدولة إعادة الاعتبار إلى قطاع الصناعة¹؛
- توفير وسائل الدفع الخارجي الناتج عن ارتفاع أسعار البترول، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن ارتفاع أسعار النفط يؤدي إلى تباطؤ معدلات النمو في الدول الصناعية وحدث تضخم ناجم عن ارتفاع تكاليف الإنتاج ينعكس على قيمة صادراتها للدول النامية والمصدرة للنفط وبالتالي ارتفاع أسعار الواردات².

وقدرت كمية الواردات اعتبارا من سنة 2014 ب 59,670 مليار دولار أمريكي ثم انخفضت بوتيرة مختلفة خلال السنوات 2016، 2015، 2017، 2018 لتبلغ 52,649 مليار دولار، 49,437 مليار دولار، 48,981 مليار دولار، 48,570 مليار دولار على التوالي وهذا النقصان في فاتورة الاستيراد ناجم عن انخفاض في مداخيل الجباية البترولية، كما يدل على أن هناك جهود مبذولة من طرف الدولة التي بادرت باعتماد نظام الحصص الذي يهدف إلى تسقيف حجم الواردات، وعدم الاستقرار في كميات الواردات

¹ - فيصل بهلولي، " التجارة الخارجية الجزائرية بين اتفاق الشراكة الأورو متوسطية و الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية "، مجلة الباحث، العدد 11، 2012، ص: 113.

² - بلال بوجمعة، عثمان ملوك، " تطور حجم التجارة الخارجية بالجزائر خلال الفترة 2001-2016"، متاح على الموقع : <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/117936>, تم الاطلاع عليه يوم 31 ماي، 2020، الساعة: 14:55.

يدل على أن هناك جهود مبذولة من أجل تشجيع الاستثمار في التجارة الخارجية، إلا أن مسار حرية التجارة الخارجية مازال محدودا وأن القيود على الواردات مازالت قائمة رغم الجهود المبذولة¹.

الفرع الثاني: ارتفاع الطلب الكلي.

زاد الطلب الكلي في الجزائر نتيجة لنمو النقد المعروض والذي جاء أساسا لسبب، سد العجز المالي الضخم بالجوء إلى الحلول النقدية، يمكن إرجاع ارتفاع الطلب لعدة عوامل نذكر منها:

• التوسع النقدي غير المراقب.

اتبعت الجزائر في بداية السبعينات من القرن الماضي سياسة تنمية تطلب ضخ أموالا باهظة لتحقيق الاستثمارات مما دفعها للجوء إلى الاقتراض، وتوسيع الإصدار النقدي وهذا ما أدى إلى زيادة الوحدات النقدية بدون زيادة في السلع الاستهلاكية².

الجدول رقم: (2-2) تطور معدلات التضخم وكمية النقود في الجزائر خلال الفترة 2008-2018

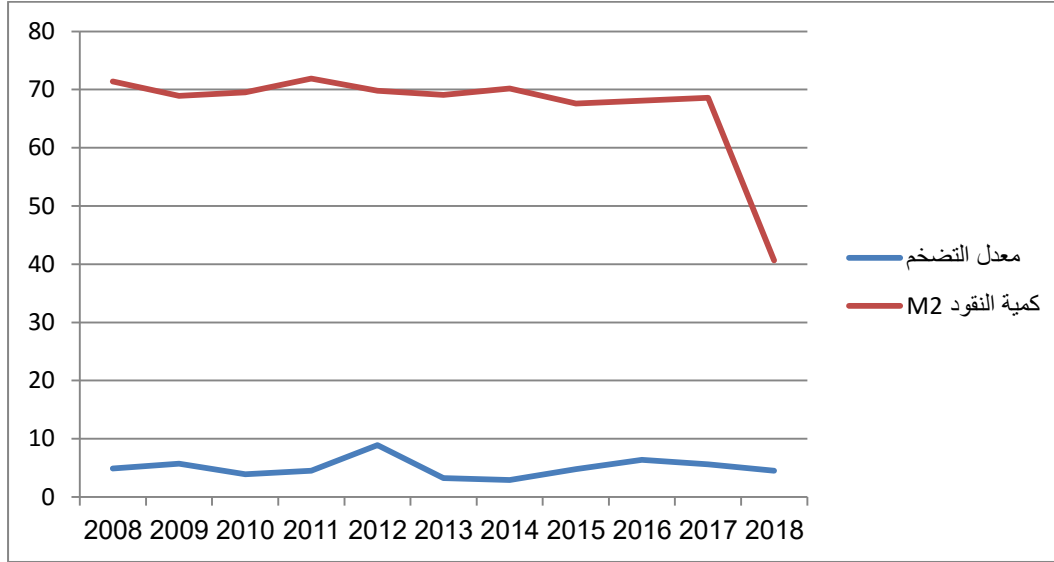
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
معدل التضخم	4,9	5,74	3,91	4,52	8,89	3,25	2,92	4,78	6,40	5,60	4,53
M2%	71,4	68,9	69,5	71,9	69,8	69,1	70,2	67,6	68,1	68,6	40,66

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على التقارير السنوية لبنك الجزائر 2012-2018.

¹ - أسامة عيدة، الساسي حمدي، مرجع سبق ذكره، ص: 53.

² - ليلي غولمة، مرجع سبق ذكره، ص: 45.

الشكل رقم (2-2): تطور معدلات التضخم وكمية النقود في الجزائر خلال الفترة 2008-2018



المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على برنامج Excel 2010.

من خلال الشكل رقم (2-2) لاحظنا أن نسبة الزيادة في كمية النقود تؤثر على معدل التضخم حيث بلغ معدل التضخم 5,74 % سنة 2009 بعد أن كان 4,9 % سنة 2008 وبلغ سنة 2011، 4,52 بعد أن كان 3,91 سنة 2010 وذلك ناتج عن زيادة في كمية النقود من 68,9 إلى 69,5 ثم 71,9 خلال السنوات 2009، 2010، 2011 على التوالي وبالرغم من انخفاض الكتلة النقدية بنسبة 2,2 %، لاحظنا استمرار الزيادة في معدل التضخم إلى أن بلغ ذروته سنة 2012 نسبة 8,89 %، لاحظنا أيضا أن معدلات التضخم بدأت في الانخفاض رغم أن كمية النقود حافظت على مستويات متقاربة، وفي إطار مساعي الحكومة الجزائرية لتصحيح اختلالات ميزان المعاملات الخارجية عمدت لتخفيض قيمة الدينار الجزائري بما يقارب 20 % الأمر الذي أدى إلى زيادة معدل التضخم ليرتفع ويبلغ نسبة 6,40 % سنة 2016 ومع نهاية 2017 تبنت الحكومة مجموعة من التدابير المتعلقة باللجوء إلى ما يعرف بالتمويل غير التقليدي لسد عجز الموازنة العامة وتحريك عجلة الاقتصاد في ظل الصعوبات التي تواجهها الدولة وهذا ما أبقى معدلات التضخم في مستويات مرتفعة حيث بلغ نسبة 5,60 % و 4,53 % خلال سنتي 2017 و 2018 على التوالي.

الفرع الثالث: الزيادة في التكاليف الإنتاجية

إن من بين أهم الأسباب في ارتفاع التكاليف الإنتاجية في الكثير من القطاعات الجزائرية انخفاض مستوى الإنتاجية، وهذا ما يدفع بالأسعار نحو الارتفاع وخصوصا في الحالات التي لا يكون فيها ثمة قيود سعرية على المنتجات النهائية، حين ما يكون بإمكان المنتج نقل التكاليف الإضافية إلى المستهلك في شكل

زيادات تراكمية واحتكارية على الأسعار، وتشمل الإنتاجية كل العوامل المساهمة والعناصر المكونة للمخرجات النهائية وغير النهائية من السلع والخدمات في المجتمع مثل إنتاجية العمل البشري، إنتاجية الأصول الثابتة وإنتاجية الأراضي وغيرها.¹

الفرع الرابع: ارتفاع مستوى الأجور

إن تزايد الأجور بمعدلات عالية دون أن يصاحبها زيادة مماثلة في الإنتاجية تنعكس على الطلب على السلع الاستهلاكية نظرا لما هو معروف من زيادة في الميل الحدي للاستهلاك، وحدث في الجزائر أن طالبت معظم النقابات العمالية وخاصة في السنوات الأخيرة بزيادة الأجور كقطاع التربية... الخ، الذي تسبب في ارتفاع الأسعار.² ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم: (2-3) معدلات التضخم ومعدل الأجور خلال الفترة 2008-2018

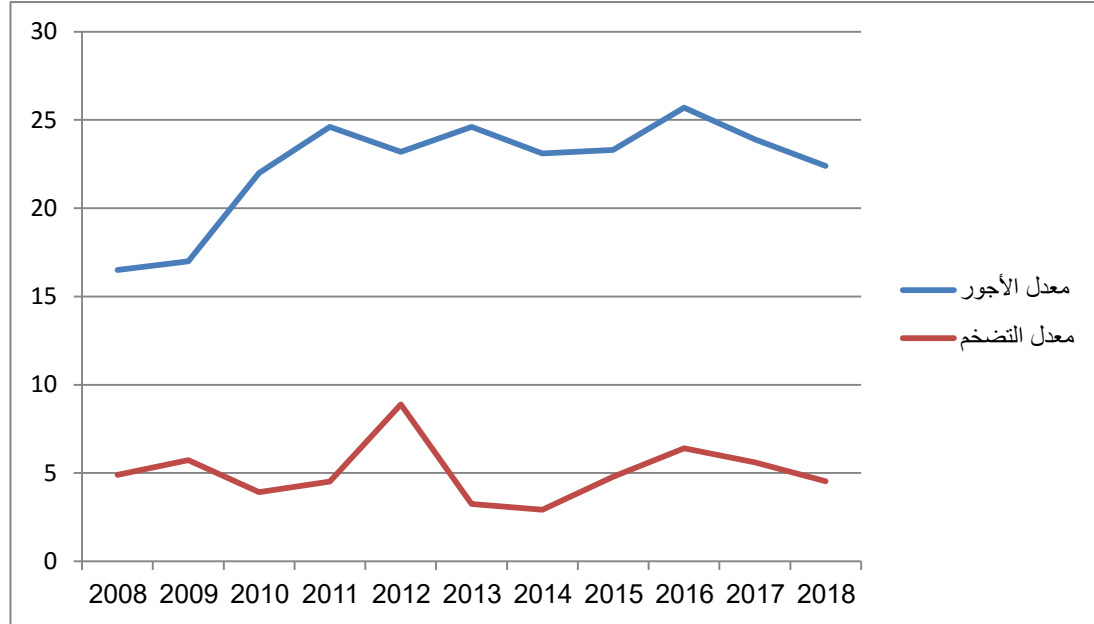
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
معدل الأجور	16,5	17	22	24,6	23,2	24,6	23,1	23,3	25,7	23,9	22,4
معدل التضخم	4,9	5,74	3,91	4,52	8,89	3,25	2,92	4,78	6,40	5,60	4,53

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على التقارير السنوية لبنك الجزائر 2012-2018.

¹ - سعيد هتهات، مرجع سبق ذكره ، ص: 239.

² - أسامة عيدة، الساسي حمدي، مرجع سبق ذكره، ص: 55.

الشكل رقم (2-3): معدلات التضخم و معدل الأجور في الجزائر خلال الفترة 2008-2018



المصدر: من اعداد الطالبين اعتمادا على برنامج Excel 2010.

نلاحظ من خلال الشكل رقم (2-3) أن التغير في معدل الأجور يتناسب طرديا مع التغير في معدل التضخم، حيث نلاحظ سنة 2010 أن معدل الأجور قد بلغ 22% والذي يقابله نسبة تضخم تقدر ب 3.91%.

أما في سنة 2015 فقد بلغ معدل الأجور 23.3 والذي يقابلها نسبة تضخم تقدر ب 4.78، يمكن ربط معدلات التضخم التي شهدت ارتفاعا مستمرا بالإجراءات التي قامت بها الحكومة الجزائرية والمتعلقة بدفع تعويضات لموظفي القطاع العمومي وكذا تخصيص مبالغ مالية معتبرة في ميزانيات التسيير لتغطية الزيادات في معدلات الأجور.

وفي سنة 2018 فقد بلغ معدل الأجور 22,4 قابلها نسبة تضخم تقدر ب 4,53، ويمكن تفسير ذلك أيضا من خلال الإجراءات الحكومية من أجل توفير العدالة و العقلانية في توزيع الأجور والحد من الآثار التضخمية للارتفاعات المتتالية للأجور والتحكم فيها عن طريق الضريبة بالإضافة إلى إنشاء هيئات خاصة لمراقبة المداخل ولتقديم وتقييم الدراسات و الاقتراحات الخاصة بسياسة الأجور.

الفرع الخامس: التوسع في الانفاق العام.

إن من أهم العوامل المسؤولة عن ارتفاع الأسعار في كل المراحل التي مر بها الاقتصاد الجزائري هي السياسات التوسعية في الاستهلاك وأنماط الاستثمار المعتمدة، ويشكل قطاع الأجراء الجزء الأكبر من مستهلكي السلع والخدمات في البلاد، ومنه تكون الأجور العنصر الأكثر أهمية في تحديد المستوى العام للطلب الكلي، حيث أن كل زيادة في هذه الأخيرة يكون لها الأثر المباشر على مستوى الأسعار السائد في الاقتصاد. وذلك نظرا لوجود فترات تأخير ما بين الزيادة في الطلب الفعلي الذي تواجهه السوق يوميا، وبين الجهاز الإنتاجي الوطني الذي يتطلب مدة زمنية طويلة حتى يتكيف مع الطلب الجديد، وفي أغلب الأوقات يكون هذا التجاوب ضعيفا إن لم يكن سلبيا في حالات أخرى، وفي هذه الحالة يتم اللجوء للاستيراد، وهو ما قد يتطلب فترات تأخير أخرى.¹

الفرع السادس: ارتفاع الكتلة النقدية.

عرفت الكتلة النقدية في الجزائر ارتفاعا كبيرا منذ سنة 2001 حيث بلغ نموها (22,3 % سنة 2001، 24,21 % سنة 2007، 19,9 % سنة 2012)، فساهمت في ارتفاع حجم السيولة التي انتقل نموها من (63 % في سنة 2008 إلى 69,1 % سنة 2010، 69,5 % سنة 2012)، فأصبحت بذلك سيولة هيكلية،² إلا أن انخفاض أسعار البترول في سنة 2014 قلب الموازين حيث تدهورت عائدات النفط الجزائرية من 58362 مليون دولار سنة 2014 إلى 33812 مليون دولار سنة 2015 لتواصل انخفاضها إلى 27917 مليون دولار سنة 2016 و 33003 مليون دولار سنة 2017 "، وهذا ما تسبب في تقليص السيولة المصرفية واستنفاد الادخار العمومي ابتداء من فيفري 2017 وعجز الميزانية وأجبر الحكومة الجزائرية إلى اللجوء إلى سياسة التمويل التضخمي في سنة 2017 لتغطيته بعد تعديل قانون النقد والقرض.³

¹ - بلقاسم بلقاضي، " التضخم وأثاره الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر "، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، العدد ثمانية وعشرون، 2013، ص: 148-149.

² - سليم مجلخ، " تحديات السياسة النقدية باستهداف التضخم في الجزائر ومدى تأثره بالمتغيرات الخارجية والأزمة العالمية "، حوليات جامعة الجزائر 1، جامعة الجزائر، الجزائر، العدد الثاني، ص: 50.

³ - أمينة بودريوة، محمد مالكي، " أثر التضخم على عوائد الأسهم في بورصة الجزائر خلال الفترة (2008-2018) "، مجلة مجاميع المعرفة، العدد الثاني، 2019، ص: 84-85.

المطلب الثاني: تطور معدلات التضخم في الجزائر وتغيرات أسعار النفط.

انتهجت الجزائر منذ الاستقلال استراتيجية تنموية، تتطلب ضخ أموالا باهظة لتحقيق المشاريع والاستثمارات المسطرة، مما دفع الدولة إلى الاقتراض واستخدام وسائل جبائية والإصدار النقدي الواسع، بدون زيادة في الإنتاج أدى ذلك إلى ضغوط تضخمية¹.

الفرع الأول: تطور معدلات التضخم في الجزائر.**1. الفترة (1990-1996)**

إن حدوث الأزمة النفطية لسنة 1986 و انخفاض أسعار البترول أدى إلى تعرض الاقتصاد الجزائري إلى صدمات كبيرة بسبب انخفاض إيرادات الدولة من المحروقات وكان أثر هذا التدهور كبيرا على عجز ميزان المدفوعات الخارجية، ولتمويل هذا العجز استوجب اللجوء السنوي إلى الاقتراض الخارجي قصير الأجل، مما أدى إلى تزايد المديونية الخارجية للبلاد بالإضافة إلى الإصدار النقدي الغير مراقب، كل هذه التطورات أدت إلى توليد ضغوط تضخمية، مما استوجب على الحكومة القيام بمجموعة من الإصلاحات الصارمة، اللجوء إلى المؤسستين الدوليتين صندوق النقد الدولي (FMI) والبنك العالمي، وأهم ما ميز هذه الفترة هو ارتفاع كبير في معدلات التضخم ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (2-4): تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-1998)

السنة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
التضخم %	16,7	25,9	31,7	20,5	29	29,8	18,7	5,7	5

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على تقارير بنك الجزائر.

تشير معطيات الجدول (2-4) إلى أن معدلات التضخم كانت مرتفعة جدا في هذه الفترة حيث بلغت 31,7% سنة 1992 ولعل سبب الارتفاع راجع إلى عدة عوامل منها رفع دعم الحكومة عن الأسعار وتحريها حيث عمدت الجزائر إلى تقليص الدعم الموجه للمواد الأساسية، هذا الاجراء اتخذته في إطار

¹ - هلال عبد السلام، "دراسة تحليلية وتنبؤية لظاهرة التضخم على المدى القصير حالة الجزائر"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص اقتصاد كمي، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006/2007، ص: 82.

دراسة قياسية (2013-2018)

الاستعداد الائتماني الثاني الذي وقعته مع صندوق النقد الدولي، انتقل 84% من الأسعار الى النظام الحر كنتيجة لتطبيق اتفاق برنامج الاستقرار الاقتصادي في سنة 1994.

2. الفترة (1994-1998)

في بداية سنة 1994 كانت الحالة الاقتصادية في تهقر كبير، وظهرت عدة اختلالات على المستوى الكلي بسبب استمرار ضعف أسعار البترول* أدى هذا إلى تحتم السلطات الجزائرية على وضع قيد التنفيذ برنامج التصحيح الهيكلي، المبرم مع صندوق النقد الدولي لمواجهة هذه الاختلالات، وقد بلغت مستحقات الدين حوالي 26 مليار دولار.¹

3. الفترة (1998-2013)

في هذه الفترة كان اهتمام الدولة نحو التوجه إلى السيطرة على التضخم والذي يمكن من خلال التقشف المالي سياسة مالية مقيدة، بالإضافة على اتباع سياسة صارمة لتخفيض مداخل الأجور والجدول المالي يبين أهم التطورات الحاصلة في معدلات التضخم:

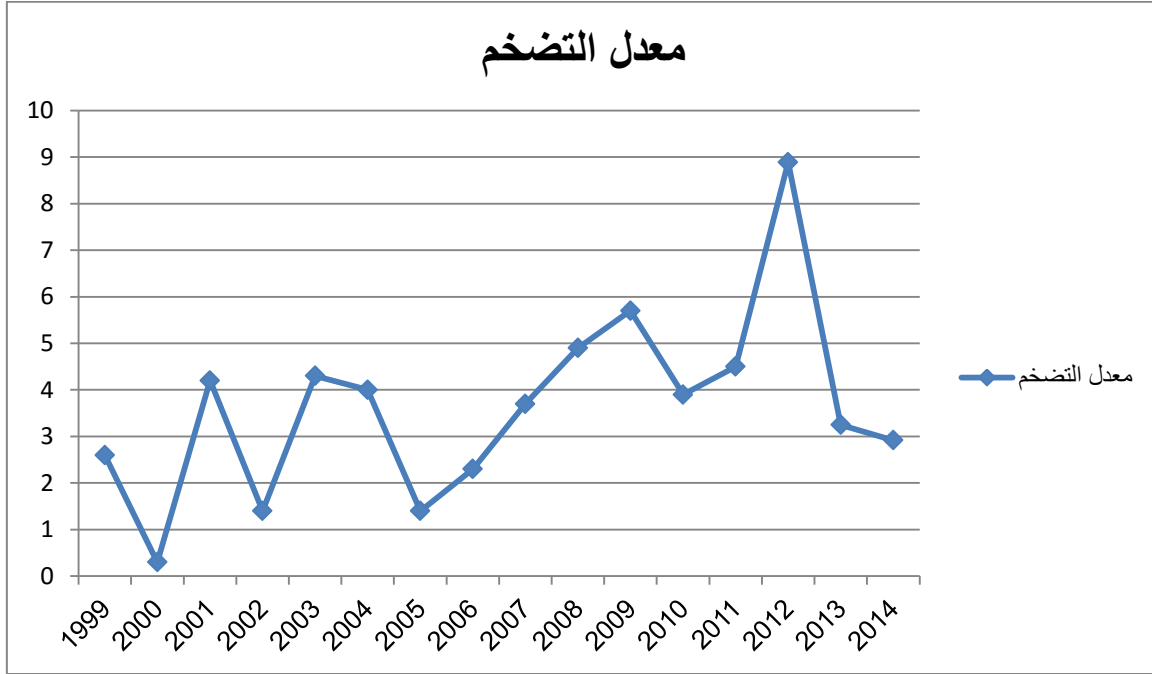
الجدول رقم (2-5): تطور معدلات التضخم خلال الفترة (1998-2013)

السنة	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
التضخم%	2,6	0,3	4,2	1,4	4,3	4	1,4	2,3
السنة	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
التضخم%	3,7	4,9	5,7	3,9	4,5	8,89	3,25	2,92

المصدر: معطيات البنك الدولي، النسخة الثانية، 2014.

* كانت الصدمة النفطية في سنة 1986 كافية لإبراز كل صفات الضعف في النظام المخطط المركزي، فبعد ما كان سعر البترول الذي تجاوز 30 دولار أمريكي سنة 1985 انخفض إلى 14,4 دولار أمريكي سنة 1986، ووصلت عائدات صادرات المحروقات للجزائر إلى 63,3 مليار دولار انخفضت إلى 34,9 مليار دينار سنة 1986 هذه الصدمة البترولية انعكست سلبا على الاقتصاد الجزائري.

الشكل رقم (2-4): يوضح تطور معدلات التضخم خلال الفترة (1999-2014)



المصدر: من اعداد الطالبين باستخدام برنامج Excel 2010.

4. الفترة (2014-2018)

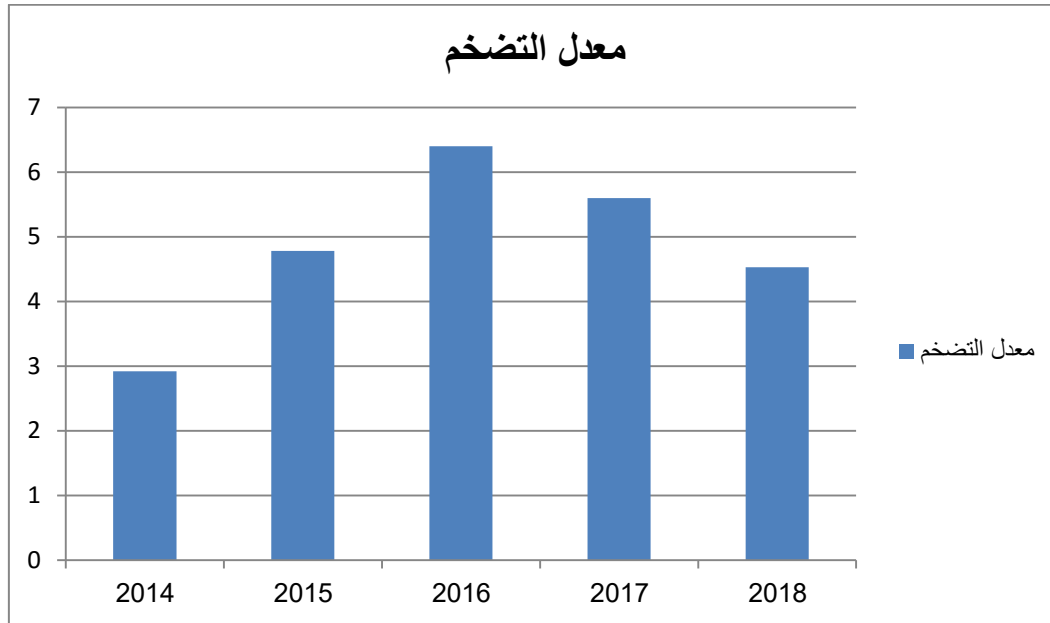
تميزت هذه الفترة بنمو معدل التضخم في الجزائر بشكل كبير، والجدول الموالي يوضح تطورات معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (2014-2018).

الجدول رقم (2-6): تطور معدلات التضخم خلال الفترة (2014-2018)

السنة	2014	2015	2016	2017	2018
التضخم %	2,92	4,78	6,40	5,60	4,53

المصدر: من اعداد الطالبين بناء على تقرير بنك الجزائر 2018.

الشكل رقم (2-5): يوضح تطور معدلات التضخم خلال الفترة (2014-2018)



المصدر: من اعداد الطلبة بناء على معطيات الجدول رقم (2-6).

إن التطبيق غير الكامل لسياسة استهداف التضخم أدى إلى نتائج عكسية لكن سرعان ما انخفض معدل التضخم إلى 3,3% و 2,92% سنتي 2013 و 2014 على الترتيب، وهذا نتيجة:

- تراجع الأسعار العالمية لأهم المواد الغذائية؛
- تخفيض قيمة العملة الوطنية بنسبة 10% لامتصاص فائض السيولة من قبل البنك المركزي؛
- استحداث تقنية امتصاص السيولة لأجل ستة أشهر وبمعدل تسعيرة قدره 1,5%؛
- التخفيف من الجباية المباشرة التي تؤثر على الاستيراد؛
- اعتماد سياسة اتفاقية رشيدة ومضبوطة خاصة مع تراجع أسعار البترول نهاية 2014.

على عكس السنوات السابقة التي كان معدل الزيادة في أسعار المواد الغذائية المحرك الرئيسي للتضخم فيها، فإن التضخم في سنة 2015 ينسب إلى ارتفاع أسعار المواد المعملية والتضخم في أسعار الخدمات، كون كلا المعدلان يفوقان 2,2%، مما أدى إلى تضخم كلي يقدر ب 4,8%. وهذا عكس المحيط الدولي الذي اتسم باتجاه تنازلي لمعدلات التضخم، حيث حالت الأسعار في السوق الداخلية في الجزائر دون إتباع نفس الديناميكية بعدما انخفضت في 2013 و 2014، اتخذت الأسعار في الجزائر اتجاها تصاعديا بدءا من الثلاثي الثالث من سنة 2014. تكتسي هذه القفزة في معدلات التضخم طابعا ذاتيا أساسا، في ظرف يتسم بتوسع نقدي منخفض.

دراسة قياسية (2013-2018)

واصل معدل التضخم تسارع نسبته السنوية في 2015، 2016 و 2017، ليبلغ مستوى 4,78%، 6,40% و 5,60% على الترتيب. حيث يرى محافظ بنك الجزائر أن هذا الارتفاع يرجع إلى الأسباب الآتية:

- ارتفاع الكتلة النقدية الذي شهد شبه استقرار في سنتي 2015 و 2016 ولم ترتفع إلا قليلا خلال سنة 2017؛
- كما لا يمكن للانخفاضات في سعر صرف الدينار، ابتداء من شهر جويلية 2017، أن تفسر هذه الارتفاعات في وتيرة التضخم، حيث لا تمثل السلع المستوردة سوى ما يقارب 25% من السلع والخدمات المدرجة في احتساب مؤشر الأسعار عند الاستهلاك؛
- كان التضخم عند البلدان الشريكة، أقل بكثير من ذلك المسجل في الجزائر؛
- كانت الزيادة في الضريبة على القيمة المضافة جد متواضعة بالتالي تترجم هذه الوضعية في ضعف المنافسة والتنظيم والرقابة على مستوى العديد من أسواق السلع والخدمات، والتي يتميز البعض منها بتواجد وضعيات مهيمنة.¹

الفرع الثاني: تغيرات أسعار النفط في الجزائر

من خلال هذا الفرع سنتطرق إلى تطور تقلبات أسعار النفط في الجزائر خلال الفترة الدراسة من 2008 إلى غاية 2018.

الجدول رقم (2-7): المتوسط السنوي لأسعار النفط مع معدل التضخم خلال الفترة 2008-2018

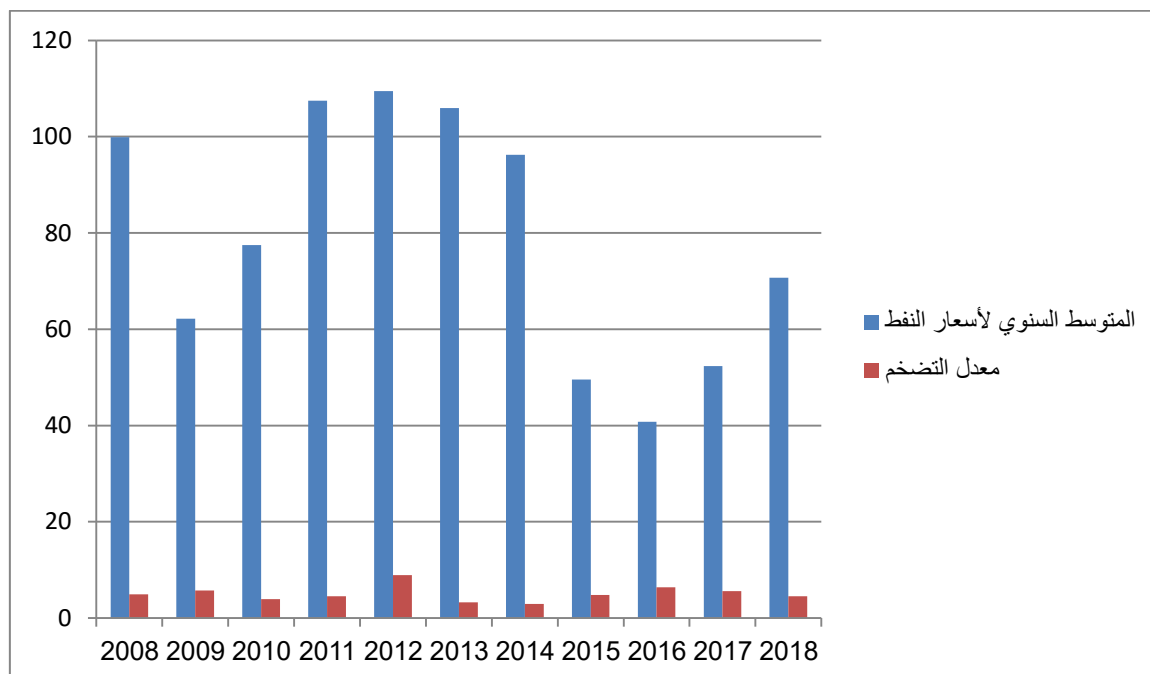
الوحدة (بالدولار للبرميل)

السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
المتوسط السنوي لأسعار النفط	99,9	62,2	77,45	107,46	109,45	105,94	96,21	49,52	40,76	52,37	70,7
معدل التضخم	4,9	5,74	3,91	4,52	8,89	3,25	2,92	4,78	6,40	5,60	4,53

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على: منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط الأوبك، التقارير الإحصائية السنوية، للسنوات 2010/2014/2018.

¹ - عنقرة برياش، " التنبؤ بمعدل التضخم في الجزائر في ظل انخفاض أسعار البترول للفترة 2018/2027"، حوليات جامعة الجزائر 1، جامعة الجزائر، الجزائر، العدد اثنان وثلاثون، 2018، ص: 499-500.

الشكل رقم (2-6): المتوسط السنوي لأسعار النفط مع معدل التضخم خلال الفترة 2008-2018



المصدر: من اعداد الطلبة بناء على معطيات الجدول رقم (2-7).

من خلال الشكل رقم (2-6) لاحظنا انخفاض أسعار النفط من 99,9 دولار للبرميل سنة 2008 إلى 62,2 دولار للبرميل سنة 2009، وبعد الطفرة النفطية التي عرفت أسعار النفط بداية من العام 2010 وامتدت حتى العام 2014 أين عرفت أسعار النفط ارتفاعا شديدا فاق كل التوقعات، حيث ارتفع متوسط أسعار النفط من 77,45 دولار للبرميل في العام 2010 إلى 105,94 دولار للبرميل مع نهاية العام 2013، لتشهد السوق النفطية العالمية فيما بعد صدمة عكسية أدت إلى انهيار أسعار النفط بنسب قياسية.

فقد شهدت أسعار النفط خلال الأشهر الأخيرة من العام 2014 معدلات غير مسبقة من الانخفاض المفاجئ وغير المتوقع، حيث انتقل سعر سلة الأوبك من 107,90 دولار للبرميل في جوان 2014 إلى ما يقارب 59,60 دولار للبرميل مع نهاية شهر ديسمبر 2014 أي بواقع انخفاض قدر بحوالي 48 دولار للبرميل وبلغت النسب بلغ حجم الانخفاض ما يقارب 44% خلال ستة أشهر فقط الأمر الذي انعكس على معدلات التضخم التي انخفضت إلى 2,91 % بحلول سنة 2014.

لتواصل الأسعار انخفاضها في العام 2015 أيضا حيث وصل سعر سلة الأوبك إلى 49,52 دولار للبرميل مع نهاية شهر ديسمبر 2015، متأثرة بتباطؤ معدلات النمو العالمي وزيادة المخزونات النفطية في الدول الصناعية الكبرى.

لتصل إلى أدنى مستوى لها في جانفي 2016 حيث بلغ سعر سلة الأوبك إلى 43,76 دولار للبرميل وهو أكبر انخفاض تشهده الأسعار منذ انهيارها بشكل مؤقت في العام 2008 بسبب الأزمة المالية العالمية.

وبعد أكثر من 5 اجتماعات في 2016 اتفق أعضاء منظمة أوبك على خطة لتخفيض الإنتاج وهذا ما تم تنفيذه مطلع 2017 ليرتفع سعر النفط تدريجيا نحو 52,37 دولار للبرميل، وبعد انسحاب الولايات المتحدة الأمريكية من الاتفاق النووي مع إيران وفرض عقوبات اقتصادية على هذه الأخيرة تأثرت الامدادات العالمية من النفط ليتواصل خفض الإنتاج ليصل سعر برميل النفط إلى 70,7 دولار سنة 2018 ، وبعد اجتماع المشاركين في اتفاق خفض الإنتاج، استضافته الجزائر يوم 23 سبتمبر، رفض فيه المجتمعون تنفيذ أية زيادات في الإنتاج، والإبقاء على الأرقام الحالية، حتى نهاية 2018.

المطلب الثالث: آثار ظاهرة التضخم في الجزائر

سنتطرق في هذا المطلب إلى الآثار المترتبة عن ظاهرة التضخم في الجزائر.

الفرع الأول: أثر التضخم على الاستهلاك العائلي

إن الاتجاهات التضخمية السريعة والغير المتوقعة التي شهدتها الجزائر عادة ما ولدت تصرفات ذات طبيعة أنانية وليس لها بعد نظر على مستوى الاقتصاد الكلي، حيث يحاول كل فرد أو عون اقتصادي تحميل الآخرين الارتفاع الذي يحدث في الأسعار التي يواجهها في حياته اليومية، وتصبح المؤسسات الضخمة والقوية لها وسائل وإمكانيات لحماية مصالحها أكثر من المؤسسات الضعيفة والصغيرة، يمكن تبيان هذا الأثر من خلال المعطيات المتوفرة لدينا من قيم لمؤشرات الاستهلاك بالأسعار الجارية الثابتة، بالإضافة لمؤشر الاستهلاك الحقيقي لكل ساكن، ونسب التغير السنوية المئوية لكل منهم¹.

الفرع الثاني: أثر التضخم في توجيه رؤوس الأموال الجزائرية.

أدى التضخم إلى توجيه رؤوس الأموال إلى فروع النشاط الاقتصادي التي لا تقيد التنمية في مراحلها الأولى، حيث تعطى الأولوية إلى الاستثمارات ذات المردودية العالية والفورية، حتى وإن كانت ليست ذات أهمية اجتماعية، والتي تتميز بقلّة المخاطرة، مثل الخدمات السياحية، إنتاج السلع الترفيهية، مشاريع النقل، وكذلك يتجه قسم هام من الأموال إلى تجارة الاستيراد وتجارة الجملة والتجزئة، المضاربة على أسعار الأراضي، بناء المنازل الفاخرة.

¹ - سعيد هتهات، مرجع سبق ذكره، ص، ص: 250-251.

الفرع الثالث: أثر التضخم على الادخار.

نظرا لمحدودية السلع الاستهلاكية، التي صاحبت الموجات التضخمية التي تميزت بها الأسواق الجزائرية في العقد الأخير من القرن الماضي وبداية القرن الحالي، اتجهت العديد من الأسر إلى شراء السلع بكميات تفوق احتياجاتهم اليومية بغرض تخزينها، هذا ما أدى إلى تفاقم وضع الأسعار. في المقابل اتجهت فئات أخرى من ذوي الدخل المرتفع بغرض المحافظة على قدرتهم الشرائية إلى شراء المعادن الثمينة، السيارات الفخمة، وبالخصوص المساكن والأراضي الموجهة للبناء التي اتجهت أسعارها إلى الارتفاع بشكل أسرع منها في السلع والخدمات الأخرى، خاصة في المدن الساحلية. مما ظهر في صورة ارتفاع حاد في الطلب بالنسبة لقطاع العقارات.¹

الفرع الرابع: أثر التضخم على الاستثمار.

يتخذ المستثمرون قرارات خاصة عند حدوث التضخم بحيث يؤدي توقع ارتفاع الأسعار في المستقبل إلى زيادة الطلب من طرف الأفراد للتخلص من النقود التي فقدت قيمتها، ومنه يزيد الطلب على زيادة كبيرة قد توهم المنتجين بأنها زيادة حقيقية في الطلب تستمر لمدى طويل، وفي الوقت نفسه تزداد الأرباح النقدية للمنتجين بسبب تخلف النفقات الكلية النقدية وراء الإيراد الكلي ويرجع ذلك إلى وجود عناصر نفقات ثابتة ، وينجم عن هذا تفاؤل المنتجين الأمر الذي يدفعهم إلى زيادة الطاقة الإنتاجية بمعدل قد يفوق طاقة الاستهلاك في المدى الطويل ولذلك يختل التوازن بين العرض والطلب الكلي في الاقتصاد الوطني.²

والجدول التالي يمثل تطور معدلات الاستثمار والادخار ومعدل الفائدة ومعدلات الضخم للفترة 2008 إلى غاية 2018.

الجدول رقم (2-8): تطور معدلات الاستثمار و الادخار ومعدل التضخم خلال الفترة 2008-2018

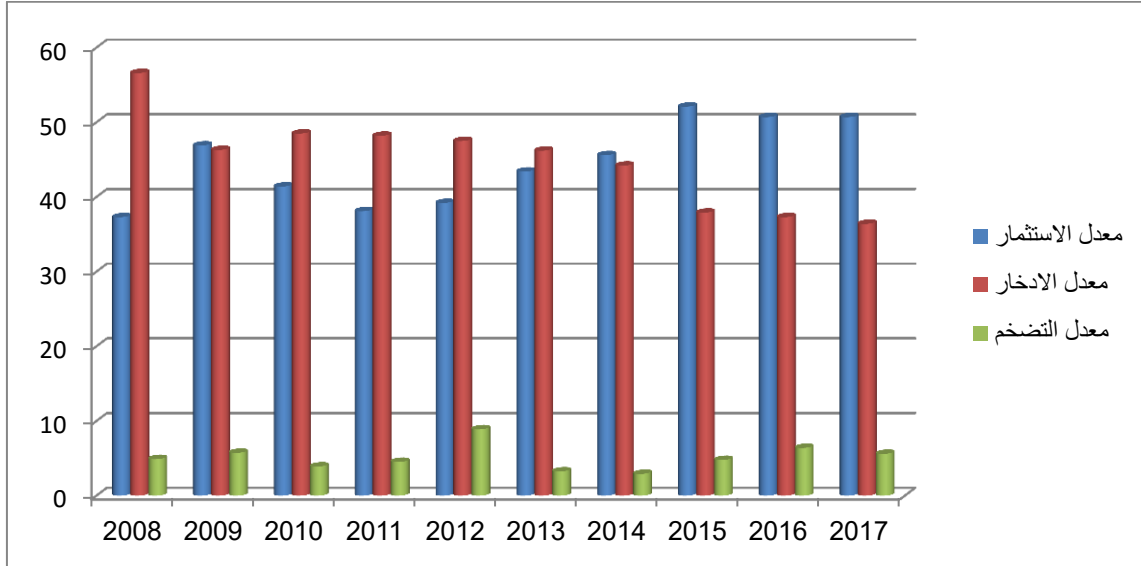
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
معدل الاستثمار	37,3	46,9	41,4	38,1	39,2	43,4	45,6	52,1	50,7	50,7	-
معدل الادخار	56,6	46,3	48,5	48,2	47,5	46,2	44,2	37,9	37,3	36,4	-
معدل التضخم	4,9	5,74	3,91	4,52	8,89	3,25	2,92	4,78	6,40	5,60	-

المصدر: من اعداد الطالبين بناءا على التقارير السنوية لبنك الجزائر 2013-2018.

¹ - بلقاسم زايري ، ايمان عشار ، " الآثار الاقتصادية والاجتماعية للتضخم في الجزائر "، الملتقى الدولي حول تقييم سياسات الإقلال من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 08-09 ديسمبر 2014، ص: 577.

² أسامة عيدة، الساسي حمدي، مرجع سبق ذكره، ص: 60.

الشكل رقم (2-7): تطور معدلات الاستثمار والادخار ومعدل التضخم خلال الفترة 2008 - 2018



المصدر: من اعداد الطالبين باستخدام برنامج Excel 2010.

من خلال الشكل رقم (2-7) شهدت الفترة من 2008 إلى غاية 2012 ارتفاعا في معدلات التضخم مما أدى إلى نتائج سلبية على الصعيد الاستثماري حيث أن ارتفاع مستوى التكاليف أدى إلى انخفاض الربحية و بالتالي توجه المستثمر إلى الأنشطة قصيرة الأجل بدلا من الأنشطة طويلة الأجل التي تخلق أصول استثمارية حقيقية كما أن ارتفاع معدلات التضخم يؤدي إلى انخفاض القيمة الحقيقية للنقد وتآكل المدخرات الوطنية، و بداية من سنة 2013 بدأ معدل الاستثمار في الارتفاع ليصل في سنة 2015 إلى 52,1، ويستقر في معدل 50,7 في سنتي 2016 و 2017 على التوالي بعد تبني الدولة لخيارات تنويع الاقتصاد الوطني وخلق مؤسسات صغيرة و متوسطة لدعم الإنتاج الوطني في مجالات عديدة.

الفرع الخامس: آثار التضخم على ميزان المدفوعات.

إن للتضخم تأثير سلبي على ميزان المدفوعات بحيث يحدث عجزا وذلك بزيادة الطلب الكلي داخل الدولة والتي لا يسايرها زيادة كافية في الإنتاج المحلي ومنه كميات السلع والخدمات التي كانت ستصدر إلى الخارج سوف تستهلك محليا. ومن ثم فإن زيادة الواردات من جهة ونقص الصادرات من جهة أخرى، يؤدي إلى تفاقم العجز في ميزان المدفوعات بالنسبة للاقتصاد الذي يشكو من حالة التضخم.¹

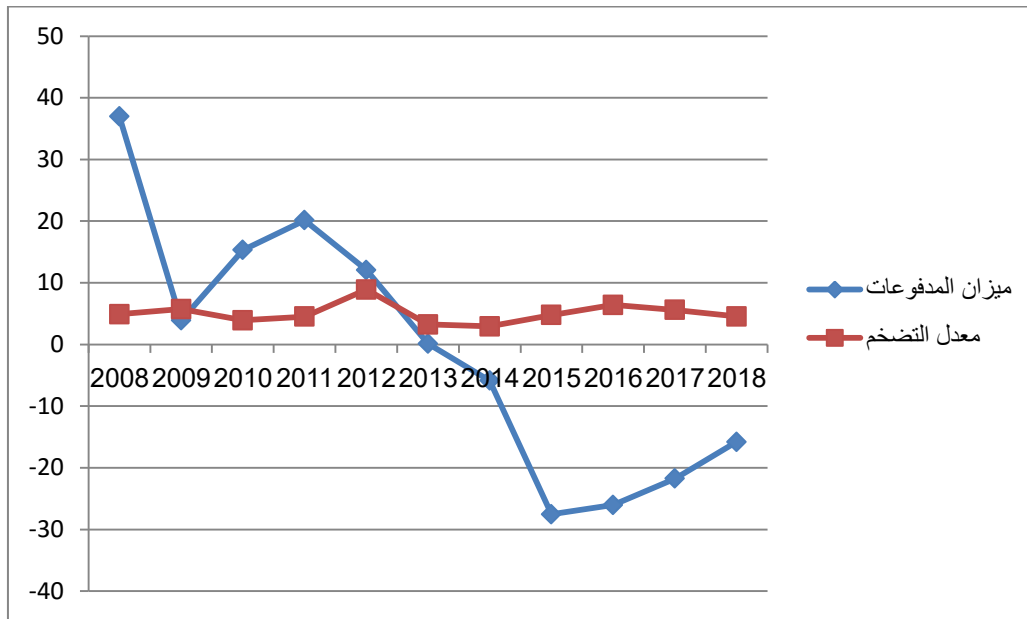
¹ - دليلة عامر، مرجع سبق ذكره، ص: 65 - 66.

الجدول رقم (2-9): تطور معدل التضخم مع ميزان المدفوعات خلال الفترة 2008-2018

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
ميزان المدفوعات	36,99	3,89	15,3	20,14	12,06	0,133	-5,881	-27,537	-26,031	-21,762	-15,82
معدل التضخم	4,9	5,74	3,91	4,52	8,89	3,25	2,92	4,78	6,40	5,60	4,53

المصدر: من اعداد الطالبين بناء على التقرير السنوي لبنك الجزائر 2012-2018.

الشكل رقم (2-8): تطور معدلات التضخم مع ميزان المدفوعات خلال الفترة 2008-2018



المصدر: من اعداد الطالبين باستخدام برنامج Excel 2010.

من خلال الشكل رقم (2-8) نلاحظ أن ميزان المدفوعات حقق فائضا قدره 36,99 مليار دولار سنة 2008 ثم تناقص بشكل كبير ليبلغ 3,89 مليار دولار سنة 2009 بسبب آثار الازمة المالية العالمية، وخلال سنة 2010 حقق ميزان المدفوعات فائضا يقدر ب 15,326 مليار دولار ثم قفز إلى 20,141 مليار دولار سنة 2011 ليسجل انخفاضا ملحوظا في سنة 2013، ومع بداية تراجع أسعار النفط سنة 2014 سجل ميزان المدفوعات عجزا بقيمة 5,881 مليار دولار، ليبلغ أقصى حد في سنة 2015 حيث سجل عجزا قدر ب 27,537 مليار دولار، ومع زيادة فاتورة الاستيراد تواصل العجز ليبلغ 26,031 مليار دولار، 21,762 مليار دولار و 15,82 مليار دولار خلال السنوات 2016، 2017 و 2018 على التوالي.

المبحث الثاني: تغيرات أسعار النفط في الاقتصاد الجزائري.

سنحاول من خلال هذا المبحث التطرق إلى تأثير تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري وكذا حركة أسعار النفط وتطور معدلات التضخم ومؤشرات قياس معدلات التضخم في الجزائر.

المطلب الأول: تأثير تغيرات أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري.

اعتمدت الجزائر منذ الاستقلال على الثروة البترولية اعتمادا كبيرا خلال مسيرتها التنموية، وخاصة فترة السبعينات وبداية الثمانينات من القرن العشرين، باستخدام الفوائض المالية المتراكمة لتحقيق التوازنات الداخلية والخارجية، إلا أن ما تعرضت له السوق البترولية العالمية من هزات متتالية، وترتب على ذلك تغير في الاقتصاد الذي يعتمد على المداخل البترولية خاصة في الفترة الأخيرة التي عرفت انخفاض في أسعار البترول.

الفرع الأول: علاقة حركة أسعار البترول بالنمو الاقتصادي.

تعد الجزائر من الدول المصدرة للطاقة، لذا ارتبط نمو اقتصادها بالطلب العالمي ووضعية أسعار النفط، فقد شهد الاقتصاد نموا متسارعا خلال العقد الأول من هذا القرن الحالي، وفي وقت مبكر خلال السبعينات والثمانينات، ثم شهد الاقتصاد الجزائري بعد ذلك أشد فتراته تأزما نتيجة تراجع أسعار النفط، واحتياجات النقد الأجنبي، وارتفاع الدين العام، وتدهور الوضع الأمني¹.

والجدول التالي يوضح تطورات معدل النمو الاقتصادي مع المتوسط السنوي لأسعار النفط للسنوات 2008، 2018.

الجدول رقم (2-10): تطور معدل النمو الاقتصادي مع المتوسط السنوي لأسعار النفط خلال الفترة

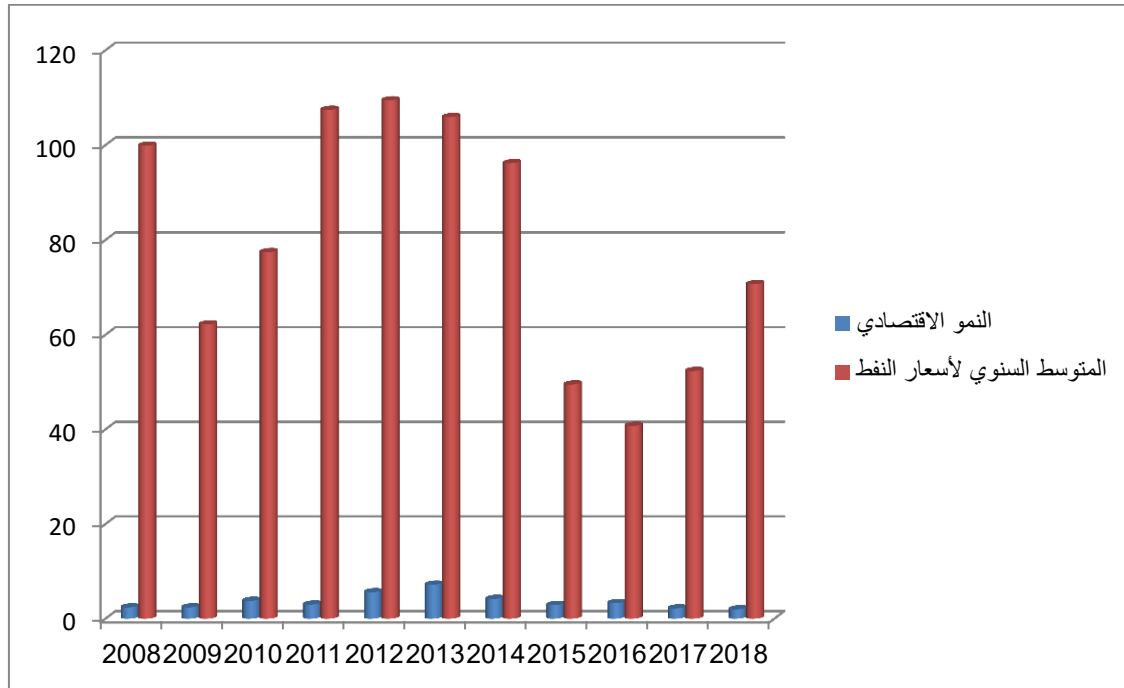
2018-2008

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
النمو الاقتصادي	2,4	2,4	3,8	3	5,6	7,2	4,2	2,9	3,3	2,2	2
المتوسط السنوي لأسعار النفط	99,9	62,2	77,45	107,46	109,45	105,94	96,21	49,52	40,76	52,37	70,7

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على إحصائيات البنك الدولي.

¹ - عبد الرحمان دخلي ، مرجع سبق ذكره، ص: 138.

الشكل رقم (2-9): تطور معدل النمو الاقتصادي مع المتوسط السنوي لأسعار النفط خلال الفترة 2014-2019



المصدر: من اعداد الطالبين باستخدام برنامج Excel 2010.

من خلال الشكل رقم (2-9) سجل معدل النمو الاقتصادي سنة 2008، 2009 معدل 2,4 على التوالي، ليسجل بعدها ارتفاعا من سنة 2010 الى غاية سنة 2013 أين سجل معدل 7,2.

و ابتداء من سنة 2014 ثم 2016 إلى غاية سنة 2018 سجل معدل النمو الاقتصادي تراجعاً ملحوظاً حيث انخفض من معدل 4,2 سنة 2014 إلى 3,3 في سنة 2016 ويواصل تراجعه إلى معدل 2 سنة 2018 على التوالي متأثراً بذلك بتراجع متوسط سعر النفط مما أدى إلى عدم ضبط أوضاع المالية العامة وعجز الميزانية وكذلك تدهور احتياطات النقد الأجنبي.

تأثير أسعار النفط على النمو الاقتصادي: يظهر هذا الأثر من خلال مفهوم مرونة الطلب السعرية بالفكر الاقتصادي التقليدي، والتي مفادها أن الحجم الكبير من الطلب على النفط سوف يؤدي إلى ارتفاع سعره بمرور الوقت مع تحقيق معدلات ايجابية من النمو الاقتصادي للدول المصدرة و المستهلكة إلى أن يتجاوز السعر العادل (الذي تتحقق عنده منفعة المنتجين والمستهلكين معا) فينخفض الطلب عليه ومن ثم يتراجع النمو الاقتصادي في كلا من الدول المستهلكة والمصدرة.¹

¹ Latifa Ghalayini ، 'The Interaction between Oil Price and Economic Growth' Middle Eastern Finance and Economics' 13(1)، 2011، p130.

الفرع الثاني: العوائد النفطية والنمو الاقتصادي في الجزائر.

يعتبر قطاع المحروقات القطاع الأساسي الذي يركز عليه الاقتصاد الجزائري كما يمثل العامل الرئيسي المعزز للتوازنات الاقتصادية الكلية الداخلية والخارجية، فحصته من المداخيل الخارجية بالعملية الصعبة تمثل نسبة عالية تتراوح بين 93% ، 97% ونسبة 95% من رقم الأعمال الإجمالي لقطاع الطاقة والمناجم، إضافة إلى أن التجارة النفطية الجزائرية تعد التجارة الأكثر نجاعة وفعالية في السوق الجزائرية باستحوادها على 98% من إجمالي الصادرات، هذا يعني الاعتماد شبه الكلي للجزائر على السلعة النفطية وهي الغازية في تبادلها التجاري الخارجي مع البلدان الأجنبية وكذلك في توفير العملات الأجنبية باعتبارها دولة مصدرة للمحروقات.¹

المطلب الثاني: حركة أسعار النفط وتطور معدلات التضخم.

التضخم هو أحد أهم المشكلات الاقتصادية التي تتال قسطا كبير من الاهتمام من طرف الخبراء الاقتصاديين والحكومات، ويمثل امتحانا صعبا للسياسات الاقتصادية على المستوى الوطني، الجهوي والدولي، لما له من آثار بالغة ومتعدية على باقي متغيرات الاقتصاد الكلي وعلى المجالات الاجتماعية، وقد عرف الاقتصاد الوطني بشكل واضح الأزمة بعد تدني سعر البترول الخام سنة 1986، وانعكاسات هاته الصدمة النفطية كان لها الدور الكاشف عن المشاكل الهيكلية العويصة التي كانت تلغم الاقتصاد الوطني من الداخل، وتجدر الإشارة إلى أنه توجد ثلاثة مؤشرات لحجم التضخم الاقتصادي الذي كان يلغم الاقتصاد الجزائري منذ نهاية عشرية الثمانينيات.²

الفرع الأول: وجود فائض في السيولة.

المشكلة الأولى المتمثلة في وجود فائض هام في الأموال السائلة داخل الاقتصاد، فكانت أسبابها ثلاثة وهي ناتجة بالدرجة الأولى عن عجز نقدي للخرينة العامة بلغ في نهاية سنة 1999 " 190 مليار دينار"، أو ما يعادل في تلك الفترة 9.5 مليار دولار، وكذا عجز مالي للمؤسسات العمومية مغطى من طرف البنوك التجارية الفرعية بفضل إعادة التمويل من بنك الجزائر مقدر ب 126 مليار دينار جزائري، أي ما يعادل 1 مليار دولار في تلك الفترة.

¹ - سميحة بدرة، نبيلة غندير، " التنويع الاقتصادي في ظل تذبذبات أسعار النفط للدول النامية "، مذكرة ماستر، تخصص اقتصاد عمومي وتسيير مؤسسات، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر، 2016/2015، ص:50.

² - أسامة عيدة ، أحمد الساسي ، مرجع سبق ذكره، ص، ص : 64-65.

الفرع الثاني: وجود طلب داخلي متنامي.

إن الأمر الذي شجع أيضا على التضخم الاقتصادي هو الطلب المتزايد، كما أن هناك ثلاثة عوامل شجعت على الطلب.

1. وجود تداول كمية هامة من النقود.

فقد أشار تقرير للحكومة في فيفري 1991 ، إلى أن الكتلة النقدية ارتفعت بنسبة تفوق 20% في كل سنة منذ بداية الثمانينات.

2. وجود مداخيل خاصة بالأجور وغير الأجور جاهزة للاستهلاك.

توافر عدة أجور لدى الأسرة الواحدة من جهة، وتحقيق فائض في الأرباح ومداخيل تضخمية للقطاع الاقتصادي الخاص من جهة أخرى.

3. التضخم الظاهر في ارتفاع أسعار السلع الاستهلاكية.

قدر الديوان الوطني للإحصائيات ارتفاع في أسعار السلع الاستهلاكية بنسبة 20% سنويا خلال النصف الثاني من عشرية الثمانينات.

الفرع الثالث: تقلص العرض الداخلي.

بعد سنة 1999 وفي إطار الإصلاحات الاقتصادية التي عرفت الجزائر، والتي تهدف إلى التحول إلى اقتصاد السوق كان من الضروري وضع سياسة أسعار متطابقة مع متطلبات هذا الاقتصاد، وفي هذا الإطار تم تحرير أسعار أغلب المنتجات والخدمات حيث تم رفع الدعم عن الأسعار تدريجيا ، من خلال وضع نظام للأسعار، بحيث تكون كل أسعار السلع والخدمات مربوطة بأحد النظامين هما نظام الأسعار المقننة، الذي قام على تحديد سقف سعري، وضمان الأسعار عند مرحلة الإنتاج، بالإضافة إلى نظام الأسعار الحرة، الذي شمل السلع التي لا تخضع للنظام السابق، والتي لها أولوية اقتصادية واجتماعية، ويهدف هذا النظام الأخير إلى تمكين ميكانيزمات السوق من تنظيم أسعار السلع والخدمات عن طريق نظام العرض والطلب¹.

¹ - عبد الرحمان دخلي، مرجع سبق ذكره، ص، ص: 143 - 144.

الفرع الرابع: أثر سعر النفط على المستوى العام للأسعار والتضخم.

يعرف التضخم على أنه ارتفاع دائم ومستمر في المستوى العام للأسعار، ومعدل التضخم هو معدل نمو مستوى الأسعار، أما عن علاقة سعر النفط بالتضخم فنجد أن ارتفاع سعر النفط يمثل صدمة تضخمية والتي يمكن أن تترقب بآثار الدور الثاني من خلال حلقة الأسعار - أجور¹. فارتفاع أسعار النفط من شأنه أن يؤدي إلى ارتفاع مؤشر أسعار الاستهلاك (CPI) وهذا يتوقف طبعاً على مدى أهمية المنتجات النفطية ضمن سلة الاستهلاك وبالإضافة إلى هذا الأثر المباشر يوجد ما يسمى بآثار الدور الثاني، فبسبب انخفاض القدرة الشرائية الناتج عن ارتفاع أسعار الاستهلاك، قد يطالب العمال برفع الأجور، مما يؤدي إلى حلقات الأسعار أجور، أما المؤسسات فإنها بدورها تحول ارتفاع تكاليف الإنتاج الناتج عن ارتفاع أسعار النفط إلى ارتفاع في أسعار البيع، وهو ما يؤدي إلى تغذية حلقة الأسعار، أجور، إذ أنه يولد مراجعات تصاعدية للتضخم المتوقع.

الفرع الخامس: انعكاسات حركة أسعار النفط على تطورات معدلات التضخم.

يتم الاعتماد في أغلب البلدان على مؤشر أسعار الاستهلاك لتقييم الاتجاهات العامة للتضخم، إذ يتفق المحللون على أهمية هذا المؤشر باعتباره مقياساً لمعدل التضخم، وذلك نظراً لتوفر أغلب الموارد الإحصائية حوله، كما أنه يعبر عن تكلفة المعيشة، ويصور التدهور الذي يطرأ على القوة الشرائية للنقد، إذ أنه يستعمل في أهداف تقييم الأجور والرواتب، إن مؤشر أسعار الاستهلاك هو الوسيلة الأساسية لقياس التضخم في الجزائر نظراً لانعكاساته على العائلات، إذ يتم حسابه شهرياً من طرف الديوان الوطني للإحصائيات باعتماد سلة تتكون من 260 سلعة وخدمة، مركزة بشكل قوي باتجاه المواد الغذائية والمشروبات غير الكحولية التي تشكل أكثر من 44% من سلة الاستهلاك، و يحسب هذا المؤشر وفقاً لصيغة "لاسبير"، باتخاذ سنة 1989 كسنة مرجعية، أما الأوزان فتعتمد على تحقيقات الإنفاق العائلي على المستوى الوطني، لذا فإن العوامل المؤثرة على أسعار الغذاء تغطي على حركات مؤشر أسعار الاستهلاك، وتشمل هذه العوامل الظروف الجوية، حركات أسعار الصرف، أسعار الواردات وغيرها².

¹ - J.C. Fuhrer، «The Phillips Curve is alive and well»، New England Economic Review of the Federal Reserve Bank of Boston، March/April 1995، PP. 41-56 ; R.J. Gordon، «The time-varying NAIRU and its implications for economic policy»، Journal of Economic Perspectives، Vol.11، No.1، 1997، PP. 11-32 and M.A. Hooker، (2002).

² - بن سبع حمزة، " أثر صدمات أسعار النفط على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية (عرض النقد، الإنفاق الحكومي، البطالة، و التضخم) في الجزائر_دراسة اقتصادية قياسية باستخدام تقنية VAR للفترة (2010/1970) "، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، جامعة الجزائر 3، الجزائر، ص: 27 - 28 - 40.

المطلب الثالث: مؤشرات قياس معدلات التضخم.

غالبا ما يستند في قياس ظاهرة التضخم على عدد من المؤشرات أهمها تلك المتغيرات التي تطرأ على مستويات الأسعار كمية ، وسائل الدفع ، ومعاملات الضغوط التضخمية ، ولهذا نعتبر أن معرفة المؤشرات التي تقيس مختلف مظاهر التضخم في الجزائر هي بمثابة الركيزة الأولى لإقتناء أبعاد هذه الظاهرة في الإقتصاد الوطني¹.

الفرع الأول: مؤشر أسعار الاستهلاك (CPI) في الجزائر.

يحتسب مؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر شهريا من قبل الديوان الوطني للإحصاء، ذلك بهدف قياس تطور أسعار السلع والخدمات. إذ يستخدم في الجزائر رقم " لاسبير Laspeyre Index " والذي يتميز بكونه يأخذ الكميات في سنة الأساس كأساس للترجيح، وتحسب هذه الكميات انطلاقا من الإحصاء الوطني للاستهلاك، ويوضح لنا هذا الرقم كيف تتطور أسعار نفس السلع والخدمات عبر الزمن، أي يبين لنا كم يجب أن ننفق في اليوم من أجل استهلاك نفس الكمية من السلع والخدمات في فترة زمنية سابقة. وقد تم اعتماده على أساس الإحصاء الوطني حول استهلاك العائلات الجزائرية سنة 1998 ، حيث يتم اختيار المواد بناءا على معايير يحددها الجهاز الإحصائي للديوان الوطني للإحصاء.

يتفق المحللون على أهمية هذا المؤشر باعتباره مقياسا مهما لمعدل التضخم، لأنه يصور التدهور الذي يطرأ على القوة الشرائية للنقود أو على مستوى معيشة الأفراد. كما يعد التطور الذي يطرأ على الرقم القياسي لأسعار المنتجات الغذائية ؛ المشروبات ؛ الأحذية والملابس ؛ السكن والأثاث ؛ أهم الخدمات المتمثلة في الصحة ؛ النقل ؛ الاتصال والتعليم من أهم المؤشرات الخاصة بالرقم القياسي لأسعار الاستهلاك، وذلك باعتبارها أهم السلع الاستهلاكية للأسر.²

والجدول التالي يوضح تطورات نسبة الاستهلاك من الناتج الداخلي الخام و معدلات التضخم للسنوات 2008 حتى 2018:

¹ - أسامة عيدة، الساسي حمدي، مرجع سبق ذكره، ص: 67.

² - نوة بن يوسف ، " أثر التضخم على ميزان المدفوعات دراسة تحليلية قياسية للجزائر خلال الفترة 1990-2012 "، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة المسيلة، الجزائر، العدد السادس عشر، ديسمبر 2014، ص: 30-31.

جدول رقم (2-11): تطورات معدل الاستهلاك من الناتج الداخلي الخام مع معدل التضخم خلال

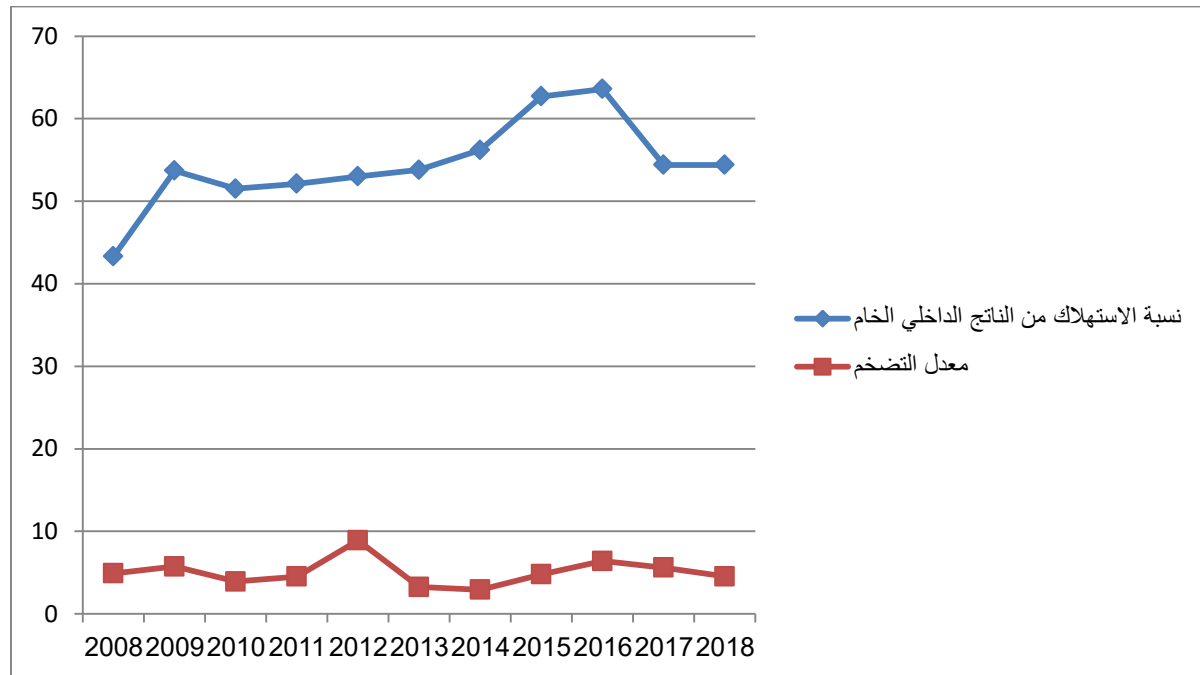
الفترة 2008-2018

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
نسبة الاستهلاك من الناتج الداخلي الخام	43,3	53,7	51,5	52,1	53,0	53,8	56,2	62,7	63,6	54,4	54,4
معدل التضخم	4,9	5,74	3,91	4,52	8,89	3,25	2,92	4,78	6,40	5,60	4,53

المصدر: من اعداد الطالبين بناء على التقارير السنوية لبنك الجزائر 2013-2018.

الشكل رقم (2-10): تطورات معدل الاستهلاك من الناتج الداخلي الخام مع معدل التضخم خلال الفترة

2008-2018



المصدر: من اعداد الطالبين باستخدام برنامج Excel.

من خلال الشكل رقم (2-10) لاحظنا أن معدلات الاستهلاك واصلت استقرارها فوق معدل 50 % من الناتج المحلي برغم الزيادة المسجلة في معدلات التضخم حيث يلجأ الأفراد في هذه الحالة إلى مدخراتهم للمحافظة على نفس المستوى من الاستهلاك فتتخفص تبعا لذلك مخصصات الادخار من الدخل الفردي و الوطني

الفرع الثاني: الأرقام القياسية للأسعار.

الأرقام القياسية للأسعار عبارة عن متوسطات نسبية و زمنية للأسعار، وتعد لمختلف السلع، إضافة إلى كونها أداة ملاحظة إحصائية، الهدف منها هو قياس تطورات الأسعار، حيث يقصد بالنسبية أنها تبين مدى التطور في النقود والأسعار بالنسبة لسنة تسمى سنة الأساس التي يقاس التغير نسبة لها نظرا لثبات الأسعار في تلك السنة، أما اعتبار الأرقام القياسية هي أرقام زمنية يعود إلى كونها تعكس التغيرات في الأسعار خلال فترة زمنية معينة.

كلما كانت الأرقام القياسية دقيقة وشاملة كلما دل ذلك على مقدرتها في عكس التغيرات التي تحدث في القوة الشرائية للنقود.

وتتمثل أهم الأرقام القياسية للأسعار فيما يلي:

✓ الرقم القياسي لأسعار الجملة.

✓ الرقم القياسي لأسعار التجزئة.

✓ الرقم القياسي الضمني.¹

الفرع الثالث: الرقم القياسي الضمني (GDP Déflator).

ويطلق عليه المخفض الضمني للناتج المحلي أو المنكماش الضمني للناتج الداخلي الخام، ويقصد به ذلك الرقم الذي يعبر عن العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي بأسعار سنة أساس معينة والناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية.² حيث يتم الحصول عليه من خلال قسمة الناتج الداخلي الخام بالأسعار الجارية لسنة معينة على الناتج الداخلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لنفس السنة مضروبا في مئة.³ يحتوي هذا المؤشر على عكس مؤشر أسعار المستهلك، على جميع أسعار السلع والخدمات الموجودة في الاقتصاد الوطني من السلع الوسيطة إلى الإنتاجية والاستهلاكية النهائية.⁴

¹ - خليفي فايزة، شنافي خديجة، "دراسة قياسية لمدى تأثير السياسة النقدية على التضخم في الجزائر للفترة 1990-2014"، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، 2014/2015، ص: 37، 38.

² - عبد الجليل شليق، "استخدام أدوات السياسة المالية في ضبط التضخم في الدول النامية دراسة حالة الجزائر 1990-2009"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، 2011/2012، ص: 72.

³ - دليلة عامر، علي ذهب، "تقييم دور البنك المركزي في معالجة التضخم دراسة حالة الجزائر خلال الفترة من 2009 - 2014"، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، التخصص بنوك، 2014/2015، ص: 30.

⁴ - خلاص أسماء، "أثر نمو الكتلة النقدية على التضخم في الجزائر دراسة تحليلية وتنبؤية في أفق 2022"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، 2017/2018، ص: 60.

ويمكن القول هنا أنه كلما كان النمو في الرقم القياسي الضمني للنواتج المحلي الإجمالي موجبا أو سالبا وأقرب إلى الصفر فإن ذلك يدل على وجود الاستقرار الاقتصادي، أما إذا ابتعدت القيمة عن الصفر (الموجبة) فإن ذلك يدل على الارتفاع في المستوى العام للأسعار، والعكس بالنسبة للقيمة السالبة، ويمتاز هذا المعيار بأنه يعكس بدرجة أكبر فكرة التضخم المحلي.¹

¹ - عبد الجليل شليق، مرجع سبق ذكره، ص: 72.

المبحث الثالث: الإطار القياسي لأثر تغير سعر النفط على معدل التضخم.

بعد التطرق إلى الدراسة النظرية حول تقلبات أسعار النفط مع معدل التضخم سنحاول في هذا المبحث تقديم إطار نظري خاص بالاقتصاد القياسي الذي أصبح من العلوم البالغة الأهمية في الوقت الحاضر، باعتباره الأداة الأساسية التي تقدر مكونات النظرية الاقتصادية وغيرها من العلوم، بإعطائها تقديرات عددية تقربها إلى الواقع لتكون أكثر منطقية وقبولا.

المطلب الأول: الإطار النظري لتحليل الانحدار الخطي البسيط و المتعدد.

الفرع الأول: مفاهيم حول الانحدار الخطي البسيط.

يعتبر الانحدار الخطي البسيط أبسط أنواع نماذج الانحدار، بحيث يوجد العديد من العلاقات الاقتصادية التي يمكن قياسها باستخدام هذا الأسلوب، مثل علاقة الإنفاق الاستهلاكي و الدخل المتاح، وعلاقة الكمية المطلوبة من السلعة وسعرها، وأيضا مستوى البطالة مع معدل التضخم.

سننتقل إذن في هذا المطلب إلى كتابة النموذج الخطي والفرضيات الأساسية و تقدير معالم النموذج وكذا توزيع المعاينة للمقدرات و التقدير المجالي للمعالم و كذلك التقدير بطريقة المعقولة العظمى وتحليل التباين و القدرة التفسيرية للنموذج إضافة إلى اختبار الفرضيات.

أولا: كتابة النموذج الخطي والفرضيات الأساسية.

يمكن نمذجة العلاقة بين المتغيرين Y_i و X_i على الشكل التالي:

$$Y_i = \beta_0 + \beta_1 X_i + \varepsilon_i , \quad i = 1, \dots, n$$

حيث: Y_i يسمى بالمتغير المفسر أو التابع و X_i بالمتغير المفسر أو المستقل، β_0 و β_1 هما معلما النموذج. أما ε_i فيمثل الخطأ في تفسير y_i ، ومنه يمكن كتابته انطلاقا العلاقة:

$$\varepsilon_i = Y_i - \beta_0 - \beta_1 X_i$$

ويرجع وجود حد الخطأ إلى إهمال بعض المتغيرات المستقلة التي يمكن أن تؤثر على المتغير التابع في النموذج و حدوث خطأ في كل من تجميع البيانات وقياس المتغيرات الاقتصادية و يرجع ذلك أيضا إلى الصياغة الرياضية غير السليمة للنموذج.

ويترتب على إسقاط هذا الافتراض حدوث أخطاء تحديد تتمثل في إغفال متغيرات مستقلة هامة في نموذج الانحدار المراد تقديره، أو احتواء هذا النموذج على متغيرات مستقلة غير هامة وفي تغير معاملات الانحدار أي أن معاملات الانحدار قد لا تظل ثابتة أثناء الفترة الزمنية التي تم تجميع البيانات عنها.¹

ثانيا: فرضيات النموذج.

1. الفرضية الأولى: الأمل الرياضي للأخطاء معدوم

$$E(\varepsilon_i) = 0, \forall_i = 1 \dots n$$

2. ثانيا: الفرضية الثانية: تجانس (ثبات) تباين الأخطاء Homoscedasticity

هو ما يعني أن تشتتها حول المتوسط ثابت، ونعبر عنها رياضيا بالكتابة:

$$var(\varepsilon_i) = E(\varepsilon_i^2) = \sigma^2, \forall_i = 1 \dots n$$

3. ثالثا: الفرضية الثالثة: عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء

بمعنى أن التباينات المشتركة لأخطاء الملاحظات المختلفة تكون معدومة، وهذا على مختلف مشاهدات مكونات العينة، ونعبر عنها رياضيا كما يلي:

$$cov(\varepsilon_i, \varepsilon_j) = E(\varepsilon_i \varepsilon_j) = 0, \quad \forall_i \neq j, \quad i, j = 1 \dots n$$

4. رابعا: الفرضية الرابعة: تتعلق بقيم المتغير المستقل X_i :

$$cov(X_i, \varepsilon_j) = 0, \forall_i = 1 \dots n$$

الفرع الثاني: مفاهيم حول نموذج الانحدار الخطي المتعدد.

يعتبر نموذج الانحدار الخطي المتعدد ذلك النموذج الذي يقيس تأثير مجموعة من المتغيرات المستقلة على متغير تابع، وسنتناول فيما يلي أهم المفاهيم والفرضيات والشروط اللازمة لتطبيق هذا النموذج.

أولاً: طبيعة النموذج الخطي المتعدد.

يستند نموذج الانحدار الخطي المتعدد على افتراض وجود علاقة خطية بين متغير تابع (y_i) وعدد من المتغيرات المستقلة $(X_1, X_2, X_3, \dots, X_K)$ وحد عشوائي (ε_i) ويعبر عن هذه العلاقة بالنسبة ل n من المشاهدات و K من المتغيرات المستقلة بالشكل الآتي:

¹ - محمد شيخي، " طرق الاقتصاد القياسي محاضرات وتطبيقات "، الطبعة الأولى، 2011، ص: 19 - 20.

$$y = \beta_0 + \beta_1 X_1 + \beta_2 X_2 + \beta_3 X_3 + \dots + \beta_k X_k + \varepsilon_i$$

ثانيا: فرضيات النموذج الخطي المتعدد.

إن هذه الصيغة تعبر عن العلاقة الحقيقية المجهولة والمراد تقديرها باستخدام الإحصاءات المتوفرة عن المتغير التابع y ، والمتغيرات المستقلة $(x_1, x_2, x_3, \dots, x_k)$ ، لذلك يتوجب تحقيق الفروض الأساسية التالية:

- وجود علاقة خطية بين المتغير التابع y والمتغيرات المستقلة، أي أن y هو دالة خطية في المتغيرات المستقلة.
 - التوقع الرياضي للمتغيرات المفسرة المهمة معدوم، بمعنى $E(\varepsilon) = 0$.
 - تباين الأخطاء متجانس بمعنى أن: $Var(\varepsilon_i) = E(\varepsilon_i^2) = \sigma_\varepsilon^2$.
 - استقلالية الأخطاء بمعنى أن: $cov(\varepsilon_i, \varepsilon_j) = 0: i \neq j$.
 - عدم الارتباط بين المتغيرات المستقلة والبواقي أي:
- $$cov(x_i, \varepsilon_i) = E(x_i \varepsilon_i) = x_i E(\varepsilon_i) = 0$$
- المتغير العشوائي يتبع التوزيع الطبيعي بمعنى: $\varepsilon \rightarrow N(0, \sigma_\varepsilon^2 I_n)$.
 - أن يكون حجم العينة أكبر بكثير من عدد المعالم المقدرة في النموذج: $n > (K + 1)$.¹

الفرع الثاني: تقدير معالم النموذج.

أولا: طريقة المربعات الصغرى العادية (ols) Ordinary least square method

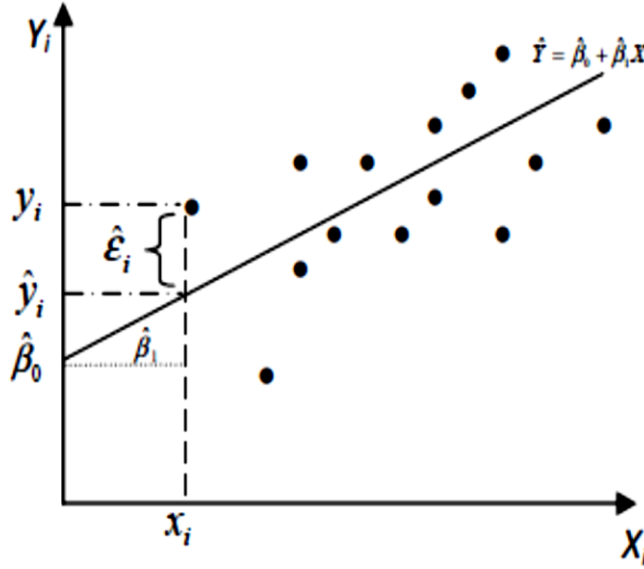
هناك طرق عدة لتقدير نماذج الانحدار الخطية وغير الخطية إلا أن أفضل الطرق قاطبة في تقدير النماذج الخطية هي طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (ols) والتي تعتبر أفضل تقدير خطي غير متحيز وتعرف اختصارا (bleue) أي: Beast linear unbiased estimate.²

إن هذه الطريقة تحاول إيجاد أحسن تصحيح خطي بتدئته مربعات الانحراف (بين المشاهدات الفعلية والمقدرة) $\sum_{i=1}^n \widehat{\varepsilon}_i^2$ ، حيث: $\widehat{\varepsilon}_i = Y_i - \widehat{Y}_i$.

¹ - عبد الفتاح بوهالي، نادية بوخرىص، " أثر الأدوات الكمية للسياسة النقدية على معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة 2014/2017"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، 2017/2018، ص: 105-106.

² - صادق علي طعان، " الاقتصاد القياسي نظرية وحلول تطبيق باستخدام برنامج Mini tab، 14"، دار جرير للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2010، ص: 29.

الشكل رقم (2-11): الهدف من طريقة المربعات الصغرى



المصدر: سعيد هتهات، دراسة اقتصادية وقياسية لظاهرة التضخم في الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص دراسات اقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، ص: 98.

وهذا ما يمكن كتابته رياضيا ب: $Min \sum_{i=1}^n \hat{\epsilon}_i^2 = Min_{\hat{\beta}_0, \hat{\beta}_1} \sum_{i=1}^n (Y_i - \hat{\beta}_0 - \hat{\beta}_1 X_i)^2$ والشرط اللازم لتدئنة هذه العلاقة هو أن تكون المشتقات الجزئية بالنسبة لـ $\hat{\beta}_0$ و $\hat{\beta}_1$ معدومة أي :

$$\left\{ \frac{\partial}{\partial \hat{\beta}_0} \sum_i (Y_i - \hat{\beta}_0 - \hat{\beta}_1 X_i)^2 = 0 \right.$$

$$\left. \frac{\partial}{\partial \hat{\beta}_1} \sum_i (Y_i - \hat{\beta}_0 - \hat{\beta}_1 X_i)^2 = 0 \right.$$

بعد حل جملة المعادلات السابقة نتحصل على تقدير معلمتي النموذج:

$$\begin{cases} \hat{\beta}_1 = \frac{n \sum_i X_i Y_i - \sum_i X_i \sum_i Y_i}{n \sum_i X_i^2 - (\sum_i X_i)^2} \\ \hat{\beta}_0 = \bar{Y} - \hat{\beta}_1 \bar{X} \end{cases}$$

ومن المفيد استخدام صيغة مكافئة لتقدير $\hat{\beta}_1$: $\hat{\beta}_1 = \frac{\sum_{i=1}^n (X_i - \bar{X})(Y_i - \bar{Y})}{\sum_{i=1}^n (X_i - \bar{X})^2}$

ويكون النموذج المقدر (خط الانحدار) بطريقة المربعات الصغرى المقدرة (OLS) كما يلي:

$$\hat{Y}_i = \hat{\beta}_0 + \hat{\beta}_1 X_i$$

ثانيا: خصائص مقدرات المربعات الصغرى

1- خاصية عدم التحيز: التحيز هو ذلك الفرق بين مقدرة ما ووسط توزيعها، فإذا كان هذا الفرق يختلف عن الصفر نقول عن ذلك المقدر بأنه متحيز، وإذا عدنا إلى مقدرتي المربعات الصغرى فإننا نجد $E(\hat{\beta}_0) = \beta_0$

ومنه نقول أن $\hat{\beta}_0$ و $\hat{\beta}_1$ هما مقدرتين غير متحيزتين ل β_0 و β_1 على التوالي.

2- أفضل مقدر خطي غير متحيز BLUE: تنطلق هذه الفكرة من نظرية Gauss-Markov والتي تقول "من بين المقدرات الخطية وغير المتحيزة، تكون مقدرتا المربعات الصغرى العادية $\hat{\beta}_0$ و $\hat{\beta}_1$ أفضل مقدرتين خطيتين وغير متحيزتين، حيث أن لها أصغر تباين ممكن مقارنة مع بقية المقدرات الخطية وغير المتحيزة الأخرى".¹

3- خاصية الاتساق: إذا واجهنا مشكلة تحيز مقدرة ما، فإننا ننظر إلى الخاصية التقاربية لذلك المقدر، ويحدث ذلك لما يكون المتغير المستقل X_i عبارة عن متغير تابع ومبطاً بفترة زمنية ما، ونقول عن $\hat{\beta}_1$ بأنه مقدر متسق (Consistent Estimator)، إذا كان: كلما $n \rightarrow \infty$ فإن توزيع المعاينة ل $\hat{\beta}_1$ يقترب من القيمة الحقيقية β_1 ، ونقول أن النهاية الاحتمالية للمقدر $\hat{\beta}_1$ هي β_1 ونكتب: $p \lim_{n \rightarrow \infty} (\hat{\beta}_1) = \beta_1$ لكن هذا الشرط غير كاف للحصول على مقدر متسق، بل يجب أن تكون قيمتا التحيز والتباين تقتربان أو تساويان الصفر كلما اقترب n من ما لانهاية أي:

$$1. \lim_{n \rightarrow \infty} E(\hat{\beta}_1) = p \lim_{n \rightarrow \infty} (\hat{\beta}_1) = \beta_1$$

$$2. \lim_{n \rightarrow \infty} var(\hat{\beta}_1) = p \lim_{n \rightarrow \infty} var(\hat{\beta}_1) = 0$$

وبتحقق هذين الشرطين، نقول عن المقدر $\hat{\beta}_1$ بأنه مقدر متسق للمعلمة الحقيقية. إن المقدرات المتحصل عليها لكل من β_0 ، β_1 و σ^2 سواء بطريقة المربعات الصغرى أو غيرها هي تقديرات نقطية،

¹ - سعيد هتهات، مرجع سبق ذكره، ص: 98-99.

ولكن من المهم أن يكون لدى الاقتصادي أكثر من اختيار، ولذلك يجب أن نبني مجالا لهذه المقدرات وذلك بقبول مستوى ثقة معين وهو ما نسميه بالتقدير المجالي للمعالم.¹

الفرع الثالث: توزيع المعاينة للمقدرات و التقدير المجالي للمعالم

أولا: حساب تباينات المقدرات

لبناء مجال الثقة للمعالم، يتعين معرفة تباين كل من $\hat{\beta}_0$ و $\hat{\beta}_1$ والبواقي.

تباين $\hat{\beta}_0$:

$$var(\hat{\beta}_0) = \left\{ \frac{1}{n} + \frac{\bar{X}^2}{\sum_{i=1}^n (X_i - \bar{X})^2} \right\} \sigma_c^2 = \left\{ \frac{\sum_{i=1}^n X_i^2}{n \sum_{i=1}^n (X_i - \bar{X})^2} \right\} \sigma_c^2$$

تباين $\hat{\beta}_1$:

$$var(\hat{\beta}_0) = \frac{\sigma_\varepsilon^2}{n} + \bar{X}^2 var(\hat{\beta}_1)$$

وبناء على هذا التعريف تكون الانحرافات المعيارية (Standard déviations) هي الجذور التربيعية لتباينات المقدرات، أما الأخطاء المعيارية (Standard errors) فهي الجذور التربيعية لمقدرات الانحرافات المعيارية أي:

$$\hat{\sigma}_{\hat{\beta}_0} = \sqrt{var(\hat{\beta}_0)} = \sigma_c \sqrt{\frac{\sum X_i^2}{n \sum (X_i - \bar{X})^2}}$$

$$\hat{\sigma}_{\hat{\beta}_1} = \sqrt{var(\hat{\beta}_1)} = \frac{\sigma_c}{\sqrt{\sum (X_i - \bar{X})^2}}$$

¹ - محمد شيخي، مرجع سبق ذكره، ص: 25.

نلاحظ أن تباين كل مقدر غير معروف لأنه يرتبط بتباين الأخطاء النظري σ_ε^2 ، فينبغي في هذه الحالة تقدير تباين الأخطاء للحصول على تباين البواقي:

$$\hat{\sigma}_\varepsilon^2 = \frac{\sum_{i=1}^n \hat{\varepsilon}_i^2}{n-2}$$

القيمة التي في البسط تعبر عن مجموع مربعات البواقي حيث: $\sum_{i=1}^n \hat{\varepsilon}_i^2 = \sum_{i=1}^n (Y_i - \hat{Y}_i)^2$ أما $n-2$ فهي درجة الحرية، تعبر عن حجم العينة ناقص 2 وذلك لوجود معلمين للتقدير في النموذج.¹

ثانياً: بناء مجال الثقة للمعالم.

بمعرفة توزيع $\hat{\beta}_0$ و $\hat{\beta}_1$ يمكن تكوين مجالات ثقة وإجراء اختبار الفرضيات الموضوعة حول معالم الانحدار β_0 و β_1 على التوالي، نعطي مجالا للقيم التي يمكن أن تحتوي عليها معالم الانحدار الحقيقية، مع كل مجال ثقة نضع مستوى إحصائيا للمعنوية، حيث أن احتمال احتواء المجال المذكور على معلمة الانحدار الحقيقية يكون واحد مطروحا منه مستوى المعنوية، أي $(1-\alpha)$.²

ولتكوين مجال الثقة من التوزيع t بالنسبة للمعلمين β_0 و β_1 نكتب القانون الخاص لكل معلمة:

في حالة $n \geq 30$ و σ^2 غير معروف:

$$\frac{\hat{\beta}_0 - \beta_0}{\hat{\sigma}_{\hat{\beta}_0}} \quad t \rightarrow (n-2)$$

$$\frac{\hat{\beta}_1 - \beta_1}{\hat{\sigma}_{\hat{\beta}_1}} \quad t \rightarrow (n-2)$$

عند مستوى معنوية $(\alpha\%)$ يكون مجال الثقة لكلا المعلمين:

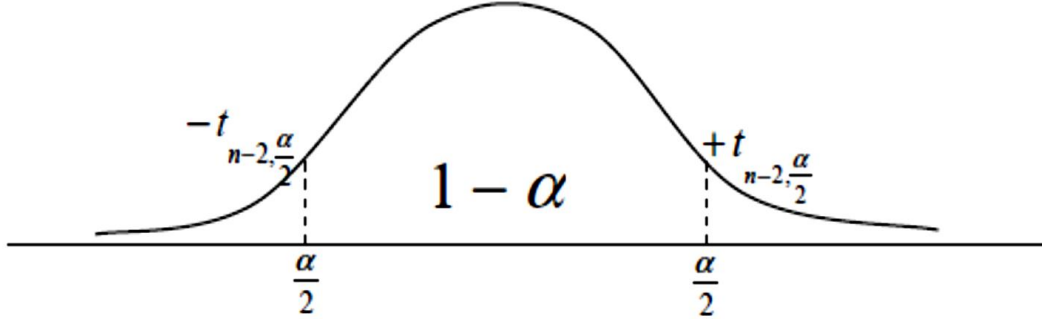
$$Pr \left[-t_{n-2, \frac{\alpha}{2}} \leq \frac{\hat{\beta}_0 - \beta_0}{\hat{\sigma}_{\hat{\beta}_0}} \leq t_{n-2, \frac{\alpha}{2}} \right] = 1 - \alpha$$

$$Pr \left[-t_{n-2, \frac{\alpha}{2}} \leq \frac{\hat{\beta}_1 - \beta_1}{\hat{\sigma}_{\hat{\beta}_1}} \leq t_{n-2, \frac{\alpha}{2}} \right] = 1 - \alpha$$

¹ - محمد شيخي، مرجع سبق ذكره، ص: 27-33.

² - سعيد هتهات، مرجع سبق ذكره، ص: 100.

الشكل رقم (2-12): توزيع المعاينة ل $\hat{\beta}_1$ ثنائي الطرف



المصدر: محمد شيخي، طرق الاقتصاد القياسي محاضراته وتطبيقاته، دار النشر والتوزيع الحامد، الطبعة الأولى، 2011، ص: 33.

إذا ضربنا (داخل الاحتمال) كل الأطراف بواسطة $(\hat{\sigma}_{\hat{\beta}_0}, \hat{\sigma}_{\hat{\beta}_1})$ و أضفنا $\beta_0(\beta_1)$ لأطراف المتراجحة نجد:

$$\beta_0 \in [\hat{\beta}_0 - t_{n-2, \frac{\alpha}{2}} \hat{\sigma}_{\hat{\beta}_0}, \hat{\beta}_0 + t_{n-2, \frac{\alpha}{2}} \hat{\sigma}_{\hat{\beta}_0}]$$

$$\beta_1 \in [\hat{\beta}_1 - t_{n-2, \frac{\alpha}{2}} \hat{\sigma}_{\hat{\beta}_1}, \hat{\beta}_1 + t_{n-2, \frac{\alpha}{2}} \hat{\sigma}_{\hat{\beta}_1}]$$

$t_{n-2, \frac{\alpha}{2}}$: القيمة الحرجة لتوزيع Student $n-2$ و نسبة معنوية $(\alpha \%)$ ونجد من جدول التوزيع القيمة المحسوبة.

في حالة $n > 30$ و σ^2 معروف:

$$\hat{\beta}_1 \rightarrow N\left(\beta_1, \frac{\hat{\sigma}_{\varepsilon}^2}{\sum_i x_i^2}\right)$$

$$\hat{\beta}_0 \rightarrow N\left(\beta_0, \hat{\sigma}_{\varepsilon}^2 \frac{\sum_i x_i^2}{n \sum_i x_i^2}\right)$$

$$\frac{\hat{\beta}_0 - \beta_0}{\hat{\sigma}_{\hat{\beta}_0}} \rightarrow N(0,1)$$

$$\frac{\hat{\beta}_1 - \beta_1}{\hat{\sigma}_{\hat{\beta}_1}} \rightarrow N(0,1)$$

عند مستوى معنوية ($\alpha\%$) يكون مجال الثقة لكلا المعلمين:

$$Pr \left[-z_{\frac{\alpha}{2}} \leq \frac{\hat{\beta}_0 - \beta_0}{\hat{\sigma}_{\hat{\beta}_0}} \leq +z_{\frac{\alpha}{2}} \right] = 1 - \alpha$$

$$Pr \left[-z_{\frac{\alpha}{2}} \leq \frac{\hat{\beta}_1 - \beta_1}{\hat{\sigma}_{\hat{\beta}_1}} \leq +z_{\frac{\alpha}{2}} \right] = 1 - \alpha$$

نفس الشيء، نضرب (داخل الاحتمال) كل الأطراف بواسطة $(\hat{\sigma}_{\hat{\beta}_1})\hat{\sigma}_{\hat{\beta}_0}$ ونضيف $(\beta_1)\beta_0$ لأطراف المتراجحة نجد:

$$\beta_0 \in \left[\hat{\beta}_0 - z_{\frac{\alpha}{2}}\hat{\sigma}_{\hat{\beta}_0}, \hat{\beta}_0 + z_{\frac{\alpha}{2}}\hat{\sigma}_{\hat{\beta}_0} \right]$$

$$\beta_1 \in \left[\hat{\beta}_1 - z_{\frac{\alpha}{2}}\hat{\sigma}_{\hat{\beta}_1}, \hat{\beta}_1 + z_{\frac{\alpha}{2}}\hat{\sigma}_{\hat{\beta}_1} \right]$$

$z_{\frac{\alpha}{2}}$: القيمة الحرجة للتوزيع الطبيعي بنسبة معنوية ($\alpha\%$) ونجد من جدول التوزيع القيمة المحسوبة. كلما كان مجال الثقة ضيقا كلما كان المقدّر أحسن، لأن الأخطاء المعيارية تكون أصغر، نبني أيضا مجال الثقة ل σ^2 . لدينا:

$$x_{\alpha}^2(n-2) \sim \frac{(n-2)\hat{\sigma}_{\varepsilon}^2}{\sigma_{\varepsilon}^2}$$

$x_{\alpha}^2(n-2)$: القيمة الحرجة لتوزيع x^2 بدرجة حرية $n-2$ يكون مجال الثقة:

$$\begin{aligned} Pr \left[x_{\alpha/2}^2 \leq \frac{(n-2)\hat{\sigma}_{\varepsilon}^2}{\sigma_{\varepsilon}^2} \leq x_{1-\alpha/2}^2 \right] \\ = 1 - \alpha \rightarrow Pr \left[\frac{(n-2)\hat{\sigma}_{\varepsilon}^2}{x_{1-\alpha/2}^2} \leq \sigma_{\varepsilon}^2 \leq \frac{(n-2)\hat{\sigma}_{\varepsilon}^2}{x_{\alpha/2}^2} \right] \end{aligned}$$

يكون مجال الثقة لتباين الأخطاء:

$$\sigma^2_{\varepsilon} \in \left[\frac{(n-2)\hat{\sigma}^2_{\varepsilon}}{x^2_{1-\alpha/2}}, \frac{(n-2)\hat{\sigma}^2_{\varepsilon}}{x^2_{\alpha/2}} \right]$$

الفرع الرابع: التقدير بطريقة المعقولة العظمى

نفترض أن الأخطاء تتوزع توزيعاً طبيعياً و النموذج دائماً هو $Y_i = \beta_0 + \beta_1 x_i + \varepsilon_i$, $i = 1, \dots, n$ دالة كثافة الأخطاء تكتب على الشكل التالي:

$$f(\varepsilon_i) = (2\pi\sigma^2)^{-\frac{1}{2}} \exp\left(-\frac{\varepsilon_i^2}{2\sigma^2}\right)$$

نسمي $L(\varepsilon_i, \dots, \varepsilon_n)$ دالة المعقولة العظمى، وعليه:

$$\prod_{i=1}^n (2\pi\sigma^2)^{-\frac{n}{2}} \exp\left(-\frac{\varepsilon_i^2}{2\sigma^2}\right) L(\varepsilon_i, \dots, \varepsilon_n) = \prod_{i=1}^n f(\varepsilon_i)$$

نعلم أن: $\varepsilon_i = Y_i - \beta_0 - \beta_1$ وعليه:

$$\begin{aligned} L(\varepsilon_i, \dots, \varepsilon_n) &= (2\pi\sigma^2)^{-\frac{n}{2}} \exp\left(-\frac{1}{2} \sum_{i=1}^n \frac{\varepsilon_i^2}{\sigma^2}\right) \\ &= (2\pi\sigma^2)^{-\frac{n}{2}} \exp\left(-\frac{1}{2} \sum_{i=1}^n \frac{(Y_i - \beta_0 - \beta_1 X_i)^2}{\sigma^2}\right) \end{aligned}$$

نقوم بتقدير معالم النموذج وذلك بتعظيم لوغاريتم دالة المعقولة العظمى، حيث :

$$\max_{\hat{\beta}_0, \hat{\beta}_1, \hat{\sigma}^2} \log L = \max_{\hat{\beta}_0, \hat{\beta}_1, \hat{\sigma}^2} \left\{ -\frac{n}{2} \log 2\pi - \frac{n}{2} \log \sigma^2 - \frac{1}{2\sigma^2} \sum_{i=1}^n (Y_i - \beta_0 - \beta_1 X_i)^2 \right\}$$

نبحث عن شروط التعظيم حيث أن الشروط اللازمة هي:

$$\begin{cases} \frac{\partial \log L}{\partial \hat{\beta}_0} = 0 \leftrightarrow -\frac{2}{\hat{\sigma}^2} \sum_{i=1}^n (Y_i - \hat{\beta}_0 - \hat{\beta}_1 X_i)(-1) = 0 \\ \frac{\partial \log L}{\partial \hat{\beta}_1} = 0 \leftrightarrow -\frac{2}{\hat{\sigma}^2} \sum_{i=1}^n (Y_i - \hat{\beta}_0 - \hat{\beta}_1 X_i)(-X_i) = 0 \\ \frac{\partial \log L}{\partial \hat{\sigma}^2} = 0 \leftrightarrow -\frac{n}{2} \cdot \frac{2}{\hat{\sigma}^2} \cdot \frac{1}{2\hat{\sigma}^4} \sum_{i=1}^n (Y_i - \hat{\beta}_0 - \hat{\beta}_1 X_i)^2 = 0 \end{cases}$$

من المعادلات الثلاث يمكن بكل سهولة استخراج قيم المقدرات:

$$\hat{\beta}_0 = \bar{Y} - \hat{\beta}_1 \bar{X} \quad \text{من المعادلة الأولى:}$$

$$\hat{\beta}_1 = \frac{\sum_{i=1}^n (X_i - \bar{X})(Y_i - \bar{Y})}{\sum_{i=1}^n (X_i - \bar{X})^2} \quad \text{من المعادلة الثانية:}$$

$$-n\hat{\sigma}^2 = -\sum_{i=1}^n \hat{\varepsilon}_i^2 \rightarrow \hat{\sigma}^2 = \frac{\sum_{i=1}^n \hat{\varepsilon}_i^2}{n} \quad \text{ومن المعادلة الثالثة للجملة:}$$

لنتذكر تقدير تباين الأخطاء بطريقة المربعات الصغرى فبرهنا أنه غير متحيز و لكن المقدر المتحصل عليه بطريقة المعقولة العظمى متحيز. فلنسم $\hat{\sigma}_{ols}^2$ مقدر تباين الأخطاء بطريقة المربعات الصغرى و $\hat{\sigma}_{MLE}^2$ المقدر المتحصل عليه بطريقة المعقولة العظمى، لدينا:

$$\hat{\sigma}_{MLE}^2 = \frac{\sum_{i=1}^n \hat{\varepsilon}_i^2}{n} = \frac{n-2}{n} \cdot \frac{\sum_{i=1}^n \hat{\varepsilon}_i^2}{n-2}$$

بإدخال التوقع الرياضي على الطرفين:

$$E(\hat{\sigma}_{MLE}^2) = \left(\frac{n-2}{n}\right) \cdot E\left(\frac{\sum_{i=1}^n \hat{\varepsilon}_i^2}{n-2}\right) = \left(\frac{n-2}{n}\right) \cdot E(\hat{\sigma}_{ols}^2)$$

بما أن $\hat{\sigma}_{ols}^2$ غير متحيز أي: $E(\hat{\sigma}_{ols}^2) = \sigma^2$ ، إذن:

$E(\hat{\sigma}_{MLE}^2) = \left(\frac{n-2}{n}\right) \cdot \sigma^2 \rightarrow E(\hat{\sigma}_{MLE}^2) \neq \sigma^2$ وعليه نستنتج أن المقدر بطريقة المعقولة العظمى متحيز. يكون $\hat{\sigma}_{MLE}^2$ أحسن تقدير ل σ^2 إذا كان حجم العينة كبيرا أي أن $\frac{n-2}{n} \rightarrow 1$ لما $n \rightarrow \infty$ نستنتج أن: $E(\hat{\sigma}_{MLE}^2) = \sigma^2$ تسمى هذه الخاصية بخاصية عدم التحيز التقاربي.¹

¹ - محمد شيخي، مرجع سبق ذكره، ص: 33-37.

الفرع الخامس: تحليل التباين و القدرة التفسيرية للنموذج.

تساعد البواقي $\hat{\epsilon}_i$ على قياس مدى تمثيل المعادلة المفروضة في النموذج لمشاهدات العينة، حيث أن القيمة الكبيرة للبواقي تعني بأن التمثيل يكون غير جيد والقيمة الصغيرة لها تعني تمثيلاً جيداً للنموذج، إن المشكلة في استعمال البواقي كمقياس لجودة التوفيق هو أن قيمة البواقي تعتمد على المتغير التابع Y_i ، الذي نعرفه حول وسطه:

$$Y_i = \hat{Y}_i + \hat{\epsilon}_i$$

$$Y_i - \bar{Y} = \hat{Y}_i - \bar{Y} + \hat{\epsilon}_i$$

وبتربيع طرفي المعادلة أعلاه وجمعها بالنسبة لكل i نجد:

$$\sum_i (Y_i - \bar{Y})^2 = \sum_i (\hat{Y}_i - \bar{Y})^2 + \sum_i \hat{\epsilon}_i^2$$

وتعد هذه المعادلة مفيدة جداً لخدمة أغراضنا فيما يتعلق بقياس القدرة التفسيرية، ولذا من المهم أن نفحص بعناية معنى كل حد من حدودها:¹

Total Sum of Squares (TSS) هو مجموع مربعات الانحرافات الكلية في المتغير Y : $\sum_i (Y_i - \bar{Y})^2$

Explained Sum of Squares (ESS) فهو مجموع مربعات الانحرافات المشروحة: $\sum_i (\hat{Y}_i - \bar{Y})^2$

ويبقى الحد الأخير $\sum_i \hat{\epsilon}_i^2$ الذي هو مجموع مربعات البواقي: Residual Sum of Squares (RSS)

$$\boxed{TSS = ESS + RSS}$$

نعيد صياغة المعادلة السابقة على الشكل:

وبتقسيم كل الأطراف على الانحرافات الكلية TSS:

$$1 = \frac{ESS}{TSS} + \frac{RSS}{TSS}$$

وعليه نعرف معامل التحديد $R^2 = r^2$ كما يلي:

$$R^2 = r^2 = \frac{ESS}{TSS} = 1 - \frac{RSS}{TSS}$$

¹ - المرسي السيد الحجازي، عبد القادر محمد عطية، " مقدمة في الاقتصاد القياسي، المبادئ والتطبيقات "، الطبعة الأولى، النشر العلمي والمطابع، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2001، ص: 112.

معامل التحديد R^2 : يقيس ويشرح نسبة الانحرافات الكلية أو التغيرات التي تحدث في المتغير التابع Y_i والمشروحة بواسطة تغيرات المتغير المستقل X_i فهي نسبة تأثير المتغير المستقل على المتغير التابع، فهو إذن مقياس للقدرة التفسيرية للنموذج أي يختبر جودة التوفيق و الارتباط.

ويمكن حساب R^2 كالآتي:

$$R^2 = \frac{\sum (\hat{Y}_i - \bar{Y})^2}{\sum (Y_i - \bar{Y})^2} = 1 - \frac{\sum \hat{\varepsilon}_i^2}{\sum (Y_i - \bar{Y})^2}$$

ويعتبر R^2 من أهم المعاملات التي تقيس علاقة الارتباط بين متغيرين ووجود مثل هذه العلاقة يعني ضمناً أن أحد هذين المتغيرين يعتمد في تغيره أو في حدوثه على المتغير الآخر. معامل التحديد معرف وينتمي إلى المجال التالي:

$$0 \leq R^2 \leq 1$$

نذكر أن الفرق الجوهرى بين معامل التحديد و معامل الارتباط يكمن في السببية حيث يقيس معامل الارتباط العلاقة بين متغيرين بغض النظر عن الدور الذي يلعبه كل متغير، أما معامل التحديد فيقيس أيضاً الارتباط ولكن يأخذ بعين الاعتبار السببية حيث أن المتغير X_i هو الذي يشرح الظاهرة Y_i .

هناك علاقة بين R^2 و $\hat{\beta}_1$ ، ونضع:

$$R^2 = \frac{\hat{\beta}_1 \sum (X_i - \bar{X})(Y_i - \bar{Y})}{\sum (Y_i - \bar{Y})^2}$$

أو:

$$\frac{\hat{\beta}_1^2 \sum (X_i - \bar{X})^2}{\sum (Y_i - \bar{Y})^2} R^2 = \frac{ESS}{TSS} = \frac{\hat{\beta}_1 \sum (X_i - \bar{X})(Y_i - \bar{Y})}{\sum (Y_i - \bar{Y})^2}$$

الفرع السادس: اختبار الفرضيات.

بمعرفة توزيع $\hat{\beta}_0$ و $\hat{\beta}_1$ يمكن إجراء اختبار الفرضيات الموضوعة حول معالم النموذج β_0 و β_1 على التوالي. الاختبار الشائع جداً هو فرضية العدم H_0 ، وتقتصر على العموم بأنه لا يوجد أثر على النموذج من قبل متغير مستقل ما، ونظراً إلى أن الباحثين يتمنون قبول النموذج، فإن فرضية العدم توضع عادة لإثبات رفضها إذا أمكن ذلك. ونأمل رفض H_0 بإيجاد القيمة التقديرية والتي تكون تختلف عن الصفر، حتى نقبل النموذج.

أولاً: اختبار المعنوية الإحصائية للمعالم.

قد يكون النموذج المبني من طرفنا صحيحاً أو غير صحيح، و تثبت صحته من خلال اختباره، ويتم ذلك بواسطة فرض معلمة من معالم النموذج تساوي الصفر أو أي عدد آخر، وتسمى فرضية العدم H_0 ، وما دامت العلاقة بين x و y قائمة على أساس النموذج الخطي، فإن انعدام هذه العلاقة يعني بأن خط انحدار المجتمع هو عبارة عن خط أفقي، أي $(H_0: \beta_1 = 0)$ وبما أن الافتراض H_0 خاضع للاختبار، فإنه لا يكون بالضرورة صحيحاً، الأمر الذي يتطلب منا وضع فرض بديل $H_1: \beta_1 \neq 0$. وفي حالة معرفة إشارة β_1 مسبقاً من النظرية الاقتصادية فإن الافتراض البديل يكون $H_1: \beta_1 > 0$ (أو $H_1: \beta_1 < 0$)، وإذا طلب منا اختبار الفرضية:

$$H_0 = \beta_1 = 0 \text{ (فرضية العدم)}$$

$$H_1 = \beta_1 \neq 0 \text{ (الفرضية البديلة)}$$

$$t_c = \frac{\hat{\beta}_1}{\hat{\sigma}_{\hat{\beta}_1}}$$

نكتب: $t_c = \frac{\hat{\beta}_1 - \beta_1}{\hat{\sigma}_{\hat{\beta}_1}}$ وهي القيمة المحسوبة.

ما دما نختبر فرضية العدم، نكتب:

$t_c = \frac{\hat{\beta}_1}{\hat{\sigma}_{\hat{\beta}_1}}$ حيث نقبل H_0 بمستوى معنوية $(\alpha\%)$ إذا كانت $\left| \frac{\hat{\beta}_1}{\hat{\sigma}_{\hat{\beta}_1}} \right| \leq t_{n-2, \frac{\alpha}{2}}$ ففي هذه الحالة، المعلم

β_1 ليس له معنوية إحصائية أي يساوي معنوياً الصفر حيث $t_{n-2, \frac{\alpha}{2}}$ مأخوذة من جدول التوزيع t (ستودنت)

وتسمى بالقيمة المجدولة، ونرفض H_0 بمستوى معنوية $(\alpha\%)$ إذا كانت $\left| \frac{\hat{\beta}_1}{\hat{\sigma}_{\hat{\beta}_1}} \right| \leq t_{n-2, \frac{\alpha}{2}}$ أي المعلم β_1

له معنوية إحصائية فهو يختلف معنوياً عن الصفر. نقوم بنفس الاختبار مع الثابتة β_0 إضافة إلى ذلك، عندما يكون حجم العينة كبيراً ($n > 30$) فينبغي استعمال التوزيع الطبيعي و يمكن أخذ القيمة الحرجة $Z_{\alpha/2}$ و ذلك بحساب المساحة المظلة للتوزيع الطبيعي.

ثانياً: اختبار التوزيع F (اختبار المعنوية الكلية للنموذج).

إن اختبار معنوية (أثر) المتغير المستقل X_i ($H_0: \beta_1 = 0$) يمكن أن يكون في شكل توزيع Fisher :

$$F = \frac{\hat{\beta}_1^2 \sum x_i^2}{\sum \hat{\varepsilon}_i^2 / (n-2)} = \frac{(n-2) \hat{\beta}_1^2 \sum x_i^2}{RSS} \sim F_{1, n-2}$$

$$F = \frac{ESS/1}{RSS/(n-2)} \sim F_{1,n-2} \quad \text{أو:}$$

$$F = \frac{R^2/1}{(1-R^2)/(n-2)} = \frac{R^2}{(1-R^2)} \cdot (n-2) \sim F_{1,n-2}$$

في توزيع F، نختبر انعدام كل المعالم في آن واحد ضد فرضية معنوية الميل. القيمة المجدولة لإحصائية Fisher في هذه الحالة تعتمد على درجتَي حرية 1 (في البسط) و n-2 (في المقام).¹

المطلب الثاني: الصياغة الرياضية للنموذج.

تعد صياغة النموذج القياسي من أهم مراحل بناء النموذج وأصعبها، وذلك من خلال ما يتطلبه من تحديد للمتغيرات التي يجب أن يشتمل عليها النموذج أو التي يجب استبعادها منه والصياغة الرياضية له، وبداية نشير إلى ما يلي:

الفرع الأول: تحديد متغيرات النموذج.

يمكن تقسيم متغيرات الدراسة إلى ما يلي:

1- المتغير التابع: ويتمثل في مؤشر أسعار الاستهلاك ونرمز له ب (CPI)، تتأثر دالة أسعار النفط بعدة عوامل (متغيرات) من بينها معدلات التضخم (INF) إلا أن هذا الأخير لا يتوفر على معدلات شهرية سنقوم باختيار متغير (CPI) ويتمثل في الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك.

2- المتغيرات المستقلة (المفسرة): وتتمثل هذه المتغيرات فيما يلي:

أ- أسعار النفط: ونرمز لها بالرمز ب pp.

ب- قيمة الواردات: ونرمز لها ب m.

ت- كمية النفط المصدرة: ونرمز لها ب qp.

ث- الكتلة النقدية: ونرمز لها ب mo.

ج- الناتج الداخلي الخام: ونرمز له ب pib.

الفرع الثاني: تحديد الشكل الرياضي للنموذج

بعد التعرف على المتغيرات التي يحتويها النموذج القياسي، وبعد تجميع البيانات الخاصة بكل المتغيرات، يتم تحديد الشكل الرياضي للنموذج وشكل الدالة يكون كالآتي:

¹ - محمد شيخي، مرجع سبق ذكره، ص: 42 - 45.

$$cpi = f(pp, qp, m, mo, pib)$$

وسيتم استخدام أسلوب الانحدار الخطي المتعدد في تقدير النموذج القياسي الخاص بمعدل التضخم والصيغة الرياضية للنموذج تكون كما يلي:

$$cpi = \beta_0 + \beta_1 pp + \beta_2 qp + \beta_3 m + \beta_4 mo + \beta_5 pib$$

حيث:

β_0 : تمثل الحد الثابت في النموذج.

$\beta_1, \beta_2, \beta_3, \beta_4, \beta_5$: هي معاملات النموذج وتمثل مرونة تغير مؤشر أسعار الاستهلاك بالنسبة إلى المتغيرات المستقلة.

الفرع الثالث: تقدير معاملات النموذج الخطي المتعدد وتقييمه.

قبل صياغة نموذج الانحدار الخطي المتعدد الذي يقيس أثر تغيرات أسعار النفط على معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة 2013-2018، يتوجب تحديد عينة الدراسة، لينتم في الأخير تقييم النموذج واختبار صحته.

أولا: عينة الدراسة.

قبل الشروع في تقدير النموذج الخطي المتعدد الذي يقيس تأثير مختلف المتغيرات المستقلة على المتغير التابع (مؤشر أسعار الاستهلاك)، لا بد من جمع عينة كافية وملائمة لتنفيذ هذا النموذج وإجراء هذه الدراسة، حيث تضم عينة الدراسة في بحثنا هذا التغيرات الشهرية لمؤشر أسعار الاستهلاك (المتغير التابع) والمتغيرات المستقلة ابتداء من شهر جانفي 2013 إلى غاية شهر جويلية 2018 ليكون بذلك عدد المشاهدات 72 مشاهدة وهو بالتالي عدد كافٍ لإجراء هذه الدراسة.

ثانيا: صياغة نموذج الانحدار الخطي المتعدد.

بعد إدخال مختلف البيانات والأرقام الخاصة بالمتغير التابع والمتغيرات المستقلة على البرنامج الإحصائي (Eviews 09) وإجراء تحليل الانحدار الخطي المتعدد، باستخدام طريقة المربعات العادية الصغرى OLS تحصلنا على المخرجات التالية والتي سنقوم من خلالها بصياغة النموذج.

دراسة قياسية (2013-2018)

الجدول رقم (2-12): نتائج تقدير أثر تغيرات سعر النفط على مؤشر أسعار الاستهلاك خلال الفترة

2018-2013

Dependent Variable: CPI

Method: Least Squares

Date: 08/17/20 Time: 23:25

Sample: 2013M01 2018M12

Included observations: 72

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	154.0398	50.89990	3.026329	0.0035
PP	-0.117670	0.039078	-3.011134	0.0037
QP	-0.963319	0.967539	-0.995638	0.3231
M	-0.012454	0.003651	-3.410809	0.0011
MO	0.001330	0.001130	1.176174	0.2438
PIB	0.064764	0.014569	4.445441	0.0000
R-squared	0.967333	Mean dependent var	191.1981	
Adjusted R-squared	0.964859	S.D. dependent var	15.84557	
S.E. of regression	2.970411	Akaike info criterion	5.094933	
Sum squared resid	582.3405	Schwarz criterion	5.284655	
Log likelihood	-177.4176	Hannan-Quinn criter.	5.170462	
F-statistic	390.8834	Durbin-Watson stat	1.045837	
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: من اعداد الطالبين اعتمادا على برنامج Eviews 09.

الجدول رقم (2-13): ملخص نتائج تقدير النموذج الخطي المتعدد.

المعاملات	قيمة معاملات الانحدار β	القينة الاحتمالية لاختبار سيتودنت (t)
الثابت	154,039	0,0035
أسعار النفط	-0,1176	0,0037
كمية النفط المصدرة	-0,9633	0,3231
قيمة الواردات	-0,0124	0,0011
الكتلة النقدية	0,0013	0,2438
الناتج الداخلي الخام	0,0647	0,000

المصدر: من إعداد الطلبة استنادا على مخرجات البرنامج الإحصائي (Eviews 09).

نلاحظ من خلال الجدول رقم: (2-13) أن النموذج له معنوية إحصائية من خلال إشارة المعامل خلال فترة الدراسة لأن قيمة المعاملات سالبة من خلال $(\beta_1 = -0,1176)$ $(\beta_2 = -0,9633)$ ،

($\beta_3 = -0,0124$)، وهذا يتوافق مع النظرية الاقتصادية حيث يوجد هناك علاقة عكسية بين سعر النفط ومعدل التضخم (مؤشر أسعار الاستهلاك) وبين قيمة الواردات ومعدل التضخم (مؤشر أسعار الاستهلاك)، وعلاقة عكسية بين كمية النفط المصدرة ومؤشر أسعار الاستهلاك، بينما يظهر النموذج وجود علاقة طردية بين الكتلة النقدية ومؤشر أسعار الاستهلاك من خلال ($\beta_4 = 0,0013$) ، وبين الناتج الداخلي الخام ومؤشر أسعار الاستهلاك من خلال ($\beta_5 = 0,0647$) ، وهذا ما يتوافق أيضا مع النظرية الاقتصادية والتي يمكن استنتاجها من النموذج.

من خلال الجدول رقم (2-13) يمكننا صياغة نموذج الانحدار الخطي المتعدد بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع على النحو التالي:

$$Cpi = 154,039 - 0,117 PP - 0,9633 QP - 0,0124 M + 0,0013 MO + 0,0647 PIB$$

ثالثا: تقييم نموذج الانحدار الخطي المتعدد.

ويتم من خلاله إجراء كل من التحليل الاقتصادي والإحصائي والقياسي بهدف اختبار صحة النموذج ومدى توفر الشروط الضرورية الرياضية والإحصائية.

التحليل الاقتصادي:

بالنسبة لسعر النفط: ($\beta_1 = -0,117$) تشير المعلمة إلى وجود علاقة عكسية بين أسعار النفط ومؤشر أسعار الاستهلاك بحيث زيادة سعر النفط بوحدة واحدة يؤدي إلى انخفاض مؤشر أسعار الاستهلاك ب 0,117 وهذا ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية بحيث أن زيادة أسعار البترول تؤدي إلى زيادة إيرادات الدولة من العملة الصعبة مما يسمح بزيادة الواردات وعليه يزيد العرض الكلي لتحقيق توازن مع الطلب الكلي ويحدث تحقيق توازن في الأسعار مما يؤدي إلى انخفاض التضخم.

بالنسبة لكمية النفط المصدرة: ($\beta_1 = -0,963$) تشير المعلمة إلى وجود علاقة عكسية بين كمية النفط المصدرة ومؤشر أسعار الاستهلاك بحيث زيادة كمية النفط المصدرة بوحدة واحدة يؤدي إلى انخفاض مؤشر أسعار الاستهلاك ب 0,963 وهذا أيضا يتوافق مع النظرية الاقتصادية بحيث زيادة كمية النفط المصدرة يؤدي إلى زيادة إيرادات الدولة من العملة الصعبة مما يسمح بزيادة الواردات وعليه يزيد العرض الكلي لتحقيق توازن مع الطلب الكلي ويحدث تحقيق توازن في الأسعار مما يؤدي إلى انخفاض التضخم.

بالنسبة لقيمة الواردات: ($\beta_3 = -0,0124$) تشير المعلمة إلى وجود علاقة عكسية بين قيمة الواردات ومؤشر أسعار الاستهلاك بحيث زيادة قيمة الواردات بوحدة واحدة يؤدي إلى انخفاض قيمة مؤشر أسعار الاستهلاك بـ 0,0124 وهذا ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية بحيث أن زيادة قيمة الواردات تؤدي إلى زيادة العرض الكلي وهذا ما يؤدي إلى الاستقرار في الأسعار أو الانخفاض وبالتالي ينخفض التضخم وكذلك عند زيادة في إيرادات الجباية البترولية تقوم الدولة بتقديم الدعم لكثير من السلع الاستهلاكية مما يؤدي إلى انخفاضها في الأسواق المحلية.

بالنسبة للكتلة النقدية: ($\beta_4 = 0,0013$) تشير المعلمة إلى وجود علاقة طردية بين الكتلة النقدية ومؤشر أسعار الاستهلاك بحيث زيادة قيمة الكتلة النقدية بوحدة واحدة يؤدي إلى ارتفاع قيمة مؤشر أسعار الاستهلاك بـ 0,0013 وهذا ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية (النظرية الكمية للنقود) وتفيد هذه النظرية أن هناك علاقة ترابطية موجبة بين كمية النقود المتداولة ومستوى الأسعار (بمعنى أنه كلما ارتفع الأول زاد الثاني والعكس بالعكس)، مما يؤدي إلى ارتفاع معدلات التضخم.

بالنسبة للناتج الداخلي الخام: ($\beta_5 = 0,0647$) تشير المعلمة إلى وجود علاقة طردية بين الناتج الداخلي الخام ومؤشر أسعار الاستهلاك بحيث زيادة قيمة الناتج الداخلي الخام لوحدة واحدة يؤدي إلى ارتفاع قيمة مؤشر أسعار الاستهلاك بـ 0,0647 وهذا ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية بحيث أن ارتفاع الناتج المحلي الخام يؤدي إلى زيادة الناتج الوطني وبالتالي ترتفع الأجور.

التحليل الإحصائي:

بعد عملية تقدير معالم النموذج تأتي مرحلة تقييم المعلومات المتحصل عليها إحصائياً، والجدول التالي يوضح تقييم معاملات النموذج.

الجدول رقم (2-14): تقييم معلمات النموذج.

القدرة التفسيرية		المعنوية الكلية		المعنوية الجزئية		قيمة	المعلومات
\bar{R}^2	R^2	مستوى المعنوية	قيمة F	مستوى المعنوية	قيمة T	المعلومات	المقدرة
0,967	0,964	0,000	390,88	0,0035	3,026	154,039	α
				0,0037	-3,011	-0,1176	β_1
				0,3231	-0,995	-0,9633	β_2
				0,0011	-3,410	-0,0124	β_3
				0,2438	1,176	0,0013	β_4
				0,000	4,445	0,0647	β_5

المصدر: من إعداد الطلبة استنادا على مخرجات البرنامج الإحصائي (Eviews 09).

أ- القدرة التفسيرية للنموذج: من خلال الجدول رقم (2-14) نلاحظ أن معامل التحديد المعدل (المصحح)،

$\bar{R}^2 = 0,964$ وهذا يعني أن المتغيرات المستقلة تفسر مع 96,4 % من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع والباقي (3,6%) يعزى إلى عوامل أخرى التي تتمثل في المتغير العشوائي، وهي تعتبر قدرة تفسيرية مرتفعة.

ب- المعنوية الكلية للنموذج: ويتم التأكد من المعنوية الكلية للنموذج باستخدام إحصائية فيشر وهذا باستخدام الفرضيتين التاليتين:

الفرضية الصفرية H_0 : نموذج الانحدار غير معنوي بمعنى أن ليس هناك أثر لتغيرات أسعار النفط على معدلات التضخم.

الفرضية البديلة H_1 : نموذج الانحدار معنوي بمعنى أن هناك أثر لتغيرات أسعار النفط على معدلات التضخم.

من خلال الجدول رقم (2-14) يتضح أن القيمة الإحصائية لاختبار فيشر $F = 390,88$ وأن القيمة الاحتمالية لهذا الاختبار $Sig = 0.00$ وهي أصغر من مستوى الدلالة $\alpha = 5\%$ ، وبالتالي نرفض الفرضية

الصفرية H_0 ونقبل الفرضية البديلة H_1 والتي تنص على أن النموذج له معنوية كلية عند مستوى الدلالة 5% بمعنى أن هناك أثر لتغيرات أسعار النفط على معدلات التضخم في الجزائر.

ح- اختبار المعنوية الجزئية للنموذج: تستخدم إحصائية ستودنت (t) لتقييم المعنوية الجزئية للنموذج وذلك باختبار الفرضيات التالية والخاصة بكل معلمة من المعلمات:

• بالنسبة للثابت (β_0):

الفرضية الصفرية H_0 : قيمة الثابت ليس لها معنوية إحصائية.

الفرضية البديلة H_1 : قيمة الثابت لها معنوية إحصائية.

• بالنسبة ل (PP):

الفرضية الصفرية H_0 : ليس هناك أثر لسعر النفط (PP) على مؤشر أسعار الاستهلاك.

الفرضية البديلة H_1 : يوجد أثر لسعر النفط (PP) على مؤشر أسعار الاستهلاك.

• بالنسبة ل (QP):

الفرضية الصفرية H_0 : ليس هناك أثر لكمية النفط المصدرة (QP) على مؤشر أسعار الاستهلاك.

الفرضية البديلة H_1 : يوجد أثر لكمية النفط المصدرة (QP) على مؤشر أسعار الاستهلاك.

• بالنسبة ل (M):

الفرضية الصفرية H_0 : ليس هناك أثر لقيمة الواردات (M) على مؤشر أسعار الاستهلاك.

الفرضية البديلة H_1 :يوجد أثر لقيمة الواردات (M) على مؤشر أسعار الاستهلاك.

• بالنسبة ل (MO):

الفرضية الصفرية H_0 : ليس هناك أثر لقيمة (MO) على مؤشر أسعار الاستهلاك.

الفرضية البديلة H_1 : يوجد أثر لقيمة الكتلة النقدية (MO) على مؤشر أسعار الاستهلاك.

• بالنسبة ل (PIB):

الفرضية الصفرية H_0 : ليس هناك أثر لقيمة (PIB) على مؤشر أسعار الاستهلاك.

الفرضية البديلة H_1 : يوجد هناك أثر لقيمة (PIB) على مؤشر أسعار الاستهلاك.

من خلال الجدول رقم (2-14) يتضح لنا بأن القيمة الاحتمالية لاختبار ستيودنت (t) لكل من الثابت C والمتغير (PP)، والمتغير (M) والمتغير (PIB) تساوي على التوالي: 0,0011، 0,0037، 0,035، وهي أصغر من مستوى الدلالة $\alpha = 5\%$ وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية H_0 ونقبل الفرضية البديلة H_1 والتي تنص على أن لكل من الثابت C والمتغير (PP)، والمتغير (M) والمتغير (PIB) لهم معنوية إحصائية عند مستوى دلالة 5%، بمعنى أن سعر النفط وقيمة الواردات والنواتج الداخلي الخام لهم أثر على مؤشر أسعار الاستهلاك، في حين أن القيمة الاحتمالية لاختبار ستيودنت (t) للمتغير المستقل (QP) والمتغير المستقل (MO) تقدر ب 0,32 و 0,24 على التوالي وهي أكبر من مستوى الدلالة $\alpha = 5\%$ وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية والتي تنص على أن المتغير المستقل (MO) والمتغير المستقل (QP) ليس لهما معنوية إحصائية عند مستوى دلالة 5% بمعنى أن هذان المتغيران ليس لهما أثر على مؤشر أسعار الاستهلاك.

نظرا لعدم معنوية المتغيرين المستقلين QP و MO في نموذج الانحدار الخطي المتعدد المتحصل عليه واقتصاره على ثلاث متغيرات مستقلة ذات معنوية إحصائية (PP)، (M)، (PIB)، توجب إعادة صياغة نموذج انحدار خطي بسيط يفسر العلاقة بين كمية النقود (MO)، ومؤشر أسعار الاستهلاك ونموذج خطي بسيط يفسر العلاقة بين كمية النفط المصدرة (QP) ومؤشر أسعار الاستهلاك (CPI).

1. النموذج الأول:

يمكن صياغته على النحو التالي:

$$CPI = \beta_0 + \beta_1 MO$$

أولا: صياغة نموذج الانحدار الخطي البسيط وتقييمه.

بعد إدخال القيم الشهرية لكل من المتغير المستقل المتمثل في الكتلة النقدية (MO)، والمتغير التابع المتمثل في مؤشر أسعار الاستهلاك (CPI) على البرنامج الإحصائي (Eviews 09) وإجراء تحليل الانحدار الخطي البسيط، حصلنا على المخرجات التالية:

دراسة قياسية (2013-2018)

الجدول رقم (2-15): نتائج تقدير أثر تغيرات الكتلة النقدية على مؤشر أسعار الاستهلاك خلال الفترة

2018-2013

Dependent Variable: CPI
Method: Least Squares
Date: 08/18/20 Time: 02:14
Sample: 2013M01 2018M12
Included observations: 72

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	50.41434	7.087001	7.113636	0.0000
MO	0.010202	0.000511	19.97034	0.0000
R-squared	0.850687	Mean dependent var	191.1981	
Adjusted R-squared	0.848554	S.D. dependent var	15.84557	
S.E. of regression	6.166470	Akaike info criterion	6.503515	
Sum squared resid	2661.774	Schwarz criterion	6.566755	
Log likelihood	-232.1265	Hannan-Quinn criter.	6.528691	
F-statistic	398.8143	Durbin-Watson stat	0.195759	
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: من اعداد الطالبين اعتمادا على برنامج 9 Eviews
الجدول رقم (2-16): ملخص نتائج تقدير النموذج الخطي البسيط.

المعلومات	قيمة معاملات الانحدار β	قيمة T	القيمة الاحتمالية لاختبار ستيودنت (t)
الثابت	50,414	7,113	0,000
الكتلة النقدية (MO)	0,010	19,97	0,000

المصدر: من إعداد الطلبة استنادا على مخرجات البرنامج الإحصائي (Eviews 09).

من خلال الجدول رقم (2-15) يمكننا صياغة معادلة الانحدار الخطي البسيط التي تفسر العلاقة بين المتغير المستقل (MO) والمتغير التابع (CPI) كالآتي:

$$CPI = 50,414 + 0,010 MO$$

1- التحليل الاقتصادي: من خلال النموذج أعلاه نلاحظ أن إشارة معامل الكتلة النقدية (β_1) موجبة، أي أن العلاقة طردية بين المتغير التابع (مؤشر أسعار الاستهلاك) والمتغير المستقل المفسر (الكتلة النقدية) وهي علاقة منطقية من الناحية الاقتصادية.

2- التحليل الإحصائي والقياسي: وذلك من خلال دراسة مدى صحة النموذج واختبار معنويته.

الجدول رقم (2-17): ملخص نتائج الانحدار الخطي البسيط.

معامل التحديد المصحح \bar{R}^2	قيمة اختبار فيشر (F)	القيمة الاحتمالية لاختبار فيشر (F)
0,85	398,81	0,000

المصدر: من إعداد الطلبة استنادا على مخرجات البرنامج الإحصائي (Eviews 09).

أ- القدرة التفسيرية للنموذج: من خلال الجدول رقم (2-17) نلاحظ أن قيمة معامل التحديد المعدل (المصحح) $\bar{R}^2 = 0,85$

وهذا يعني أن المتغير المستقل يفسر 85% من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع والباقي (15%) يعزى إلى عوامل أخرى التي تتمثل في المتغير العشوائي، وهي تعتبر قدرة تفسيرية مرتفعة.

ب- المعنوية الكلية للنموذج: ويتم التأكد من المعنوية الكلية للنموذج باستخدام إحصائية فيشر، ومن خلال الجدول رقم (2-17) يتضح أن القيمة الإحصائية لاختبار فيشر $F=398,81$ وأن القيمة الاحتمالية لهذا الاختبار $Sig= 0.000$ وهي أصغر من مستوى الدلالة $\alpha = 5\%$ وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية H_0 ونقبل الفرضية البديلة H_1 والتي تنص على أن النموذج له معنوية كلية عند مستوى الدلالة 5% بمعنى هناك أثر للكتلة النقدية (MO) على مؤشر أسعار الاستهلاك (CPI).
2. اختبار المعنوية الجزئية للنموذج: تستخدم إحصائية ستيودنت (t) لتقييم المعنوية الجزئية للنموذج وذلك باختبار الفرضيات التالية والخاصة بكل معلمة من المعلمات:

• بالنسبة للثابت (β_0) :

الفرضية الصفرية H_0 : قيمة الثابت ليس لها معنوية إحصائية.

الفرضية البديلة H_1 : قيمة الثابت لها معنوية إحصائية.

• بالنسبة ل (MO):

الفرضية الصفرية H_0 : ليس هناك أثر للكتلة النقدية (MO) على مؤشر أسعار الاستهلاك (CPI).

الفرضية البديلة H_1 : يوجد أثر للكتلة النقدية (MO) على مؤشر أسعار الاستهلاك (CPI).

من خلال الجدول رقم (2-15) يتضح لنا بأن القيمة الاحتمالية لاختبار ستيودنت (t) لكل من الثابت والمتغير المستقل (MO) تساوي $Sig= 0.00$ وهي أصغر من مستوى الدلالة $\alpha = 5\%$ وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية H_0 ونقبل الفرضية البديلة H_1 والتي تنص على أن لكل من الثابت والمتغير المستقل

(MO) معنوية إحصائية عند مستوى دلالة 5%، بمعنى أن الكتلة النقدية (MO) لها أثر على مؤشر أسعار الاستهلاك.

3. النموذج الثاني.

يمكن صياغته على النحو التالي:

$$CPI = \beta_0 + \beta_1 QP$$

أولاً: صياغة نموذج الانحدار الخطي البسيط وتقييمه.

بعد إدخال القيم الشهرية لكل من المتغير المستقل المتمثل في كمية النفط المصدرة (QP)، والمتغير التابع المتمثل في مؤشر أسعار الاستهلاك (CPI) على البرنامج الإحصائي (Eviews 09) وإجراء تحليل الانحدار الخطي البسيط، حصلنا على المخرجات التالية:

الجدول رقم (2-18): نتائج تقدير أثر تغيرات كمية النفط المصدرة على مؤشر أسعار

الاستهلاك خلال الفترة 2013-2018

Dependent Variable: CPI
Method: Least Squares
Date: 08/18/20 Time: 02:30
Sample: 2013M01 2018M12
Included observations: 72

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	319.7635	17.51463	18.25693	0.0000
QP	-7.960218	1.080902	-7.364422	0.0000
R-squared	0.436550	Mean dependent var	191.1981	
Adjusted R-squared	0.428501	S.D. dependent var	15.84557	
S.E. of regression	11.97886	Akaike info criterion	7.831549	
Sum squared resid	10044.52	Schwarz criterion	7.894790	
Log likelihood	-279.9358	Hannan-Quinn criter.	7.856725	
F-statistic	54.23471	Durbin-Watson stat	0.119372	
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: من اعداد الطالبين اعتمادا على برنامج Eviews 09.

الجدول رقم (2-19): ملخص نتائج تقدير النموذج الخطي البسيط

المعاملات	قيمة معاملات الانحدار β	قيمة T	القيمة الاحتمالية لاختبار ستودنت (t)
الثابت	319,76	18,256	0,000
كمية النفط المصدرة	-7,96	-7,364	0,000

المصدر: من إعداد الطلبة استنادا على مخرجات البرنامج الإحصائي (Eviews 09).

من خلال الجدول رقم (2-18) يمكننا صياغة معادلة الانحدار الخطي البسيط التي تفسر العلاقة بين المتغير المستقل (QP) والمتغير التابع (CPI) كالآتي:

$$CPI = 319,76 - 7,96 QP$$

1- التحليل الاقتصادي: من خلال النموذج أعلاه نلاحظ أن إشارة معامل كمية النفط المصدرة (β_1) سالبة، أي أن العلاقة عكسية بين المتغير التابع (مؤشر أسعار الاستهلاك) والمتغير المستقل المفسر (كمية النفط المصدرة) وهي علاقة منطقية من الناحية الاقتصادية.

2- التحليل الإحصائي والقياسي: وذلك من خلال دراسة مدى صحة النموذج واختبار معنويته.

الجدول رقم (2-20): ملخص نتائج الانحدار الخطي البسيط.

معامل التحديد المصحح \bar{R}^2	قيمة اختبار فيشر (F)	القيمة الاحتمالية لاختبار فيشر (F)
0,436	54,23	0,000

المصدر: من إعداد الطلبة استنادا على مخرجات البرنامج الإحصائي (Eviews 09).

ت- القدرة التفسيرية للنموذج: من خلال الجدول رقم (2-18) نلاحظ أن قيمة معامل التحديد المعدل (المصحح)

$\bar{R}^2 = 0,436$ وهذا يعني أن المتغير المستقل يفسر 43,6% من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع والباقي (56,4%) يعزى إلى عوامل أخرى التي تتمثل في المتغير العشوائي، وهي تعتبر قدرة تفسيرية متوسطة.

ث- المعنوية الكلية للنموذج: ويتم التأكد من المعنوية الكلية للنموذج باستخدام إحصائية فيشر، ومن خلال الجدول رقم (2-20) يتضح أن القيمة الإحصائية لاختبار فيشر $F=54,23$ وأن القيمة الاحتمالية لهذا الاختبار $Sig=0.000$ وهي أصغر من مستوى الدلالة $\alpha = 5\%$ وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية H_0 ونقبل الفرضية البديلة H_1 والتي تنص على أن النموذج له معنوية كلية عند

مستوى الدلالة 5% بمعنى هناك أثر كمية النفط المصدرة (QP) على مؤشر أسعار الاستهلاك (CPI).

اختبار المعنوية الجزئية للنموذج: تستخدم إحصائية ستيودنت (t) لتقييم المعنوية الجزئية للنموذج وذلك باختبار الفرضيات التالية والخاصة بكل معلمة من المعلمات:

• بالنسبة للثابت (β_0) :

الفرضية الصفرية H_0 : قيمة الثابت ليس لها معنوية إحصائية.

الفرضية البديلة H_1 : قيمة الثابت لها معنوية إحصائية.

• بالنسبة ل (QP):

الفرضية الصفرية H_0 : ليس هناك أثر كمية النفط المصدرة (QP) على مؤشر أسعار الاستهلاك (CPI).

الفرضية البديلة H_1 : يوجد أثر لكمية النفط المصدرة (QP) على مؤشر أسعار الاستهلاك (CPI).

من خلال الجدول رقم (2-18) يتضح لنا بأن القيمة الاحتمالية لاختبار ستيودنت (t) لكل من الثابت والمتغير المستقل (QP) تساوي Sig= 0.00 وهي أصغر من مستوى الدلالة $\alpha = 5\%$ وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية H_0 ونقبل الفرضية البديلة H_1 والتي تنص على أن لكل من الثابت والمتغير المستقل (QP) معنوية إحصائية عند مستوى دلالة 5%، بمعنى أن كمية النفط المصدرة (QP) لها أثر على مؤشر أسعار الاستهلاك.

د- اختبار الارتباط الذاتي بين البواقي: يتم الحكم على مدى وجود ارتباط ذاتي بين البواقي من خلال اختبار درين واتسون.

الفرضية الصفرية: لا يوجد ارتباط ذاتي بين البواقي.

الفرضية البديلة: يوجد ارتباط ذاتي بين البواقي.

من خلال الجدول رقم (2-18) نلاحظ أن قيمة درين واتسون المحسوبة $\widehat{DW} = 1.045$

بعد ذلك يتم استخراج القيمتين الحرجتين من جدول القيم الحرجة لدرين - واتسون، حيث يتضمن قيمة دنيا (dl) وقيمة عليا (du) وذلك وفقا لعدد المتغيرات المستقلة ($k=1$) ودرجة حرية الخطأ ($n-k-1=70$)

الشكل رقم (2-13): توضيح القيم الجدولية للارتباط الذاتي



المصدر: طرباخ ماجد، أثر تقلبات أسعار النفط و أسعار الصرف على الميزان التجاري الجزائري الفترة من 2000 إلى 2016، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد قياسي، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2016/2017، ص: 71.

نلاحظ من خلال الشكل رقم (2-13) أن القيمة المحسوبة لاختبار درين واتسون $\widehat{DW} = 1.045$

نقارن قيمة \widehat{DW} بالقيم الجدولية: فإذا كانت أصغر من dL يستدل على وجود ارتباط ذاتي موجب، وإذا وقع بين dL و dU لا يمكن رفض أو قبول فرضية وجود الارتباط الذاتي، وإذا كان أكبر من dU وأصغر من

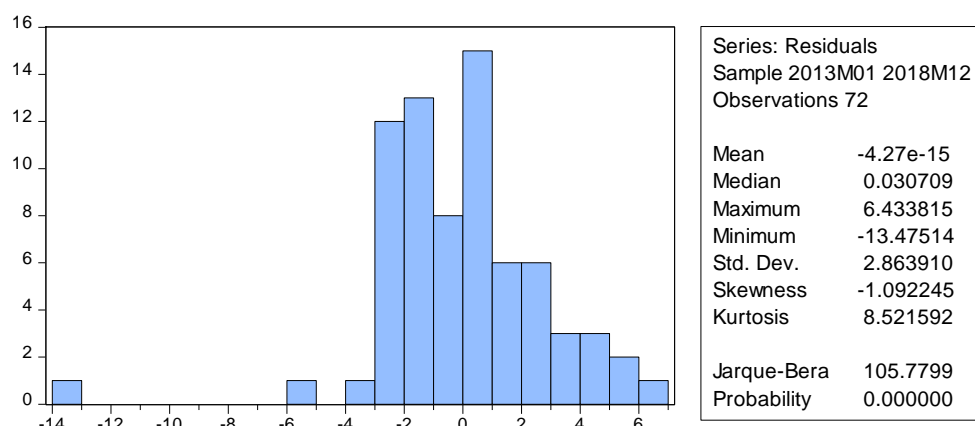
$4-dU$ يستدل على عدم وجود الارتباط الذاتي، وإذا وقع بين $4-dU$ و $4-dL$ لا يمكن رفض وإذا كان أكبر من $4-dL$ يستدل على وجود الارتباط الذاتي سالب.

ومنه نستنتج أنه يوجد ارتباط ذاتي موجب بين الأخطاء كون قيمة $\widehat{DW} = 1.045$ وهي أقل من $dL=1,58$

و- اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي (jarque-bera)

سنحاول دراسة اختبار التوزيع الطبيعي للنموذج من خلال اختبار جاك بيرا.

الشكل رقم (2-14): نتائج اختبار جاك بيرا



المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على برنامج Eviews 09.

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن معامل الالتواء Skewness يقترب من ناقص الواحد (-1.09)، ومعامل التقلطح Kurtosis يقترب من 9 (8,52)، أما احتمال إحصائية jarque bera فهي أقل من مستوى المعنوية (0,000 < 0,05)، هذا ما يجعلنا نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة لهذا الاختبار أي أن الخطأ العشوائي لا يتبع التوزيع الطبيعي.

هـ - اختبار عدم تجانس الخطأ (Breusch- Pagan- Godfrey)

من بين فرضيات نماذج الإنحدار هو ثبات التباين لحد الخطأ، وذلك بالقيام باختبار Breusch- Pagan- Godfrey.

الجدول رقم (2-21): نتائج اختبار Breusch- Pagan- Godfrey

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

F-statistic	2.039215	Prob. F(5,66)	0.0844
Obs*R-squared	9.634584	Prob. Chi-Square(5)	0.0863
Scaled explained SS	30.44638	Prob. Chi-Square(5)	0.0000

Test Equation:

Dependent Variable: RESID^2

Method: Least Squares

Date: 08/18/20 Time: 03:05

Sample: 2013M01 2018M12

Included observations: 72

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-383.0815	369.4875	-1.036792	0.3036
PP	0.168863	0.283674	0.595270	0.5537
QP	7.246099	7.023466	1.031699	0.3060
M	0.016963	0.026506	0.639970	0.5244
MO	0.018553	0.008206	2.260982	0.0271
PIB	-0.044945	0.105755	-0.424993	0.6722

R-squared	0.133814	Mean dependent var	8.088062
Adjusted R-squared	0.068193	S.D. dependent var	22.33760
S.E. of regression	21.56251	Akaike info criterion	9.059445
Sum squared resid	30686.16	Schwarz criterion	9.249167
Log likelihood	-320.1400	Hannan-Quinn criter.	9.134974
F-statistic	2.039215	Durbin-Watson stat	1.428343

المصدر: من اعداد الطالبين اعتمادا على برنامج Eviews 09.

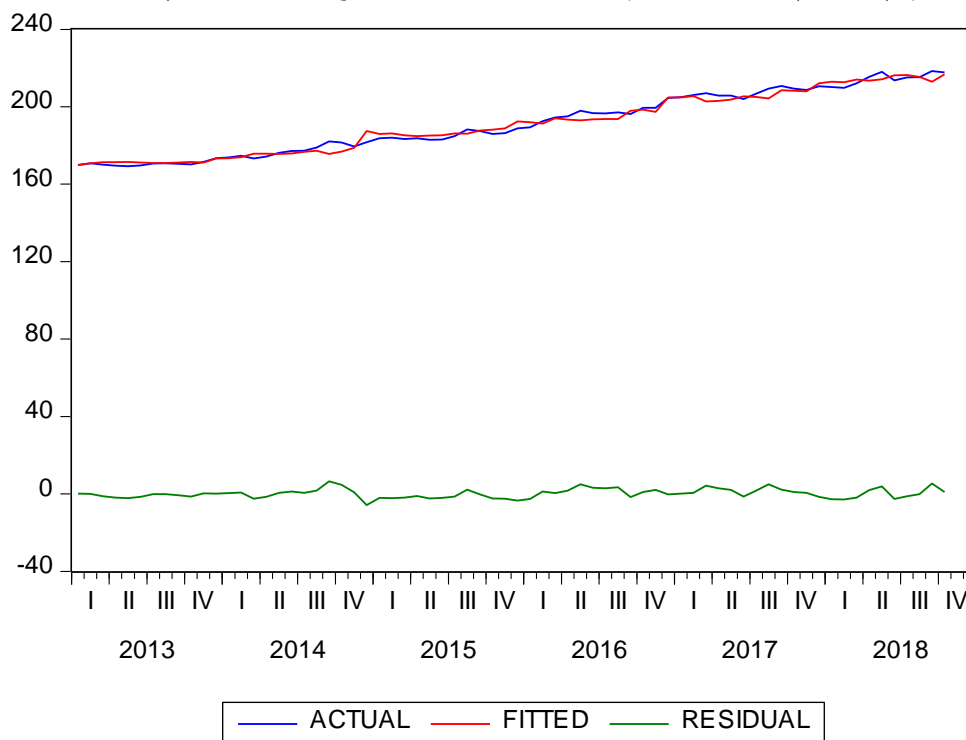
قيمة إحصائية X^2 هي: $X^2 = N * R^2 = 72 * 0,133814 = 9,634608$ ، وقيمة $P = 0,086$ ومنه إحصائية X^2 المحسوبة من خلال الجدول تساوي 9,634608 وهي أكبر من القيمة الجدولية لتوزيع كاي مربع بدرجة حرية 1 ومعنوية 0,05 حيث:

$X_{K-1}^2 = X_1^2 = 3,84$ ومنه نرفض فرضية العدم H_0 ، ومنه نستنتج أن تباين الأخطاء غير متجانس، وعليه يمكن قبول النموذج احصائيا.

و- مقارنة البيانات الفعلية و القيم التقديرية للنموذج

يمكن المقارنة بين البيانات الفعلية والقيم التقديرية لنموذج الدراسة من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (2-15): منحني القيم المقدرة والفعلية للنموذج خلال الفترة (2013-2018)



التعليق:

من خلال الشكل رقم (2-15) نلاحظ أن هناك تطابق بين منحني القيم الفعلية ومنحني القيم المقدرة، وهذا ما يجعلنا نؤكد أن النموذج المختار يعبر عن النموذج الذي يتطابق مع واقع الاقتصادي الجزائري.

المطلب الثالث: التحليل الاقتصادي للنتائج القياسية

توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى وجود علاقة عكسية بين أسعار النفط و مؤشر أسعار الاستهلاك وهذا ما يتوافق مع حالة الاقتصاد الجزائري، بحيث عند الزيادة في أسعار النفط تؤدي إلى زيادة إيرادات الدولة من العملة الصعبة والدخول في انفتاح الاقتصاد التجاري من حيث توسيع حجم الواردات وبالتالي يتوافق العرض الكلي مع الطلب الكلي وتستقر الأسعار أو تنخفض، مما يؤثر على معدل مؤشر الاستهلاك الذي سوف ينخفض ، حيث نعلم أن هذه العلاقة الموجودة بين المتغيرات الحاصلة في أسعار النفط ومؤشر أسعار الاستهلاك، بحيث كلما زادت سعر النفط بوحدة واحدة انخفض مؤشر أسعار الاستهلاك ب0,117.

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل تبرز العلاقة الكبيرة بين قطاع النفط والأداء الاقتصادي الجزائري، حيث اتضح جليا ارتباط تغيرات المؤشرات الاقتصادية الكلية بتغيرات وتقلبات أسعار النفط، فاعتماد الاقتصاد الجزائري على الموارد البترولية كمصدر رئيسي للدخل الوطني ترتب عنه آثارا مختلفة على الاقتصاد الكلي حيث قمنا في هذا الفصل بإختبار العلاقة بين متغيرات الدراسة ، فبعد القيام بتقدير النموذج تمكنا من الحصول على نماذج مقبولة من الناحية الإحصائية والقياسية بالنسبة للعلاقة التي جمعت أسعار النفط بالتضخم، وقد تم الاعتماد على متغير الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI) خلال الدراسة نظرا لعدم توفر معدلات شهرية معدلات التضخم (INF) حيث يوضح الرقم القياسي لأسعار المستهلكين التغيرات التي تطرأ على القوة الشرائية ويتعلق الأمر هنا بذلك المقياس أو المؤشر الذي يقيم متوسط التغير الذي يحدث في الأسعار، ويستعمل هذا المؤشر كمقياس مرجعي للتضخم في معظم الدول الصناعية الكبرى بالإضافة إلى حجم إنتاج البترول (QP) والواردات (M).

من خلال الدراسة خلصنا إلى وجود علاقة عكسية بين تغيرات أسعار النفط ومعدلات التضخم في ظل انكماش العرض الكلي (في حالة انخفاض أسعار النفط) أما في حالة ارتفاع أسعار النفط يؤدي ذلك إلى زيادة الطلب الكلي (الإنفاق الحكومي، الاستثمار، الاستهلاك) في هذه الحالة يزداد الاستثمار في مجال الربيع البترولي مما ينتج عنه عمليات توظيف واسعة في القطاع النفطي، ويترتب عليه زيادة الإنفاق الحكومي ونسبة الاستهلاك وهنا وبالتالي وجود ضغط في الطلب الكلي على العرض الكلي مع ثبات العرض الكلي وبالتالي ينشأ التضخم ، ففي هذه الحالة نجد أن تقلبات الربيع البترولي تتناسب طرديا مع معدلات التضخم.

الخاتمة

من خلال دراستنا لموضوع أثر تغيرات أسعار النفط على معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة 2013 - 2018، كان الهدف الأساسي من وراء هذا البحث هو تحليل و دراسة الآثار التي يمكن أن تخلفها تقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية على معدل التضخم في الجزائر بالاعتماد على مؤشر أسعار الاستهلاك وذلك بتطبيق دالة الانحدار الخطي المتعدد انطلاقا من معرفة مسبقة لهيكل الاقتصاد الجزائري الذي يحتل فيه قطاع النفط أو المحروقات بصفة عامة مكانة أساسية، بصفته القطاع المهيمن على التجارة الخارجية الجزائرية من جانب الصادرات وباعتباره المصدر الأساسي للعملة الصعبة، الدخل الوطني و إيرادات الميزانية وقد حاولنا جاهدين الإحاطة و الإلمام قدر الإمكان بمختلف جوانب وحيثيات الموضوع بالرغم من صعوبة هذا المسعى في ظل عدم توفر الإحصائيات الكافية المتصلة بالموضوع، وقد قمنا بمعالجة الإشكالية عبر فصلين وهذا إنطلاقا من الفرضيات التي تم صياغتها في المقدمة لإثبات صحتها من عدمها.

حيث خصصنا الفصل الأول إلى الإطار النظري ما بين تقلبات أسعار النفط و معدل التضخم من خلال معرفة ماهية السوق النفطية العالمية و المفاهيم الأساسية للبترو و الأسعار النفطية العالمية ثم العوامل المحددة والمؤثرة في الأسواق النفطية، وكذلك تطرقنا إلى ظاهرة التضخم من المفاهيم الأساسية والنظريات المفسرة بالإضافة الى الأنواع، الأسباب وآثار هذه الظاهرة الاقتصادية.

أما الفصل الثاني فقد تطرقنا إلى التضخم وتقلبات الأسعار النفطية في الاقتصاد الجزائري ثم انتهينا إلى الدراسة القياسية لأثر تقلبات أسعار النفط على معدل التضخم باستعمال مؤشر أسعار الاستهلاك كمرجع لقياس لمعدل التضخم.

نتائج اختبار فرضيات الدراسة:

الفرضية الرئيسية:

من خلال قيامنا بالتحليل القياسي لأثر تغيرات أسعار النفط على معدل التضخم خلال الفترة 2013-2018، أثبتت نتائج الاختبارات أن سعر النفط يؤثر وفق علاقة عكسية على معدل التضخم في الجزائر، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الرئيسية.

الفرضية الأولى:

تؤدي تقلبات الربيع النفطي إلى تقلبات في معدل التضخم في نفس الاتجاه عندما تكون زيادة في الطلب الكلي أكثر من العرض الكلي، وهذا ما يتماشى مع الاقتصاد الجزائري لأن زيادة الطلب الكلي يحدث نتيجة فقاعة الربيع النفطي بمعنى التوسع في الإنفاق الحكومي ، توظيف العمال في مجال الاستثمار في الربيع النفطي أي الزيادة في الأجور وفي المقابل لا يوجد إنتاج حقيقي، زيادة الاستهلاك ومنه نقول بأن وتيرة

الزيادة في الطلب الكلي أكثر من العرض الكلي وهنا ينجم عنه التضخم . وهذا ما يثبت عدم صحة الفرضية الأولى.

الفرضية الثانية:

من خلال الدراسة تبين بأنه يوجد علاقة عكسية بين تغيرات أسعار النفط ومعدل التضخم مع العلم أن خلال الفترة المدروسة أسعار النفط كانت في انخفاض مستمر وهذا ما يؤدي إلى انكماش العرض الكلي وبالتالي يتأثر الطلب الكلي من خلال تقليص الإنفاق الحكومي ، انخفاض الاستثمار في الريع البترولي مما ينجم عنه تسريح العمال ، والاستهلاك كذلك يتأثر في هذه الحالة من خلال الطلب على السلع ولكن عند تراجع الصادرات يمكن الدولة أن تقيد الواردات ونحن نعلم أن الإنتاج الوطني غير قادر على تلبية السوق المحلي مما يزيد الطلب على السلع المحلية وهنا ينتج التضخم. وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية.

التوصيات والاقتراحات:

- ✓ تنويع الصادرات خارج المحروقات أحد العوامل الرئيسية للتخلص من تبعية تقلبات أسعار النفط التي بدورها تؤثر على معدلات التضخم أو معدل مؤشر الاستهلاك؛
- ✓ تشجيع الصادرات المحلية وذلك من خلال تطوير الإنتاج المحلي حتى تكتسب المنتجات المحلية قوة تنافسية في الأسواق الأوروبية لتوفير العملة الصعبة والتخفيف من حدة الواردات، لاسيما التضخم المستورد؛
- ✓ القيام بصناعات استراتيجية محلية من أجل إحلال الواردات بشرط توفر الكمية والنوعية؛
- ✓ التوجه نحو الانفتاح الاقتصادي وذلك بغية الحد من آثار الصدمات الاقتصادية.

آفاق الدراسة:

من خلال دراستنا لأثر تقلبات أسعار النفط على معدل التضخم وتحليل لواقع هذه الظاهرة على الاقتصاد الجزائري بدت جوانب مهمة ومسائل بحثية تستدعي من الباحثين الاقتصاديين التطرق لدراساتها وتحليلها، لذلك نقترح بعض المواضيع التي تشكل آفاقا ومجالات مهمة يمكن تكون إشكالية لمواضيع وأبحاث أخرى ومن خلالها يتم توسيع دائرة البحث في هذا المجال وهي كالتالي:

- ✓ أثر تقلبات تخفيض قيمة العملة الوطنية على معدل التضخم.
- ✓ أثر تقلبات أسعار النفط على التجارة الخارجية.
- ✓ أثر أسعار النفط على الاستقرار الاقتصادي في الجزائر.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية:

I. الكتب:

1. بيوار خنسي، البترول - أهميته - مخاطره وتحدياته، دار تارس للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، أربيل، كردستان، العراق، 2006
2. حاتم القرشي، اقتصاديات النفط، مكتب بغداد للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، بغداد، العراق، 2020.
3. خالد بن عبد الله المصلح، التضخم النقدي في الفقه الإسلامي، جامعة القصيم، القصيم، المملكة العربية السعودية.
4. خالد واصف الوزني، أحمد حسين الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، الطبعة الحادية عشر، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2014.
5. صادق علي طعان، الاقتصاد القياسي نظرية وحلول تطبيق باستخدام برنامج Minitab Release 14، دار جرير للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2010.
6. صبحي تادرس قريصة، النقود والبنوك، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1984.
7. عبد الحميد عبد المطلب، اقتصاديات البترول والسياسة السعرية البترولية، الدار الجامعية، الطبعة الأولى، الإسكندرية، مصر.
8. عبد المنعم عبد الوهاب وآخرون، جغرافية النفط والطاقة، دار الكتب للطباعة والنشر، 1981.
9. عزت قناوي، أساسيات في النقود والبنوك، دار العلم للنشر والتوزيع، الفيوم، مصر.
10. علي أحمد عتيقة، الاعتماد المتبادل على جسر النفط والمخاطر والفرص، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، 1991.
11. محمد أحمد الأفندي، النقود والبنوك، الطبعة الأولى، دار الكاتب الجامعي، صنعاء، اليمن، 2009.
12. محمد حسين الوادي، آخرون، النقود والمصارف، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2010.
13. محمد خيتاوي، الشركات النفطية المتعددة الجنسيات وتأثيرها في العلاقات الدولية، دار مؤسسة رسلان، دمشق، سوريا.
14. محمد شيخي، طرق الاقتصاد القياسي محاضرات وتطبيقات، الطبعة الأولى، 2011.
15. المرسي السيد الحجازي، عبد القادر محمد عطية، مقدمة في الاقتصاد القياسي، المبادئ والتطبيقات، الطبعة الأولى، النشر العلمي والمطابع، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2001.

16. مشكور سعود جايد ، محاسبة التضخم بين النظرية والتطبيق ، الطبعة الثانية، دار زهران للطباعة والنشر والتوزيع ، عمان ، الاردن، 2014 .
 17. نجلاء محمد البكر، اقتصاديات النقود والبنوك، جامعة القاهرة، القاهرة، مصر .
 18. نور أحمد مصطفى، مفهوم التضخم، كلية الهندسة المدنية، قسم الإدارة الهندسية والانشاء، جامعة البعث، دمشق، سوريا.
- II. الرسائل والأطروحات:**
1. أحلام بكري ، سلمى أحمد ، أثر التوسع في الانفاق العام على التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000-2016)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2018 / 2019.
 2. أحمد محمد صالح الجلال، دور السياسات النقدية والمالية في مكافحة التضخم في البلدان النامية دراسة حالة الجمهورية اليمنية (1990-2003)، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2005/2006.
 3. أسامة عيدة ، الساسي حمدي، أثر تغيرات أسعار النفط على معدلات التضخم في الجزائر، مذكرة ماستر أكاديمي تخصص تجارة دولية، جامعة الوادي، الوادي، الجزائر، 2016/2017.
 4. أسماء خلاص ، أثر نمو الكتلة النقدية على التضخم في الجزائر دراسة تحليلية وتنبؤية في لأفاق 2022، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، 2017/2018.
 5. أسماء مخاليف، محددات التضخم في الجزائر مع مقارنة بدوال الاستهلاك، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه ل م د، تخصص اقتصاد مالي، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2016/2017.
 6. أمينة دبات، السياسة النقدية واستهداف التضخم بالجزائر، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص الاقتصاد القياسي البنكي والمالي، جامعة أبي بكر بلقايد ، تلمسان، الجزائر، 2014/2015.
 7. حجيلا فراج ، عقيلة ميدونة ، دراسة تحليلية وتنبؤية على المدى القصير لظاهرة التضخم في الجزائر 1970-2012، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، جامعة ألكلي محند الحاج ، البويرة، الجزائر، 2013/2014.
 8. حسن عبد الله إسحق عبد الله، استخدام نماذج GARCH في تقدير تباين التضخم في السودان (1995-2015)، بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد التطبيقي (قياسي)، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان، 2017.

9. حكيمة بن علي، العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة (1990-2013)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه ل م د، تخصص اقتصاد مالي، جامعة باتنة1، باتنة، الجزائر، 2017/2018.
10. حمزة بن سبع ، أثر صدمات أسعار النفط على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية (عرض النقد، الإنفاق الحكومي، البطالة، و التضخم) في الجزائر دراسة اقتصادية قياسية باستخدام تقنية VAR للفترة (1970-2010)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، جامعة الجزائر3. الجزائر، 2010.
11. حميد مقراني ، أثر الإنفاق الحكومي على معدلي البطالة و التضخم في الجزائر (1988-2012)، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص اقتصاد كمي، جامعة محمد بوقرة بومرداس، الجزائر، 2014/2015.
12. خديجة حمادي ، علاقة التضخم بالأجور في الجزائر خلال الفترة (1970-2005) دراسة قياسية اقتصادية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص الاقتصاد الكمي، جامعة الجزائر، الجزائر، 2008/2009.
13. خليل دعاس مستقبل السوق البترولية وآفاق الطاقات المتجددة ،أطروحة دكتوراه، تخصص تخطيط جامعة الجزائر3 ، الجزائر، 2012/ 2013.
14. دليلة عامر، علي ذهب، تقييم دور البنك المركزي في معالجة التضخم دراسة حالة الجزائر خلال الفترة من 2009 إلى 2014، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، التخصص بنوك، 2014/2015.
15. رابح دحماني ، أثر السياسة النقدية في التضخم في الجزائر دراسة اقتصادية خلال الفترة 1980-2017، مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، جامعة أكلي محند الحاج ، البويرة، الجزائر، 2018/2019.
16. ساعد مرابط ، التوقع بمعدل التضخم الأساسي في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس ، سطيف، الجزائر، 2017/2018.
17. سالم بوغراة، السياسة التسعيرية لمنظمة الأوبك وانعكاسها على سوق النفط العالمي ، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي، تخصص اقتصاد وتسيير بترولي ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، الجزائر، 2012/2013.
18. سعيد هتهات، دراسة اقتصادية وقياسية لظاهرة التضخم في الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص دراسات اقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر 2005/2006.

19. سمية بلجيلية ، أثر التضخم على عوائد الأسهم دراسة تطبيقية لأسهم مجموعة من شركات المسعرة في بورصة عمان للفترة (1996-2006)، مذكرة تدخل ضمن نيل شهادة الماجستير، جامعة منتوري ، قسنطينة، الجزائر، 2010/2009 .
20. سمية بلقاسمي، إشكالية العلاقة بين البطالة والتضخم مع التطبيق الإحصائي على الاقتصاد الجزائري، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، شعبة إقتصاد مالي، جامعة باتنة 1، باتنة، الجزائر، 2017/2016.
21. سمية موري، اثار تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات، تخصص مالية دولية، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2010/2009.
22. سميحة بدرة، نبيلة غندي، التنوع الاقتصادي في ظل تذبذبات أسعار النفط للدول النامية، مذكرة ماستر، تخصص اقتصاد عمومي وتسيير مؤسسات، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر، 2016/2015.
23. شعبي الأمين، بوضياف فاطمة الزهراء، دور منظمة الدول المصدرة للبترول opec في ضبط السوق الدولية للنفط ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ليسانس أكاديمي، تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2018/2017.
24. عبد الجليل شليق، استخدام أدوات السياسة المالية في ضبط التضخم في الدول النامية دراسة حالة الجزائر 1990-2009، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، 2012/2011.
25. عبد الرحمان دخلي، أثر تذبذبات أسعار النفط على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص علوم مالية، جامعة يحي فارس، المدية، الجزائر، 2015/2014.
26. عبد الرؤوف عبادة ، محددات سعر نفط منظمة أوبك في ظل سوق النفط العالمي دراسة تحليلية وقياسية 1970-2008، ماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص نمذجة اقتصادية ، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر ، 2011/2010.
27. عبد السلام هلال ، دراسة تحليلية وتنبؤية لظاهرة التضخم على المدى القصير حالة الجزائر ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، فرع اقتصاد كمي، جامعة الجزائر، الجزائر، 2007/2006.
28. عبد العزيز طيبة ، سياسة استهداف التضخم كأسلوب حديث للسياسة النقدية دراسة حالة الجزائر للفترة 1994-2003، مذكرة تدخل ضمن متطلبات تحضير شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة حسيبة بن بوعلي ، الشلف، الجزائر، 2005/2004.

29. عبد الفتاح بوهالي، نادية بوخريص، أثر الأدوات الكمية للسياسة النقدية على معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة 2014-2017، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، 2017/2018.
30. عز الدين تمار، دراسة قياسية لأثر التضخم على النمو الاقتصادي حالة بعض الدول العربية للفترة ما بين (1990-2013)، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، الطور الثاني في ميدان: علوم اقتصادية والتسيير وعلوم تجارية فرع علوم اقتصادية، تخصص اقتصاد قياسي، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2014/2015.
31. علو مسعودة ، يوسف مرزوق، أثر تغيرات سعر الصرف على التضخم - دراسة قياسية لحالة الجزائر-، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في شعبة علوم اقتصادية، تخصص بنوك مالية وتسيير المخاطر، جامعة الدكتور الطاهر مولاي، سعيدة، الجزائر، 2015/2016.
32. علي العمري، دراسة تأثير تطورات أسعار النفط الخام على النمو الاقتصادي-دراسة حالة الجزائر-(1970-2006) ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2011/2012.
33. فايزة خليفي ، خديجة شنافي ، دراسة قياسية لمدى تأثير السياسة النقدية على التضخم في الجزائر للفترة 1990-2014، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، 2014/2015.
34. كنزة دحان ، كريمة سلوكي ، فعالية السياسة النقدية في معالجة التضخم دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2000-2015 ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر، 2016/2017.
35. ليلي على القشاط دفع السيد، قياس أثر السياسة النقدية على التضخم في السودان خلال الفترة من (1994-2012)، بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد، جامعة شندي، السودان، 2015.
36. ليلي غولمة ، محاولة تقدير العلاقة بين البطالة والتضخم وفق منحنى فليبس " حالة الجزائر"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمي ، الشعبة علوم اقتصادية ، تخصص اقتصاد عمومي وتسيير المؤسسات، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، 2014/2015.
37. محمد رفيق دو، أثر انتاج وتصدير البترول على النمو الاقتصادي ، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، تخصص تجارة دولية، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، 2014/2015.
38. محمد كمال حسين رجب، أثر السياسة الانفاقية في التضخم في فلسطين، قدم هذا البحث استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الاقتصاد، جامعة الأزهر، القاهرة، السودان، 2011.

39. مريم طرشي ، حدة مسخر ، أثر تقلبات أسعار النفط على الميزانية العامة للدولة، دراسة حالة، مذكرة تخرج الاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادي، تخصص نقود ومؤسسات مالية، جامعة 8 ماي، قالمة، الجزائر، 1954، 2016/2017.
40. مصطفى وائل مصطفى أبو رمضان، العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي في فلسطين دراسة قياسية للفترة 2000-2015، قدم هذا البحث استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في برنامج اقتصاديات التنمية، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2016.
41. منال بلقاسم، أثر تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الدول الصناعية دراسة مقارنة بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه ل م د في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد مالي، جامعة باتنة، باتنة، الجزائر، 2018، 1-2019.
42. ميس توفيق مسلم، استخدام أسلوب استهداف التضخم في الدول النامية وإمكانية تطبيقه في سورية، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد، جامعة تشرين، اللاذقية، سوريا، 2015.
43. نبيل بوفيلح ، دور صناديق الثروة السيادية في تمويل اقتصاديات الدول النفطية الواقع والأفاق مع الإشارة إلى حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص نقود و مالية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2010، 2011/3.
44. نوة بن يوسف ، تأثير التضخم على المتغيرات الاقتصادية الكلية دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1970-2012، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد تطبيقي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2015/2016.
45. هجيرة ديلمي ، تأثير السياسة الميزانية على التضخم - إشارة لحالة الجزائر خلال الفترة (1988-2007)، تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه تخصص تسيير المالية العامة، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2010/2011.
46. وليد عمران ، دور السياسة النقدية في مكافحة التضخم -دراسة حالة الجزائر- ، مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير، تخصص مالية و تأمينات و تسيير المخاطر، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 2013/2014.
- III. الملتقيات:

1. زايري بالقاسم، عشار ايمان ،الآثار الاقتصادية والاجتماعية للتضخم في الجزائر،الملتقى الدولي حول تقييم سياسات الإقلال من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 08-09 ديسمبر 2014.

IV. المجلات العلمية:

1. أمينة بودريوة، محمد مالكي، أثر التضخم على عوائد الأسهم في بورصة الجزائر خلال الفترة (2008-2018)، مجلة مجاميع المعرفة، العدد الثاني، 2019.
2. براهيم بلقطة، تطورات أسعار النفط وانعكاساتها على الموازنة العامة للدول العربية خلال الفترة (2000-2009)، مجلة الباحث، العدد الثاني عشر، جامعة الشلف، الشلف، الجزائر، 2013.
3. بلقاسم بلقاضي ، التضخم وأثاره الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، العدد ثمانية وعشرون، 2013.
4. بن يوسف نوة، أثر التضخم على ميزان المدفوعات دراسة تحليلية قياسية للجزائر خلال الفترة 1990-2012، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة المسيلة، الجزائر، العدد السادس عشر، ديسمبر 2014.
5. خولة عدناني ، حسناء أقاسم ،مقدم عبد الجليل، أثر تقلبات أسعار النفط العالمية على معدلات النمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر وقطر، مجلة البشائر الاقتصادية، العدد الثاني، الجزائر، أوت 2019.
6. سعد الله داود، تشخيص المتغيرات الجديدة في سوق النفط وأثرها على استقرار الأسعار، (2008 - 2010)، مجلة الباحث، العدد التاسع، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2011.
7. سليم مجلخ، تحديات السياسة النقدية باستهداف التضخم في الجزائر ومدى تأثيره بالمتغيرات الخارجية والأزمة العالمية، حوليات جامعة الجزائر 1، جامعة الجزائر، الجزائر، العدد الثاني.
8. عماد الدين محمد المزيني، العوامل التي أثرت على تقلبات أسعار النفط العالمية، مجلة جامعة الأزهر، سلسلة العلوم الإنسانية ،المجلد 15 ،العدد الأول، غزة، فلسطين، 2013.
9. عننرة برياش ، التنبؤ بمعدل التضخم في الجزائر في ظل انخفاض أسعار البترول للفترة 2018-2027، حوليات جامعة الجزائر 1، جامعة الجزائر، الجزائر، العدد اثنين وثلاثون، 2018.
10. فيصل بهلولي، التجارة الخارجية الجزائرية بين اتفاق الشراكة الأورو متوسطية و الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، مجلة الباحث، العدد إحدى عشرة، 2012.
11. كمال بن دقل ، مؤشرات التضخم في الجزائر - دراسة تحليلية-، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية- دراسات اقتصادية-، العدد تسعة عشر، الجزائر، 2012.
12. محمد بن بوزيان، عبد الحميد لخديمي، تغيرات سعر النفط والاستقرار النقدي في الجزائر، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد الثاني، 2013 .

V. التقارير:

1. التقرير السنوي لبنك الجزائر 2012.
2. التقرير السنوي لبنك الجزائر 2013.

3. التقرير السنوي لبنك الجزائر 2018.
 4. تقرير منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط OAPEC 2010.
 5. تقرير منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط OAPEC 2014.
 6. تقرير منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط OAPEC 2018.
 7. تقرير منظمة الأوبك OPEC لسنة 2008.
 8. تقرير منظمة الأوبك OPEC لسنة 2009.
 9. تقرير منظمة الأوبك OPEC لسنة 2010.
 10. تقرير منظمة الأوبك OPEC لسنة 2011.
 11. إحصائيات البنك الدولي.
- VI. المواقع الكترونية:

1. akhbarelyom.com .
2. oappecorg.org/Home.
3. political-encyclopedia.org/dictionary .
4. www.albankaldawli.org.
5. www.alriyadh.com/2007/10/22/article288300.html.
6. www.argaam.com .
7. www.asjp.cerist.dz/en/article/40126 .
8. www.bank-of-algeria.dz.
9. www.onefd.edu.dz.
10. www.opec.org/opec_web/en.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية:

I. BOOKS:

1. Paul A. Samuelson, William D. Nordhaus, **economics**, Nineteenth Edition, new York, Usa, p 611 .

II. ARTICLES:

1. Himelfarb Célia, **Libéralisme et Hyperinflation**, Revue Tiers-monde N°129, 1992), P: 107.

III. Journal:

1. J.C. Fuhrer, **The Phillips Curve is alive and well**, New England Economic Review of the Federal Reserve Bank of Boston, March/April1995, PP. 41-56.
2. Latifa Ghalayini (2011), **The Interaction between Oil Price and Economic Growth**, Middle Eastern Finance and Economics, 13(1), p130.
3. R.J. Gordon, «**The time-varying NAIRU and its implications for economic policy**, Journal of Economic Perspectives, Vol.11, No.1, 1997, PP. 11-32, and M.A. Hooker, (2002).

قائمة الملاحق

الملحق رقم (01): تركيبة الواردات والصادرات حسب فوج المنتجات.

الجدول 17 : تركيبة الواردات و الصادرات حسب فوج المنتجات

2012	2011	2010	2009	2008	
(بملايين الدولارات الأمريكية)					
					الواردات (f.o.b)
8 483	9 261	5 696	5 512	7 397	المواد الغذائية
4 659	1 094	898	516	560	الطاقة
1 729	1 676	1 325	1 128	1 318	المواد الأولية
9 994	10 047	9 494	9 557	9 502	المواد نصف المصنعة
310	364	321	219	164	التجهيزات الفلاحية
12 558	15 091	16 200	14 141	12 344	التجهيزات الصناعية
9 635	6 890	4 119	5 868	6 172	السلع الإستهلاكية
3 682	1 986				أخرى
51 050	46 409	38 053	36 941	37 457	المجموع الجزئي :
519	518	832	461	536	الواردات بدون دفع + تصليحات التجهيزات
51 569	46 927	38 885	37 402	37 993	المجموع :
					الصادرات (f.o.b)
315	355	315	113	119	المواد الغذائية
70 584	71 662	56 121	44 415	77 194	الطاقة
168	161	94	169	334	المواد الأولية
618	660	498	393	834	المواد نصف المصنعة
0	0	1	0	1	التجهيزات الفلاحية
32	35	30	42	67	التجهيزات الصناعية
19	16	30	49	32	السلع الإستهلاكية
71 736	72 889	57 089	45 181	78 581	المجموع الجزئي :
0	0	2	5	9	أخرى
71 736	72 889	57 091	45 186	78 590	المجموع :
1 153	1 227	967	766	1 386	منها : الصادرات خارج المحروقات
					(بالنسبة المئوية)
					كنسبة من مجموع الواردات (دون الواردات دون دفع + تصليحات التجهيزات)
16,6	20,0	15,0	14,9	19,7	المواد الغذائية
24,6	32,5	42,6	38,3	33,0	التجهيزات الصناعية
18,9	14,8	10,8	15,9	16,5	السلع الإستهلاكية
					كنسبة من مجموع الصادرات
1,6	1,7	1,7	1,7	1,8	الصادرات خارج المحروقات

المصدر : المديرية العامة للجمارك، بنك الجزائر

الملحق رقم (02): الوضعية النقدية.

الجدول 12 : الوضعية النقدية

(بما فيها صندوق التوفير)

2012	2011	2010	2009	2008	
(بملايير الدينارات، نهاية المدة)					
14 939,9	13 922,4	11 996,5	10 885,7	10 246,9	صافي الموجودات الخارجية
14 932,7	13 880,6	12 005,6	10 865,9	10 227,5	البنك المركزي
7,2	41,8	-9,1	19,8	19,4	البنوك التجارية
-3 926,6	-3 993,2	-3 715,8	-3 712,6	-3 291,0	صافي الموجودات الداخلية
955,0	319,9	-124,8	-402,4	-1 011,8	القروض الداخلية
-3 343,4	-3 406,6	-3 392,9	-3 488,9	-3 627,3	صافي القروض إلى الدولة
-5 712,2	-5 458,4	-4 919,3	-4 402,0	-4 365,7	البنك المركزي
1 019,8	1 017,8	790,9	340,2	278,6	البنوك التجارية
1 349,0	1 034,0	735,5	572,9	459,8	ودائع بالحسابات الجارية البريدية و الخزينة
4 298,4	3 726,5	3 268,1	3 086,5	2 615,5	القروض إلى الإقتصاد *
-24,4	-17,3	-14,5	-14,8	-16,3	أموال الإقراض الخاصة بالدولة
-3,8	-5,2	-6,2	-8,2	-11,4	إلتزامات خارجية متوسطة و طويلة الأجل
-4 853,4	-4 290,6	-3 570,3	-3 287,2	-2 251,5	صافي البنود الأخرى
11 013,3	9 929,2	8 280,7	7 173,1	6 955,9	النقد و شبه النقد (M2)
7 681,8	7 141,7	5 756,4	4 944,2	4 964,9	النقد
2 952,3	2 571,5	2 098,6	1 829,4	1 540,0	التداول النقدي خارج البنوك
3 380,5	3 536,2	2 922,3	2 541,9	2 965,1	الودائع تحت الطلب في البنوك
1 349,0	1 034,0	735,5	572,9	459,8	ودائع لدى الخزينة و لدى المسكوك البريدية
3 331,5	2 787,5	2 524,3	2 228,9	1 991,0	شبه النقد
(التغير السنوي بالنسبة المئوية)					
10,9	19,9	15,4	3,1	16,0	النقد و شبه النقد (M2) *
7,6	24,1	16,4	-0,4	17,3	النقد
19,5	10,4	13,3	11,9	13,1	شبه النقد
-1,7	7,5	0,1	12,8	131,6	صافي الموجودات الداخلية
198,5	-356,2	-69,0	-60,2	-8 462,0	القروض الداخلية
-1,9	0,4	-2,8	-3,8	65,4	صافي القروض للدولة
15,3	14,0	5,9	18,0	18,6	القروض للإقتصاد
(بالنسبة المئوية)					
69,5	68,4	69,1	72,0	63,0	معدل السيولة (M2 / إجمالي الناتج الداخلي)
48,5	49,2	48,0	49,6	45,0	النقد / إجمالي الناتج الداخلي
18,6	17,7	17,5	18,4	13,9	التداول خارج البنوك / إجمالي الناتج الداخلي
27,1	25,7	27,3	31,0	23,7	القروض للإقتصاد / إجمالي الناتج الداخلي
69,8	71,9	69,5	68,9	71,4	النقد / M2
26,8	25,9	25,3	25,5	22,1	التداول النقدي خارج البنوك / M2
3,0	3,2	3,2	3,2	3,6	المضاعف النقدي

* خارج القروض الغير ناجحة التي أعيد شرائها من طرف الخزينة العمومية في 2011، قدر معدل نمو القروض بنسبة 19,98%

المصدر : بنك الجزائر

الملحق رقم (03): نفقات الإدارة المركزية.

الجدول 10 : نفقات الإدارة المركزية

2012	2011	2010	2009	2008	
(بملايير الدينارات)					
7 169,9	5 853,6	4 466,9	4 264,3	4 191,0	نفقات الميزانية
4 935,9	3 879,2	2 659,0	2 300,0	2 217,7	النفقات الجارية
1 955,7	1 774,7	1 212,6	910,9	838,7	نفقات المستخدمين
1 613,6	1 468,7	1 005,3	746,6	711,0	أجور، رواتب و منح
342,1	306,0	207,3	164,3	127,7	إشتراكات على الأجور
0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	أخرى
193,0	163,2	151,3	130,7	103,0	منح المجاهدين
120,7	129,7	121,7	112,5	111,7	مواد و لوازم
867,1	786,1	513,2	412,5	360,8	مصالح الإدارة
445,9	363,9	197,2	176,0	151,5	مستشفيات
421,2	422,2	316,0	236,5	209,3	أخرى (مؤسسات وطنية ذات طابع إداري)
1 753,3	987,8	627,0	696,0	742,1	تحويلات جارية (خارج خدمات الإدارة)
25,4	24,2	30,0	24,5	24,3	الأنشطة التربوية و الثقافية
0,0	0,1	0,6	1,0	0,9	صندوق الكوارث الطبيعية
3,5	4,8	6,3	14,3	0,8	دعم المواد الغذائية
9,2	9,2	9,5	8,3	6,5	الصندوق الخاص بالتضامن الوطني *
29,6	5,1	6,2	2,6	0,5	إعانة تسديد سعر الفائدة
76,5	43,2	13,8	16,6	5,5	صندوق الدعم : تشغيل الشباب
1 609,1	901,2	560,6	628,7	703,6	تحويلات أخرى
46,1	37,7	33,2	37,4	61,4	فوائد الدين العمومي
2 234,0	1 974,4	1 807,9	1 946,3	1 973,3	نفقات رأس المال
66,7	129,2	138,9	138,5	123,8	قروض الخزينة العمومية الصافية
-79,1	-24,1	-34,7	4,3	-31,2	رصيد حسابات التخصيصات
0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	تخصيص لصندوق التطهير
7 157,5	5 958,7	4 571,1	4 389,1	4 283,6	المجموع النفقات:
(بالنسبة المئوية من إجمالي النفقات)					
100,2	98,2	97,7	96,7	97,8	نفقات الميزانية
69,0	65,1	58,2	52,4	51,8	النفقات الجارية
27,3	29,8	26,5	20,8	19,6	نفقات المستخدمين
22,5	24,6	22,0	17,0	16,6	أجور و رواتب
1,7	2,2	2,7	2,6	2,6	مواد و لوازم
12,1	13,2	11,2	9,4	8,4	مصالح الإدارة
0,6	0,6	0,7	0,9	1,4	فوائد الدين العام
31,2	33,1	39,6	44,3	46,1	نفقات رأس المال
0,9	2,2	3,0	3,2	2,9	قروض الخزينة العمومية الصافية
-1,1	-0,4	-0,8	0,1	-0,7	رصيد حسابات التخصيصات
0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	تخصيص لصندوق التطهير
100,0	100,0	100,0	100,0	100,0	المجموع النفقات:

* التضامن الوطني + صندوق التعويضات

المصدر : المديرية العامة للخزينة

الملحق رقم (04): مصادر و استخدامات الموارد بالأسعار الجارية.

الجدول 1 : مصادر و استخدامات الموارد بالأسعار الجارية

2012	2011	2010	2009	2008	
(بملايير الدينارات)					
15 843,0	14 519,8	11 991,6	9 968,0	11 043,7	إجمالي الناتج الداخلي
14 333,9	13 068,3	11 149,4	10 025,9	8 916,4	إجمالي الإنفاق الداخلي
8 395,5	7 563,4	6 181,3	5 353,3	4 791,8	الإستهلاك
3 184,0	3 015,2	2 065,7	1 609,4	1 458,5	العمومي
5 211,5	4 548,2	4 115,6	3 743,9	3 333,3	الخاص
5 938,4	5 504,9	4 968,1	4 672,6	4 124,6	الاستثمار الخام
4 978,1	4 620,1	4 350,9	3 811,4	3 228,3	إجمالي تكوين رأس المال الثابت
960,3	884,8	617,2	861,2	896,3	تغير المخزونات
7 447,5	6 956,4	5 810,3	4 614,7	6 251,9	إجمالي الإيداع الداخلي
(بالنسبة المئوية من إجمالي الناتج الداخلي)					
100,0	100,0	100,0	100,0	100,0	إجمالي الناتج الداخلي
90,5	90,0	93,0	100,6	80,7	إجمالي الإنفاق الداخلي
53,0	52,1	51,5	53,7	43,3	الإستهلاك
20,1	20,8	17,2	16,1	13,2	العمومي
32,9	31,3	34,3	37,6	30,2	الخاص
37,5	37,9	41,4	46,9	37,3	الاستثمار الخام
31,4	31,8	36,3	38,2	29,2	إجمالي تكوين رأس المال الثابت
6,1	6,1	5,1	8,6	8,1	تغير المخزونات
47,0	47,9	48,5	46,3	56,6	إجمالي الإيداع الداخلي

المصدر : الديوان الوطني للإحصائيات

الملحق رقم (05): ميزان المدفوعات مقدر بالدولار.

الجدول 1/16 : ميزان المدفوعات مقدر بالدولار الأمريكي

2012*	2011	2010	2009	2008	
(بملايير الدولارات الأمريكية : بإستثناء تعليمات مخالفة)					
12,302	17,766	12,149	0,402	34,450	الرصيد الخارجي الجاري
20,167	25,961	18,205	7,784	40,596	الميزان التجاري
71,736	72,888	57,090	45,186	78,589	المصادرات (f.o.b)
70,583	71,661	56,121	44,415	77,194	المحروقات
1,153	1,227	0,969	0,771	1,395	أخرى
-51,569	-46,927	-38,885	-37,402	-37,993	الواردات (f.o.b)
-7,126	-8,805	-8,340	-8,696	-7,589	خدمات، خارج دخل العوامل، صافي
3,961	3,745	3,567	2,986	3,487	دائن
-11,087	-12,550	-11,907	-11,682	-11,076	مدين
-3,908	-2,039	-0,366	-1,318	-1,335	دخل العوامل، صافي
3,922	4,453	4,598	4,746	5,133	دائن
-7,830	-6,492	-4,964	-6,064	-6,468	مدين
-0,325	-0,241	-0,110	-0,173	-0,187	دفع الفوائد
-7,505	-6,251	-4,854	-5,891	-6,281	أخرى
-6,342	-4,970	-3,930	-3,920	-4,560	منها : حصة شركاء المؤسسة الوطنية للمحروقات
3,169	2,649	2,650	2,632	2,778	تحويلات، صافية
-0,245	0,375	3,177	3,457	2,540	رصيد حساب رأس المال
-0,009					حساب رأس المال
1,524	2,045	3,478	2,546	2,490	الإستثمار المباشر (الصافي)
-0,622	-1,081	0,136	1,515	-0,428	رؤوس الأموال الرسمية (الصافية)
0,247	0,067	0,575	2,198	0,838	السحب
-0,869	-1,148	-0,439	-0,683	-1,266	الإهلاك
-1,138	1,411	-0,437	-0,604	0,478	الأخطاء و السهو، صافي
12,057	20,141	15,326	3,859	36,990	الرصيد الإجمالي
12,057	20,141	-15,326	-3,859	-36,990	التمويل
-12,216	-20,035	-14,996	-2,278	-36,530	زيادة الإحتياطيات الإجمالية (-)
0,195	0,102	-0,078	0,089	-0,460	إعادة الشراء لدى صندوق النقد الدولي
			-1,670		حقوق أخرى للإستلام ناتجة عن التوظيف
-0,036	-0,208	-0,252	0,000		مخصصات حقوق السحب الخاصة
					وضعية الإحتياطيات لدى صندوق النقد الدولي
					للتذكير :
190,661	182,224	162,221	148,910	143,100	الإحتياطيات الإجمالية (بدون ذهب)
36,516	36,765	38,326	36,405	34,996	بعدد أشهر إستيراد السلع و الخدمات من غير العوامل
111,045	112,943	80,150	62,250	99,970	سعر الوحدة لمصادرات البترول الخام (دولار أمريكي/برميل)

* وضعية مؤقتة

المصدر : بنك الجزائر ، المديرية العامة للجمارك

الملاحق رقم (06): الناتج الداخلي الخام.



الناتج الداخلي الخام

1.8 توزيع الناتج الداخلي الخام حسب القطاعات بالأسعار الثابتة
(القيم بملليارات الدينارات)

القطاعات	الخدمات الخارجية	الخدمات خارج الإقليم	بناء و إصلاح صومرية	الصناعة	الزراعة	الخدمات الأخرى	المعروفات	الناتج الداخلي الخام	السنة
1 242,1	2 738,4	4 186,4	1 794,0	837,7	1 772,2	11 328,7	4 657,8	17 228,6	2014
1 353,8	2 899,9	4 553,1	1 917,2	919,4	1 935,1	12 224,7	3 134,2	16 712,7	2015
1 395,6	3 059,6	4 841,3	2 072,9	979,3	2 140,3	13 093,4	3 025,6	17 514,6	2016
364,9	779,1	1 210,8	523,8	258,4	563,1	3 335,3	906,6	4 606,8	الناتج 1 2017
365,5	775,9	1 202,4	549,2	263,6	563,3	3 354,4	871,1	4 590,9	الناتج 2 2017
375,4	759,7	1 206,5	550,5	269,1	573,6	3 359,3	911,1	4 645,8	الناتج 3 2017
350,1	749,8	1 247,3	579,4	270,9	581,9	3 429,3	971,2	4 750,6	الناتج 4 2017
1 455,9	3 064,5	4 867,1	2 202,8	1 062,0	2 281,9	13 478,2	3 660,0	18 594,1	2017
348,6	785,3	1 325,3	579,4	275,7	592,8	3 558,6	1 065,4	4 972,5	الناتج 1 *2018
378,8	768,6	1 297,2	581,1	274,8	644,2	3 566,0	1 108,0	5 052,8	الناتج 2 *2018
380,8	759,2	1 324,3	608,5	289,5	639,6	3 621,1	1 135,7	5 137,6	الناتج 3 *2018
365,9	712,3	1 359,7	644,4	290,2	614,4	3 621,0	1 039,7	5 026,6	الناتج 4 2018
1 474,1	3 025,5	5 306,5	2 413,3	1 130,3	2 491,1	14 366,7	4 348,7	20 189,6	2018
النسبة المئوية من الناتج الداخلي الخام									
7,2	15,9	24,3	10,4	4,9	10,3	65,8	27,0	100,0	2014
8,1	17,4	27,2	11,5	5,5	11,6	73,1	18,8	100,0	2015
8,6	17,4	28,1	11,9	5,7	12,2	75,4	16,0	100,0	الناتج 1 2016
7,6	17,5	27,5	12,3	5,6	12,4	75,3	17,1	100,0	الناتج 2 2016
7,3	16,5	27,9	12,1	5,7	12,6	74,9	17,8	100,0	الناتج 3 2016
7,3	17,9	27,6	11,3	5,5	12,0	74,2	18,6	100,0	الناتج 4 2016
8,0	17,5	27,6	11,8	5,6	12,2	74,8	17,3	100,0	2016
7,9	16,9	26,3	11,4	5,6	12,2	72,4	19,7	100,0	الناتج 1 2017
8,0	16,9	26,2	12,0	5,7	12,3	73,1	19,0	100,0	الناتج 2 2017
8,1	16,4	26,0	11,8	5,8	12,3	72,3	19,6	100,0	الناتج 3 2017
7,4	15,8	26,3	12,2	5,7	12,2	72,2	20,4	100,0	الناتج 4 2017
7,8	16,5	26,2	11,8	5,7	12,3	72,5	19,7	100,0	2017
7,0	15,8	26,7	11,7	5,5	11,9	71,6	21,4	100,0	الناتج 1 *2018
7,5	15,2	25,7	11,5	5,4	12,7	70,6	21,9	100,0	الناتج 2 *2018
7,4	14,8	25,8	11,8	5,6	12,4	70,5	22,1	100,0	الناتج 3 *2018
7,3	14,2	27,1	12,8	5,8	12,2	72,0	20,7	100,0	الناتج 4 2018
7,3	15,0	26,3	12,0	5,6	12,3	71,2	21,5	100,0	2018
(تغير سنوي بالنسبة المئوية)									
9,0%	5,9%	8,8%	6,9%	9,8%	9,2%	7,9%	-32,7%	-3,0%	2015
3,1%	5,5%	6,3%	8,1%	6,5%	10,6%	7,1%	-3,5%	4,8%	2016
4,3%	0,2%	0,5%	6,3%	8,4%	6,6%	2,9%	21,0%	6,2%	2017
1,3%	-1,3%	9,0%	9,6%	6,4%	9,2%	6,6%	18,8%	8,6%	2018

المصدر: القنوان الوطني الإحصاء
(*)محيطات مرفقة

الملحق رقم (07): الكتلة النقدية.

بنك الجزائر

1.3 الوضعية النقدية (تابع)
(القيم بملايير الدينارات- نهاية الفترة)

صافي البنوك الأخرى	الالتزامات خارجية متوسطة و طويلة الأجل	أموال الدولة المخصصة للإقراض	ودائع للتسبيق على الواردات	الكتلة النقدية							
				شبه النقود	النقود						
					ودائع لدى حساب البريد الجاري	ودائع لدى البنوك	ودائع للإطلاع	التداول النقدي خارج بدم			
4 809,0	3,7	25,2	366,7	3 691,7	621,1	860,2	3 564,5	3 204,0	8 249,8	11 941,5	2013
6 137,7	3,6	27,1	391,6	4 083,7	694,5	788,8	4 460,8	3 658,9	9 603,0	13 686,8	2014
8 859,4	3,7	25,1	627,5	4 443,4	707,4	537,2	3 908,5	4 108,1	9 261,1	13 704,5	2015
8 628,1	3,5	20,6	719,6	4 409,3	759,4	405,0	3 745,4	4 497,2	9 407,0	13 816,3	2016
8 993,9	3,8	16,0	811,1	4 708,5	774,5	261,3	4 513,3	4 716,9	10 266,1	14 974,6	2017
9 064,5	4,1	15,8	762,3	4 833,7	803,1	446,3	4 648,8	4 753,3	10 651,6	15 485,3	2018 جاتفي
9 053,5	4,0	15,4	659,4	4 840,1	835,0	607,2	4 681,2	4 774,9	10 898,2	15 738,3	فيفري
9 275,7	4,1	15,3	678,1	4 920,9	838,9	607,2	4 486,3	4 785,1	10 717,4	15 638,3	مارس
9 222,2	3,8	15,2	762,6	4 955,3	835,4	568,3	4 603,9	4 788,8	10 796,3	15 751,6	أفريل
8 254,0	3,9	14,8	745,4	5 062,3	856,1	417,0	4 686,8	4 808,3	10 768,1	15 830,5	ماي
8 440,7	3,9	14,7	714,8	5 127,4	886,9	311,0	4 809,6	4 860,6	10 868,1	15 995,4	جوان
8 319,5	3,6	14,7	693,0	5 143,3	880,1	389,4	4 894,9	4 882,4	11 046,8	16 190,1	جويلية
8 343,8	3,9	14,7	687,6	5 173,7	886,4	305,6	4 878,3	5 016,8	11 087,1	16 260,8	أوت
8 550,4	3,8	13,1	650,4	5 163,8	842,0	298,2	4 858,1	4 997,0	10 995,4	16 159,2	سبتمبر
8 577,2	3,7	14,1	667,0	5 183,3	857,2	287,6	4 935,9	4 978,3	11 059,0	16 242,3	أكتوبر
8 599,4	3,7	14,1	631,1	5 209,9	929,4	250,7	5 511,2	4 956,6	11 647,9	16 857,8	نوفمبر
8 545,6	3,7	19,6	582,0	5 232,6	863,6	241,9	5 371,8	4 926,8	11 404,1	16 636,7	ديسمبر

وضعية مؤقتة: 2018

الملحق رقم (08): متوسط أسعار بعض النفط الفورية.

جدول رقم (48)		Table No. (48)		
متوسط اسعار بعض النفط الفورية دولار أمريكي / برميل		Average Spot for Selected Crudes Prices US Dollar / Barrel		
	2016	2017	2018	
الامارات - موربان	44.83	54.82	72.20	UAE-Murban
الجزائر - خليط صحراء	44.28	54.12	71.44	Algeria-Saharan B
السعودية - عربي خفيف	40.96	52.59	70.59	S. Arabia-A. Light
العراق - بصرة خفيف	39.53	51.87	68.62	Iraq-Basrah Light
الكويت - كويت تصدير	39.30	51.60	68.90	Kuwait-K. Export
ليبيا - السدرة	42.69	52.82	69.78	Libya-Ess Sieder
الجابون - رابي لايت	42.62	53.16	70.30	Gabon - Rabi Light
غينيا - زافيرو	42.43	54.04	71.36	Equatorial Guinea - Zafiro
ايران - ايران ثقيل	39.57	51.7	68.0	Iran-Iran Heavy
نيجيريا - بوني خفيف	44.02	54.55	72.11	Nigeria-Bonny Light
فنزويلا - ميري	34.02	47.63	64.47	Venezuela-Merey
انجولا - قيراسول	43.61	54.47	71.72	Angola - Girassol
الكونجو - ديجينو	41.98	52.77	68.59	Congo (Republic) - Djeno
الاكوادور - اورينتي	38.44	50.00	66.10	Ecuador-Oriente
سلة اوبك	40.76	52.43	69.78	OPEC Basket
الامارات - دبي	41.39	53.08	69.68	UAE-Dubai
الجزائر - زرزاتيني	44.02	54.08	71.35	Algeria-Zarzaitine
السعودية - عربي ثقيل	38.45	50.96	68.79	S. Arabia-Arab Heavy
قطر - دخان	43.69	54.12	71.22	Qatar-Dukhan
قطر-بحري	41.43	52.8	69.25	Qatar-Marine
ليبيا - البريقة	43.73	53.62	70.65	Libya-Brega
مصر - السويس	40.41	51.56	68.47	Egypt-Suez B
عمان - عمان	41.96	53.32	70.10	Oman-Oman
ايران - ايران خفيف	41.66	52.36	69.10	Iran-Iran Light
نيجيريا - فوركادوس	43.70	54.58	72.56	Nigeria-Forcados
انجولا - كابندا	42.83	54.30	71.15	Angola-Cabinda
المملكة المتحدة - برنت	43.76	54.17	71.22	U.K. - Brent
المملكة المتحدة - فورتز	43.42	54.20	71.21	U.K. - Forties
النرويج - إيكوفستك	44.01	54.49	71.86	Norway-Ekofisk
النرويج - اوسبيرج	44.52	55.04	72.34	Norway-Oseberg
المكسيك - إست ثومس	42.37	54.60	68.74	Mexico-Isthmus
المكسيك - مايا	36.52	47.00	62.71	Mexico-Maya
اندونيسيا - ميناس	41.11	48.99	65.44	Indonesia - Minas
ماليزيا - تابس	45.69	56.29	73.69	Malaysia-Tapis
ماليزيا - ميري	46.39	56.93	75.90	Malaysia-Miri
امريكا - وست تكساس	43.27	50.82	65.16	U.S. A. - WTI
روسيا -أورال	42.16	53.27	70.13	Russia-Urals
فنزولا - ميسا 30	53.55	-	-	Venezuela-Mesa 30

الملحق رقم (09): متوسط أسعار بعض النفط الفورية.

جدول رقم (48) Table No. (48)

متوسط اسعار بعض النفط الفورية دولار أمريكي / برميل		Average Spot for Selected Crudes Prices US Dollar / Barrel		
	2012	2013	2014	
الامارات - مريان	111.76	108.21	99.45	UAE-Murban
الجزائر - خليط صحراء	111.49	109.38	99.68	. Algeria-Saharan B
السعودية - عربي خفيف	110.22	106.53	97.18	S. Arabia-A. Light
العراق - بصرة خفيف	107.96	103.60	94.45	Iraq-Basrah Light
قطر - بحري	109.26	105.32	96.39	Qatar-Marine
كويت - كويت تصدير	108.93	105.04	95.32	Kuwait-K. Export
ليبيا - السدرة	111.86	108.51	98.51	Libya-Ess Sieder
اندونيسيا - ميناس	116.60	107.41	98.68	Indonesia-Minas
ايران - ايران ثقيل	109.06	105.73	96.18	Iran-Iran Heavy
نيجيريا - بوني خفيف	113.66	111.36	100.85	Nigeria-Bonny Light
فنزولا - ميري	100.06	96.66	86.88	Venezuela-Merey
الاكوادور - اورينتي	112.21	109.14	99.19	Ecuador-Oriente
انجولا - قيراسول	102.76	97.74	87.31	Angola - Girassol
سلة اوبك	109.07	105.45	96.71	OPEC Basket
الامارات - دبي	109.07	105.45	96.71	UAE-Dubai
الجزائر - زرزاتيني	111.18	108.85	99.19	Algeria-Zarzaitine
السعودية - عربي ثقيل	108.32	103.89	93.68	S. Arabia-Arab Heavy
قطر - دخان	110.34	107.05	98.44	Qatar-Dukhan
ليبيا - البريقة	111.45	108.88	98.79	Libya-Brega
مصر - السويس	107.62	105.35	95.13	. Egypt-Suez B
عمان - عمان	109.35	105.51	97.04	Oman-Oman
ايران - ايران خفيف	109.79	107.19	97.26	Iran-Iran Light
نيجيريا - فوركادوس	114.21	111.95	101.35	Nigeria-Forcados
انجولا - كابندا	112.10	108.47	98.07	Angola-Cabinda
المملكة المتحدة - برنت	111.62	108.62	99.08	U. K. - Brent
المملكة المتحدة - فورتز	111.62	108.65	99.14	U. K. - Forties
النرويج - إيكوفستك	112.76	109.88	99.72	Norway-Ekofisk
النرويج - أوسبيرج	112.98	110.04	99.99	Norway-Oseberg
المكسيك - إست ثومس	106.55	105.16	93.65	Mexico-Isthmus
المكسيك - مايا	99.65	97.31	85.80	Mexico-Maya
الصين - داكن	113.41	104.00	94.13	China-Daqing
ماليزيا - تابيس	116.98	114.39	105.10	Malaysia-Tapis
ماليزيا - ميري	118.25	115.51	103.15	Malaysia-Miri
استراليا - جيس لاند	112.49	108.14	97.58	Australia-Gippsland
امريكا - وست تكساس	94.10	97.96	93.26	U. S. A. - WTI
روسيا - أورال	110.49	108.00	98.08	Russia-Urals

Supplement (10): Average monthly spot prices for selected crudes, 2008.

Table 8
Average monthly spot prices for selected crudes, 2008 (\$/b)

	Jan	Feb	Mar	Apr	May	Jun	Jul	Aug	Sep	Oct	Nov	Dec	2008
OPEC Basket	88.35	90.64	99.03	105.16	119.39	128.33	131.22	112.41	96.85	69.16	49.76	38.60	94.45
Arab Light	88.75	91.26	99.23	106.05	120.59	129.35	132.75	113.69	97.57	69.14	50.09	38.82	95.16
Basrah Light	85.21	88.80	97.19	103.28	116.35	124.46	127.00	109.16	94.84	67.99	49.11	37.27	92.08
BCF-17	80.59	80.36	89.12	94.10	106.20	116.16	124.51	110.48	96.17	65.86	40.37	31.65	86.73
Bonny Light	94.85	96.98	106.68	112.52	126.55	136.44	137.64	116.93	100.48	74.57	56.11	43.10	100.60
Es Sider	91.40	94.28	103.03	108.42	122.50	131.69	132.14	111.98	97.28	71.22	51.86	39.60	96.65
Girasol	88.68	92.13	101.46	107.38	121.76	130.89	131.35	110.26	96.68	70.63	51.76	40.30	95.64
Iran Heavy	86.36	88.51	96.68	102.23	116.47	124.66	126.75	108.10	93.04	66.33	47.55	36.88	91.49
Kuwait Export	85.63	87.77	95.58	101.25	115.79	124.37	127.57	108.84	93.15	65.88	47.13	36.47	91.16
Marine	88.35	90.12	97.67	104.30	119.27	129.25	132.73	113.53	97.78	68.94	50.58	41.24	94.86
Minas	95.33	95.55	104.62	109.02	126.50	136.49	139.76	119.07	101.63	76.80	56.48	41.80	100.65
Murban	92.04	94.25	102.15	109.44	124.84	134.56	137.94	119.50	101.32	71.52	53.05	43.15	99.03
Oriente	79.38	80.80	90.27	98.06	111.25	119.13	119.43	102.13	89.52	60.57	40.17	29.56	85.43
Saharan Blend	93.60	96.73	105.68	111.57	125.15	133.94	134.49	114.33	99.48	73.02	53.86	41.35	98.96
Other OPEC crudes													
Arab Heavy	82.85	84.96	92.67	97.66	112.00	120.62	124.09	105.47	89.92	63.48	44.94	34.38	88.12
Dubai	87.35	89.40	96.72	103.41	118.86	127.82	131.27	112.86	95.90	67.82	49.84	40.46	93.85
Dukhan	91.15	94.01	101.34	107.89	124.42	134.08	137.40	118.07	101.05	70.51	51.88	40.95	98.39
Forcados	93.89	97.23	106.03	113.29	127.87	137.85	138.16	116.85	103.30	76.83	57.14	45.22	101.42
Iran Light	89.21	91.76	99.35	105.92	119.39	127.89	128.19	110.95	97.56	70.81	51.72	40.03	94.66
Tia Juana Light	85.52	87.93	96.80	103.29	116.45	125.62	127.71	110.04	96.65	69.58	47.44	35.26	92.25
Zueitina	91.85	94.73	103.48	108.97	123.15	132.54	133.19	113.03	98.33	72.07	52.71	40.55	97.42
Other non-OPEC crudes													
Brend, dated	92.00	94.98	103.58	108.97	123.05	132.44	133.19	113.03	98.13	71.87	52.51	40.35	97.37
Isthmus	88.07	90.28	99.79	106.60	120.43	129.90	130.98	112.63	100.15	71.96	49.77	37.27	95.22
Oman	88.54	90.12	97.82	104.09	119.15	128.32	132.81	113.28	96.13	68.34	50.04	40.91	94.51
Suez Mix	86.38	88.49	95.81	102.44	115.40	124.58	126.68	109.32	94.76	67.57	48.86	36.66	91.68
Tapis	97.44	100.24	109.06	116.55	130.56	140.71	144.66	124.40	106.54	77.97	56.70	44.87	104.55
Urals	89.22	91.14	98.95	105.75	119.11	127.73	130.06	112.17	97.61	70.51	51.79	40.03	94.87
WT Intermediate	92.87	95.32	105.41	112.64	125.66	133.93	133.82	116.58	104.15	76.62	57.12	41.45	100.00
WT Sour	88.35	90.32	100.80	107.12	120.79	130.50	131.61	114.16	102.26	73.68	51.47	38.96	96.23
Differentials													
Bonny L-Arab H	12.00	12.02	14.01	14.86	14.55	15.82	13.55	11.46	10.56	11.09	11.17	8.72	12.48
Bonny L-Saharan B	1.25	0.25	1.00	0.95	1.40	2.50	3.15	2.60	1.00	1.55	2.25	1.75	1.64
Brent-WTI	-0.87	-0.34	-1.83	-3.67	-2.61	-1.49	-0.63	-3.55	-6.02	-4.75	-4.61	-1.10	-2.63
Brent-Dubai	4.65	5.58	6.86	5.56	4.19	4.62	1.92	0.17	2.23	4.05	2.67	-0.11	3.52

Sources:
OPEC Secretariat assessments; direct communications; Platts.

Supplement (11): Average monthly spot prices for selected crudes, 2009.

Table 8

Average monthly spot prices for selected crudes, 2009 (\$/b)

	Jan	Feb	Mar	Apr	May	Jun	Jul	Aug	Sep	Oct	Nov	Dec	2009
OPEC Basket	41.54	41.41	45.78	50.20	56.98	68.36	64.59	71.35	67.17	72.67	76.29	74.01	61.06
Arab Light	41.23	40.87	46.39	50.91	57.45	69.01	64.92	71.42	67.64	73.36	76.54	74.38	61.38
Basrah Light	39.47	39.66	44.94	51.18	56.47	68.18	64.32	70.73	67.30	72.63	75.55	73.03	60.50
Bonny Light	45.44	45.07	49.70	52.24	57.87	69.55	66.31	73.84	68.74	74.41	77.96	75.68	63.25
Es Sider	42.74	42.37	46.35	50.24	56.87	68.15	64.51	72.89	67.44	72.71	76.61	74.23	61.45
Girassol	43.43	43.33	46.98	49.72	57.36	68.92	65.02	72.66	67.69	72.97	76.89	74.53	61.81
Iran Heavy	39.93	39.91	44.52	50.10	56.02	68.16	64.79	71.53	66.43	72.54	76.72	74.34	60.62
Kuwait Export	40.00	40.34	44.91	50.16	56.35	68.73	64.74	70.97	66.45	72.50	76.54	74.03	60.68
Marine	44.62	43.74	46.58	50.82	58.09	69.94	65.31	72.02	68.44	73.61	77.78	75.36	62.38
Merey	37.39	38.76	39.59	43.73	52.95	61.81	60.11	65.78	62.88	66.90	70.09	68.63	55.90
Murban	46.27	44.71	47.75	52.33	59.58	71.50	66.80	73.51	69.79	75.06	79.00	76.84	63.78
Oriente	35.12	35.83	42.45	42.41	53.56	63.62	58.10	65.26	63.67	68.57	70.05	68.93	55.84
Saharan Blend	43.89	44.07	48.40	51.69	57.27	69.15	65.21	72.94	67.84	73.36	77.16	74.98	62.35
Other OPEC crudes													
Arab Heavy	38.31	39.41	43.76	49.48	55.69	68.74	64.80	71.03	66.16	72.35	76.72	74.00	60.25
Dubai	43.94	43.09	45.59	50.10	57.48	69.41	64.82	71.36	67.74	73.15	77.69	75.42	61.83
Dukhan	44.85	44.26	47.16	51.40	58.76	70.66	65.57	72.14	68.51	73.84	78.32	76.17	62.86
Forcados	47.84	47.03	48.59	51.11	59.02	70.15	65.57	73.44	68.42	73.85	77.95	75.40	63.35
Iran Light	42.33	41.31	46.10	49.69	56.53	68.24	64.93	72.64	67.55	72.86	76.72	73.87	61.25
Tia Juana Light	38.86	38.60	45.52	49.32	57.34	67.08	62.68	69.83	66.22	71.74	74.85	71.81	59.69
Zueltina	43.49	43.12	46.85	50.84	57.47	68.65	64.91	72.99	67.54	72.91	76.81	74.48	61.85
Other non-OPEC crudes													
Brent, dated	43.59	43.07	46.55	50.44	57.27	68.55	64.61	72.84	67.39	72.76	76.66	74.28	61.68
Isthmus	40.15	39.39	46.98	50.38	58.51	68.52	63.70	71.04	67.16	72.91	75.99	73.05	60.85
Minas	44.98	45.04	49.06	54.11	61.69	72.71	67.23	75.88	70.25	76.43	80.51	78.67	64.90
Oman	44.28	43.52	45.83	50.16	57.59	69.47	65.08	71.59	68.27	73.34	77.85	75.48	62.06
Suez Mix	40.08	39.44	42.89	46.26	54.33	65.35	62.15	69.53	64.35	69.83	73.42	70.83	58.38
Tapis	47.52	47.66	50.15	52.59	59.84	72.40	68.65	76.51	69.86	75.42	80.22	77.60	65.05
Urals	43.09	42.32	45.65	49.05	56.85	68.38	64.85	72.27	67.09	72.67	76.32	73.88	61.22
WTI	41.50	39.08	48.00	49.82	59.21	69.68	64.23	71.05	69.34	75.73	77.84	74.41	61.88
WT Sour	40.21	38.53	47.09	48.91	57.78	67.86	62.59	69.86	67.09	73.22	75.90	72.66	60.35
Differentials													
Bonny L-Arab H	7.13	5.66	5.94	2.76	2.18	0.81	1.51	2.81	2.58	2.06	1.24	1.68	3.00
Bonny L-Saharan B	1.55	1.00	1.30	0.55	0.60	0.40	1.10	0.90	0.90	1.05	0.80	0.70	0.90
Brent-WTI	2.09	3.99	-1.45	0.62	-1.94	-1.13	0.38	1.79	-1.95	-2.97	-1.18	-0.13	-0.20
Brent-Dubai	-0.35	-0.02	0.96	0.34	-0.21	-0.86	-0.21	1.48	-0.35	-0.39	-1.03	-1.14	-0.15

Notes: As of January 2009, the Venezuelan crude BCF-17 was replaced with Merey.
Monthly average based on daily quotations.

Source: Secretariat assessments; direct communications; Platts.

Supplement (12): Average monthly spot prices for selected crudes, 2010.

Table 8
Average monthly spot prices for selected crudes, 2010 (\$/b)

	Jan	Feb	Mar	Apr	May	Jun	Jul	Aug	Sep	Oct	Nov	Dec	2010
OPEC Basket	76.01	72.99	77.21	82.33	74.48	72.95	72.51	74.15	74.63	79.86	82.83	88.56	77.45
Arab Light	76.46	73.32	77.24	82.75	75.50	73.84	72.63	74.21	74.55	79.93	83.32	89.24	77.82
Basrah Light	75.74	72.25	77.17	81.35	73.15	72.09	72.14	73.39	73.70	79.36	82.14	88.09	76.79
Bonny Light	77.39	75.04	80.40	86.14	76.87	76.00	77.04	78.82	79.65	84.35	86.83	93.08	81.07
Es Sider	76.14	73.59	78.85	84.49	74.87	73.65	74.84	76.27	77.15	82.60	84.93	91.13	79.13
Girassol	76.78	73.95	79.45	84.38	75.53	74.85	74.78	76.55	77.25	82.55	85.80	91.36	79.53
Iran Heavy	75.72	72.54	76.93	82.09	74.09	71.83	71.07	73.20	73.58	78.99	82.24	87.81	76.74
Kuwait Export	75.69	72.27	76.29	81.64	74.23	72.03	70.69	72.42	72.92	78.10	81.59	87.25	76.32
Marine	77.07	73.91	77.35	83.62	76.58	73.97	72.54	74.48	75.26	80.31	83.41	88.98	78.18
Merey	71.27	68.47	70.65	73.12	65.86	65.10	65.99	67.19	66.91	71.21	73.07	77.30	69.70
Murban	78.19	75.22	79.18	85.38	78.57	75.90	74.42	76.12	76.93	82.20	85.36	91.06	79.94
Oriente	72.94	69.38	72.11	75.45	68.62	69.19	68.72	69.27	70.69	76.42	77.45	82.99	72.82
Saharan Blend	76.79	74.54	79.70	84.99	75.67	75.05	76.49	78.22	78.95	83.90	86.28	92.46	80.35
Other OPEC crudes													
Arab Heavy	75.60	71.98	75.87	81.13	73.72	71.19	69.59	71.42	71.88	76.98	80.62	86.11	75.56
Dubai	76.69	73.40	77.31	83.59	76.49	73.99	72.49	74.28	75.13	80.22	83.72	89.17	78.10
Dukhan	77.79	74.80	78.51	84.76	78.39	75.39	74.01	75.54	76.48	81.42	84.56	90.20	79.36
Forcados	77.53	75.00	80.75	86.39	77.48	77.01	76.66	78.57	78.95	84.31	87.10	92.64	81.06
Iran Light	75.62	72.87	77.70	82.70	73.21	73.13	73.39	75.06	76.82	82.32	84.38	90.60	78.18
Tia Juana Light	74.66	72.87	77.50	81.67	72.04	71.65	72.74	74.07	72.60	77.91	80.14	85.97	76.22
Zueitina	76.39	73.94	79.20	84.99	75.47	74.45	75.59	77.12	77.95	83.00	85.58	91.78	79.72
Other non-OPEC crudes													
Brent, dated	76.19	73.64	78.90	84.79	75.57	74.85	75.64	77.07	77.80	82.75	85.33	91.53	79.60
Isthmus	76.10	74.06	79.00	83.42	73.73	73.41	74.30	75.50	74.16	79.58	82.03	88.17	77.86
Minas	79.82	76.12	81.60	90.24	82.47	78.87	75.59	77.93	79.47	83.35	85.96	94.98	82.28
Oman	77.01	73.85	77.72	83.67	76.75	74.18	72.59	74.57	75.43	80.44	83.91	89.24	78.34
Suez Mix	73.12	70.04	74.00	79.70	70.42	71.47	70.91	72.58	74.63	78.76	81.97	86.88	75.40
Tapis	79.93	76.93	81.58	87.40	78.63	77.32	77.63	79.11	80.62	86.48	90.05	96.08	82.74
Urals	76.09	72.84	77.04	82.51	74.10	74.37	73.80	75.45	77.39	81.53	84.74	89.74	78.39
WTI	78.30	76.34	81.25	84.44	73.65	75.29	76.11	76.62	75.14	81.89	84.08	89.15	79.42
WT Sour	76.50	74.50	79.26	82.38	72.28	73.22	73.90	74.44	73.05	79.34	80.93	86.65	77.27
Differentials													
Bonny L-Arab H	1.79	3.06	4.53	5.01	3.15	4.81	7.45	7.40	7.77	7.37	6.21	6.97	5.51
Bonny L-Saharan B	0.60	0.50	0.70	1.15	1.20	0.95	0.55	0.60	0.70	0.45	0.55	0.62	0.72
Brent-WTI	-2.11	-2.70	-2.35	0.35	1.92	-0.44	-0.47	0.45	2.66	0.86	1.25	2.38	0.18
Brent-Dubai	-0.50	0.24	1.59	1.20	-0.92	0.86	3.15	2.79	2.67	2.53	1.61	2.36	1.50

Notes: As of January 2009, the Venezuelan crude BCF-17 was replaced with Merey. Monthly average based on daily quotations.

Source: Secretariat assessments; direct communications; Platts.

Supplement (13): Average monthly spot prices for selected crudes, 2011.

Table 7

Average monthly spot prices for selected crudes, 2011 (\$/b)

	Jan	Feb	Mar	Apr	May	Jun	Jul	Aug	Sep	Oct	Nov	Dec	2011
OPEC Basket	92.83	100.29	109.84	118.09	109.94	109.04	111.62	106.32	107.61	106.29	110.08	107.34	107.46
Arab Light	93.59	101.21	110.37	118.27	110.08	109.37	111.61	106.43	107.72	106.40	110.59	107.96	107.82
Basrah Light	92.33	99.52	109.16	117.05	107.93	106.65	109.87	105.07	106.68	105.00	108.47	106.06	106.17
Bonny Light	98.10	105.66	116.75	127.12	118.88	117.27	119.69	112.41	115.63	113.09	114.21	110.71	114.15
Es Sider	96.10	103.51	114.35	124.52	115.90	114.84	117.69	111.26	113.93	110.24	111.46	108.66	111.90
Girassol	96.18	104.42	115.35	123.74	114.91	114.07	116.63	110.60	111.59	110.26	111.73	109.07	111.57
Iran Heavy	92.22	99.29	108.05	116.27	108.28	107.39	110.34	104.90	105.54	104.83	109.20	106.83	106.11
Kuwait Export	91.45	98.75	107.66	115.64	107.59	106.65	109.33	104.51	105.16	104.09	109.46	107.06	105.63
Marine	92.69	100.18	108.87	116.41	109.10	107.83	110.34	105.14	106.46	104.68	109.14	107.36	106.53
Merey	80.09	87.51	96.22	104.44	98.44	99.92	103.26	99.81	99.12	99.24	105.05	101.44	97.94
Murban	95.04	102.75	111.93	119.95	113.37	112.06	114.33	108.92	109.57	107.51	111.92	109.49	109.77
Oriente	84.80	90.14	105.04	112.82	104.63	98.87	103.46	97.91	103.82	103.69	105.75	100.99	101.03
Saharan Blend	97.50	105.01	115.95	126.57	116.80	115.74	117.29	111.16	115.03	112.74	112.41	108.56	112.92
Other OPEC crudes													
Arab Heavy	90.26	97.20	105.80	113.74	105.56	104.34	107.55	103.23	103.18	102.40	108.67	106.61	104.06
Dubai	92.33	99.93	108.71	116.01	108.76	107.77	109.99	104.96	106.31	104.13	108.94	106.43	106.21
Dukhan	94.55	102.34	110.92	118.98	111.66	110.83	113.36	107.87	108.62	106.45	110.73	108.66	108.86
Forcados	97.68	106.27	118.42	126.68	117.11	116.13	118.30	113.36	114.84	112.09	112.93	110.17	113.65
Iran Light	94.90	100.91	111.44	118.93	109.86	110.45	113.78	107.28	108.47	107.12	109.42	107.06	108.29
Tia Juana Light	88.37	92.85	105.60	115.31	107.97	104.28	106.66	99.24	102.17	103.40	109.64	108.28	103.66
Zueitina	96.75	104.16	115.00	125.62	117.00	115.94	118.79	112.36	115.03	111.34	112.56	109.76	112.89
Selected non-OPEC crudes													
Brent, dated	96.35	103.76	114.60	123.72	115.10	114.04	116.89	110.46	113.13	109.44	110.66	107.86	111.36
Isthmus	90.46	94.56	107.97	117.90	109.62	106.30	108.62	101.06	104.05	105.18	111.54	110.27	105.64
Minas	99.74	105.29	114.62	127.19	119.69	116.28	121.71	117.03	113.32	110.01	117.85	114.35	114.79
Oman	92.49	100.27	109.00	116.56	109.25	107.90	110.41	105.30	106.65	104.96	109.30	107.28	106.63
Suez Mix	90.87	98.64	108.40	116.50	108.06	108.81	112.08	106.33	107.56	104.96	107.73	104.15	106.18
Tapis	100.20	107.47	120.50	130.29	121.86	119.32	120.87	116.27	119.73	115.71	117.27	115.82	117.15
Urals	93.56	101.49	111.50	119.60	111.50	111.68	114.90	109.25	110.39	108.10	110.54	107.31	109.19
WTI	89.49	89.40	102.99	109.89	101.19	96.21	97.14	86.30	85.60	86.45	97.11	98.58	94.99
WTS	86.22	83.90	99.34	106.61	98.54	94.56	96.25	85.51	84.81	85.67	96.35	97.61	92.93
Differentials													
Bonny L-Arab H	7.84	8.46	10.95	13.38	13.32	12.93	12.14	9.18	12.45	10.69	5.54	4.10	10.09
Bonny L-Saharan B	0.60	0.65	0.80	0.55	2.08	1.53	2.40	1.25	0.60	0.35	1.80	2.15	1.23
Brent-WTI	6.86	14.36	11.61	13.83	13.91	17.83	19.75	24.16	27.53	22.99	13.55	9.28	16.37
Brent-Dubai	4.02	3.83	5.89	7.71	6.34	6.27	6.90	5.50	6.82	5.31	1.72	1.43	5.15

Notes

Monthly average based on daily quotations.

WTI: West Texas Intermediate.

WTS: West Texas Sour.

Sources

Secretariat assessments; direct communications; Platts.

الملحق رقم (14): المؤشر الوطني لأسعار الاستهلاك لسنة 2018.

مقارنة تطور المؤشر الوطني لأسعار الاستهلاك

مع تطور المؤشر في الجزائر العاصمة

نوفمبر 2017 – نوفمبر 2018

2001 = 100

2018											2017			
نوفمبر	أكتوبر	سبتمبر	أوت	جويلية	جوان	ماي	أفريل	مارس	فيفري	جانفي	نوفمبر	ديسمبر		
205,1	206,0	203,5	202,9	202,0	205,9	203,2	200,1	198,9	197,4	198,6	197,6	197,1	العاصمة	المؤشر العام
217,7	218,4	215,3	215,2	213,6	218,0	215,4	212,1	209,8	210,2	210,6	208,6	209,3	الوطني	
-0,5	1,2	0,3	0,5	-1,9	1,1	1,8	0,6	0,8	-0,6	0,5	0,3	0,0	العاصمة	التغير الشهري
-0,4	1,5	0,0	0,7	-2,0	1,2	1,6	1,1	-0,2	-0,2	1,0	-0,3	-0,7	الوطني	(%)
216,4	219,5	214,4	213,9	212,6	222,6	218,2	210,4	208,0	205,2	209,2	211,1	210,5	العاصمة	مؤشر المواد الغذائية
225,0	227,5	221,7	222,4	220,2	230,5	226,1	219,8	215,6	215,9	218,1	217,3	219,3	الوطني	
-1,4	2,4	0,2	0,6	-4,5	2,0	3,7	1,1	1,4	-1,9	-0,9	0,3	-0,6	العاصمة	التغير الشهري
-1,1	2,6	-0,3	1,0	-4,5	2,0	2,9	1,9	-0,2	-1,0	0,4	-0,9	-1,7	الوطني	(%)

الملحق رقم (15): المؤشر الوطني لأسعار الاستهلاك لسنة 2017.

مقارنة تطور المؤشر الوطني لأسعار الاستهلاك

مع تطور المؤشر في الجزائر العاصمة

مارس 2017 – مارس 2018

2001 = 100

2018			2017											
مارس	فيفري	جانفي	ديسمبر	نوفمبر	أكتوبر	سبتمبر	أوت	جويلية	جوان	ماي	أفريل	مارس		
198,9	197,4	198,6	197,6	197,1	197,2	196,1	194,0	190,6	193,4	192,8	193,5	192,8	العاصمة	المؤشر العام
209,8	210,2	210,6	208,6	209,3	210,7	209,3	206,7	204,0	205,8	205,8	207,0	206,1	الوطني	
0,8	-0,6	0,5	0,3	0,0	0,5	1,1	1,8	-1,4	0,3	-0,4	0,4	1,2	العاصمة	التغير الشهري
-0,2	-0,2	1,0	-0,3	-0,7	0,7	1,3	1,3	-0,9	0,0	-0,6	0,4	0,5	الوطني	(%)
208,0	205,2	209,2	211,1	210,5	211,9	209,7	205,6	198,4	205,1	204,6	206,9	206,0	العاصمة	مؤشر المواد الغذائية
215,6	215,9	218,1	217,3	219,3	223,0	221,0	216,4	211,3	215,3	216,5	219,9	218,8	الوطني	
1,4	-1,9	-0,9	0,3	-0,6	1,0	2,0	3,6	-3,3	0,2	-1,1	0,5	1,8	العاصمة	التغير الشهري
-0,2	-1,0	0,4	-0,9	-1,7	1,0	2,1	2,4	-1,9	-0,5	-1,5	0,5	0,6	الوطني	(%)

الملحق رقم (16): المؤشر الوطني لأسعار الاستهلاك لسنة 2016.

مقارنة تطور المؤشر الوطني لأسعار الاستهلاك

مع تطور المؤشر في الجزائر العاصمة

جانفي 2016 – جانفي 2017

2001 = 100

2016													المتوسط العام	التغير الشهري (%)
جانفي	فيفري	مارس	أفريل	ماي	جوان	جويلية	أوت	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر			
191,7	188,3	188,0	185,1	186,4	185,7	184,9	185,8	183,3	182,1	180,4	177,1	177,4	العاصمة	
204,5	199,4	199,5	196,3	197,1	196,6	196,7	197,9	195,0	194,5	192,5	189,4	188,9	الوطني	
1,8	0,2	1,5	-0,7	0,4	0,4	-0,5	1,4	0,7	1,0	1,9	-0,2	0,8	العاصمة	
2,5	-0,1	1,6	-0,4	0,3	-0,1	-0,7	1,5	0,3	1,0	1,7	0,2	1,3	الوطني	
205,4	200,5	200,2	195,7	199,2	198,7	198,6	201,4	196,3	195,6	192,3	188,6	192,3	العاصمة	
216,8	208,7	209,6	204,4	207,1	206,7	208,3	211,6	206,6	207,0	204,2	199,4	200,8	الوطني	
2,5	0,1	2,3	-1,8	0,3	0,0	-1,4	2,6	0,4	1,7	2,0	-1,9	0,0	العاصمة	
3,9	-0,4	2,5	-1,3	0,2	-0,8	-1,6	2,5	-0,2	1,4	2,4	-0,7	0,9	الوطني	

الملحق رقم (17): المؤشر الوطني لأسعار الاستهلاك لسنة 2015.

مقارنة تطور المؤشر الوطني لأسعار الاستهلاك

مع تطور المؤشر في الجزائر العاصمة

جانفي 2015 - جانفي 2016

2001 = 100

2016	2015													
جانفي	ديسمبر	نوفمبر	أكتوبر	سبتمبر	أوت	جويلية	جوان	ماي	أفريل	مارس	فيفري	جانفي	العاصمة	المؤشر العام
177.4	176.1	174.8	176.1	176.8	172.9	171.0	172.1	171.4	170.6	171.2	170.0	168.9	العاصمة	المؤشر العام
188.9	186.4	185.9	187.4	188.3	184.8	183.1	182.9	183.8	183.3	184.0	183.8	181.7	الوطني	الوطني
0.8	0.7	-0.7	-0.4	2.3	1.1	-0.7	0.5	0.4	-0.3	0.7	0.7	0.1	العاصمة	التغير الشهري
1.3	0.3	-0.8	-0.5	1.9	1.0	0.1	-0.5	0.3	-0.4	0.1	1.1	1.2	الوطني	(%)
192.3	192.2	189.9	194.1	196.7	188.3	185.4	190.2	188.8	188.1	190.6	189.0	188.5	العاصمة	مؤشر المواد
200.8	198.9	198.3	202.7	205.7	199.3	196.8	198.8	201.2	201.1	204.0	203.7	200.8	الوطني	الغذائية
0.0	1.2	-2.1	-1.3	4.4	1.6	-2.5	0.7	0.4	-1.3	0.9	0.2	0.4	العاصمة	التغير الشهري
0.9	0.3	-2.2	-1.5	3.2	1.3	-1.0	-1.2	0.1	-1.4	0.1	1.5	2.2	الوطني	(%)

الملحق رقم (18): المؤشر الوطني لأسعار الاستهلاك لسنة 2014.

مقارنة تطور المؤشر الوطني لأسعار الاستهلاك

مع تطور المؤشر في الجزائر العاصمة

جانفي 2014 - جانفي 2015

2001 = 100

2015	2014													
جانفي	ديسمبر	نوفمبر	أكتوبر	سبتمبر	أوت	جويلية	جوان	ماي	أفريل	مارس	فيفري	جانفي	العاصمة	المؤشر العام
168.9	168.7	169.0	170.0	166.6	165.5	164.9	164.7	161.8	161.3	162.3	161.0	161.4	العاصمة	المؤشر العام
181.7	179.5	181.6	182.1	178.9	177.3	177.1	176.2	174.2	173.3	174.6	173.8	173.4	الوطني	الوطني
0.1	-0.2	-0.6	2.0	0.7	0.4	0.1	1.8	0.3	-0.6	0.8	-0.3	0.7	العاصمة	التغير الشهري
1.2	-1.2	-0.2	1.7	0.9	0.1	0.5	1.2	0.5	-0.7	0.4	0.2	1.1	الوطني	(%)
188.5	187.7	188.8	191.4	183.9	181.7	180.8	182.2	175.8	175.2	177.7	175.8	178.4	العاصمة	مؤشر المواد
200.8	196.5	201.4	202.9	196.8	194.0	194.1	193.3	189.5	188.1	190.9	189.7	190.2	الوطني	الغذائية
0.4	-0.6	-1.4	4.1	1.2	0.5	-0.8	3.6	0.3	-1.4	1.1	-1.5	1.4	العاصمة	التغير الشهري
2.2	-2.4	-0.7	3.1	1.5	0.0	0.4	2.0	0.8	-1.5	0.6	-0.3	1.9	الوطني	(%)

الملاحق

الملحق رقم (19): مؤشر أسعار الاستهلاك و سعر النفط وقيمة الواردات و كمية الانتاج و الكتلة النقدية والناتج الداخلي الخام.

pib	mo	qp	m	pp	cpi	الفترة من 2013 الى غاية 2018
1380.766	11199	18.516	4582	114.2	169.9	جانفي- 2013
1380.766	11291.5	18.516	4582	117	170	فيفري- 2013
1380.766	11337.1	18.516	4582	108.9	170.8	مارس- 13
1380.766	11232.7	18.516	4582	103	170.1	أفريل- 2013
1380.766	11233.5	18.516	4582	102.8	169.5	ماي- 2013
1380.766	11261.5	18.516	4582	102.1	169.3	جوان- 2013
1380.766	11511.7	18.516	4582	107.6	169.7	جويلية- 2013
1380.766	11635.1	18.516	4582	111.9	170.7	أوت- 2013
1380.766	11760.4	18.516	4582	113	170.8	سبتمبر- 13
1380.766	11826.2	18.516	4582	111	170.5	أكتوبر- 13
1380.766	11914.1	18.516	4582	109.3	170.2	نوفمبر- 13
1380.766	11941.5	18.516	4582	112.7	171.5	ديسمبر- 13
1432.1	12195.8	15.375	4972.5	110	173.4	جانفي- 2014
1432.1	12301.3	15.375	4972.5	110.5	173.8	فيفري- 2014
1432.1	12565.9	15.375	4972.5	109	174.6	مارس- 14
1458.53	12582.2	15.375	4972.5	108.1	173.3	أفريل- 2014
1458.53	12739.4	15.375	4972.5	110.4	174.2	ماي- 2014
1458.53	12858.5	15.375	4972.5	112.7	176.2	جوان- 2014
1444.766	13193.4	15.375	4972.5	106.7	177.1	جويلية- 2014
1444.766	13316	15.375	4972.5	100.9	177.3	أوت- 2014
1444.766	13382.1	15.375	4972.5	97.1	178.9	سبتمبر- 14
1399.633	13560.3	15.375	4972.5	87.6	182.1	أكتوبر- 14
1399.633	13751.4	15.375	4972.5	79.6	181.6	نوفمبر- 14
1399.633	13673.2	15.375	4972.5	62.9	179.5	ديسمبر- 14
1405.966	13765	16.191	4387.416	47.9	181.7	جانفي- 2015
1405.966	13472.7	16.191	4387.416	58.2	183.8	فيفري- 2015
1405.966	13543.4	16.191	4387.416	56.9	184	مارس- 15
1396.733	13586.7	16.191	4387.416	59.8	183.3	أفريل- 2015
1396.733	13639.7	16.191	4387.416	64.1	183.8	ماي- 2015
1396.733	13669	16.191	4387.416	61.7	182.9	جوان- 2015
1384.9	13782.6	16.191	4387.416	56.3	183.1	جويلية- 2015
1384.9	13762.4	16.191	4387.416	47.2	184.8	أوت- 2015
1384.9	13797.9	16.191	4387.416	48.4	188.3	سبتمبر- 15
1412.133	13796.8	16.291	4387.416	49.5	187.4	أكتوبر- 15
1412.133	13824.8	16.291	4387.416	45.3	185.9	نوفمبر- 15
1412.133	13704.5	16.291	4387.416	38.6	186.4	ديسمبر- 15
1396.466	14138.6	16.508	4119.75	31.3	188.9	جانفي- 2016
1396.466	14008.8	16.508	4119.75	33.3	189.4	فيفري- 2016
1396.466	14001.2	16.508	4119.75	39.4	192.5	مارس- 16
1442.633	14092.2	16.508	4119.75	42.3	194.5	أفريل- 2016
1442.633	14110.1	16.508	4119.75	47.7	195	ماي- 2016
1442.633	13887.3	16.508	4119.75	49	197.9	جوان- 2016
1445.3	13893.3	16.508	4119.75	45.3	196.7	جويلية- 2016
1445.3	14080.2	16.508	4119.75	46.4	196.6	أوت- 2016
1445.3	14084.7	16.508	4119.75	47.1	197.1	سبتمبر- 16
1517.9	14045.3	16.508	4119.75	49.8	196.3	أكتوبر- 16
1517.9	14064	16.508	4119.75	45.1	199.5	نوفمبر- 16
1517.9	13945.1	16.508	4119.75	53.8	199.4	ديسمبر- 16
1572.233	14068.1	16.116	3838.25	54.8	204.5	جانفي- 2017
1572.233	14141.5	16.116	3838.25	55.1	205	فيفري- 2017
1572.233	14307.1	16.116	3838.25	51.4	206.1	مارس- 17
1533.1	14132.3	16.116	3838.25	51.8	207	أفريل- 2017
1533.1	14150.9	16.116	3838.25	49.8	205.8	ماي- 2017
1533.1	14406.1	16.116	3838.25	46.1	205.8	جوان- 2017
1556.966	14626.2	16.116	3838.25	48	204	جويلية- 2017
1556.966	14712.6	16.116	3838.25	51.3	206.7	أوت- 2017
1556.966	14573.8	16.116	3838.25	56.3	209.3	سبتمبر- 17
1621.833	14697.1	16.116	3838.25	57.9	210.7	أكتوبر- 17
1621.833	15036.9	16.116	3838.25	63.2	209.3	نوفمبر- 17
1621.833	14974.6	16.116	3838.25	64.7	208.6	ديسمبر- 17
1657.5	15485.3	14.175	3849.75	69.9	210.6	جانفي- 2018
1657.5	15738.3	14.175	3849.75	66	210.2	فيفري- 2018
1657.5	15638.3	14.175	3849.75	66.7	209.8	مارس- 18
1684.266	15751.6	14.175	3849.75	72.1	212.1	أفريل- 2018
1684.266	15830.5	14.175	3849.75	77.3	215.4	ماي- 2018
1684.266	15995.4	14.175	3849.75	73.4	218	جوان- 2018
1712.533	16190.1	14.175	3849.75	73.9	213.6	جويلية- 2018
1712.533	16260.8	14.175	3849.75	72.6	215.2	أوت- 2018
1712.533	16159.2	14.175	3849.75	79.6	215.3	سبتمبر- 18
1675.533	16242.3	14.175	3849.75	81.1	218.4	أكتوبر- 18
1675.533	16857.8	14.175	3849.75	56	217.7	نوفمبر- 18
1675.533	16636.7	14.175	3849.75	56.4	202.96	ديسمبر- 18